الأمم المتحدة S/PV.7886

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٨٦**

الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كليمكن/السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	االسيد أرانسيبيا فرناندیز
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سودير
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد فاسلينكو
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

النزاعات في أوروبا

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2017/108).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تأبين سعادة السفير فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما يعلم الأعضاء، فبالأمس اعتمد المجلس بيانا صحفيا عن وفاة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (SC/12724). وأقترح بصفتي رئيس مجلس الأمن أن يلتزم المجلس دقيقة صمت حدادا على السفير فيتالي تشوركين.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت دقيقة حدادا.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن امتنانه لعبارات التعازي الحارة على فقد روسيا للسفير فيتالي تشوركين. لقد فقدنا فيه دبلوماسيا بارعا ومهنيا عظيما وخطيبا ومجادلا لبقا، فضلا عن روحه السمح. وكان ذا معرفة موسوعية كثيرا ما طبقها عمليا في مناقشة جميع المسائل. وفي الخارج عمل إيفانوفيتش في أكثر الوظائف ذات الأهمية البالغة، وما فتئ يدافع عن مواقف بلده خلال ما يزيد على ٤٠ عاما.

وبفضل موهبته وعقله الراجح، كان كثيرا ما يجد الحلول للمسائل التي يبدو حلها مستحيلا. وكان يسعى دائما إلى السبل المساعدة على توحيد المواقف وتحقيق توازن المصالح. وكان يستمع باهتمام إلى آراء شركائه في المناقشات. ولتلك الأسباب كان يحظى باحترام جميع من عملوا معه، حتى أولئك الذين ربما لا يتفقون مع نهجه. وتشهد على ذلك مئات المكالمات والرسائل التي لا تزال تتدفق على البعثة الروسية.

وسيظل فيتالي إيفانوفيتش دائما في ذاكرتنا بصفته دبلوماسيا ذا مبادئ وكفاءة رفيعة وقائدا عزيز المطالب، علاوة على التزامه بأعلى المعايير. وأشكر الجميع مرة أخرى على كلماتهم الطيبة.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البيان الصحفي الصادر بالأمس، أعربت حكومة أوروغواي عن عميق الأسى لوفاة السفير فيتالي تشوركين الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، مشيرة إلى أنه دبلوماسي محنك مثّل بلده بروح المسؤولية ويشيد بجديته ومواهبه ومهنيته وتفانيه جميع زملائه.

وتعرب حكومة أوروغواي عن خالص التعازي إلى أسرة السيد تشوركين والحكومة الروسية على هذه الخسارة الفادحة. وكان بودنا أن نعرب إلى فيتالي شخصيا عن عظيم إعجابنا بروحه المهنية وسرورنا بتقاسم خبرته ومعرفته ونزاهة عمله.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشعر الصين بصدمة عميقة، وتعرب عن أسفها لوفاة السفير تشوركين المفاجئة من جراء مرض لم يمهله طويلا. ونعرب عن عميق الأسى لوفاته ونقدم تعازينا القلبية إلى أسرته المكلومة وحكومة الاتحاد الروسي وبعثته الدائمة.

وبصفته الممثل الدائم للاتحاد الروسي خلال السنوات الـ ١٠ الماضية كان السفير تشوركين مقتدرا محنكا ومن كبار الدبلوماسيين. وأسهم إسهامات هائلة للأمم المتحدة ولتعددية الأطراف. وما فتئ يعمل حتى اللحظة الأخيرة من حياته باعتباره مثالا للتفاني والروح المهنية، ما جعل منه مثالا بارعا للدبلوماسيين. ونشعر بالحزن العميق لوفاته، كونها خسارة للأمم المتحدة بأسرها وللسلك الدبلوماسي. وقد كان السفير تشوركين صديقا وفيا للكثير منا الحاضرين هنا، كما كان مخلصا وعطوفا. وعلى الرغم من أننا نحزن لوفاته، فإن ذكراه ستظل معنا إلى الأبد وسنفتقده جميعا بشدة. فليتغمده المولى برحمته.

وتشارك الصين مع الاتحاد الروسي وغيرها من أعضاء المجلس في القيام بدور نشط في توطيد تعددية الأطراف

ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن صون السلم العالمي وتعزيز التنمية المشتركة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول من أعماق قلبي أن وفاة السفير فيتالي تشوركين مأساة كبيرة ليس لأسرته وروسيا فحسب، بل للمنظمة والدبلوماسية المتعددة الأطراف في وقت تزداد فيه الحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من ذي قبل. وليس مناسبا الخوض في هذه المسألة باستفاضة، فهي ليست أوقاتا عادية، بل هو وقت نحتاج فيه إلى شخص مثل فيتالي – وهو رجل وطني غيور على بلده دون شك – ولكنه أيضا دبلوماسي نثق به في وقت تندر فيه مثل هذه السمات. فهو لا تضل عنده السبيل أبدا، فضلا عن سماحه بالتفاهم المتبادل. ومما لا تخطئه العين أبدا أنه فارقنا في وقت تشتد فيه الحاجة إلى أمثاله. وأود أن أعرب باسم حكومة بلدي عن التعازي إلى أسرته وزملائه وأسرة الأمم المتحدة وحكومة الاتحاد الروسي.

السيد أرانسيبيا فرنانديز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود بداية، أن أتقدم بالنيابة عن دولة بوليفيا المتعددة القوميات بخالص التعازي للأسرة المكلومة وبعثة الاتحاد الروسي وحكومة وشعب روسيا في وفاة السفير فيتالي تشوركين، الذي كان من كبار الدعاة إلى الدبلوماسية العالمية.

وتأسف البعثة البوليفية إلى الأمم المتحدة لفقدان أحد ألمع السفراء في محفلنا، كونه مدافعا مخلصا عن التعددية وقادرا دائما على مد جسور الحوار والتوافق بين المواقف المتباينة، ما يمكنه من حل المسائل المستعصية كما شهدنا ذلك في التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في سوريا الذي كان معلما هاما لم يكن ممكنا تحقيقه لولا عمل السفير تشوركين والتزامه بالسلام. وكان موقفه المبدئي واضحا أيضا في الحالات الأخرى، كما هو الحال في فلسطين ومعارضته للاستعمار الجديد.

وختاما، أود أن أعرب بالنيابة عن السفير يورينتي سوليز – الذي لم يتمكن من حضور جلسة اليوم لأسباب تتعلق بسفره – عن خالص التعازي إلى أسرة السفير تشوركين.

السفير لورنتي سوليز اعتبره زميلا لامعا وصديقا مقرّباً ومحبوباً. ونحن نقدّر خطبه البليغة التي ساهمت إلى حد كبير في المناقشات التي أجريت في هذه القاعة. فلترقد روحه بسلام.

السيد فاسيلنكو (كازاخستان) (تكلم بالروسية): لقد شعرنا بالحزن عندما علمنا أمس بالمنيّة المفاجئة التي وافت فيتالي إيفانوفيتش تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. فباسم الوزير خيرات عبد الرحمانوف ووزارة الخارجية بأكملها في كازاخستان، نعرب عن خالص تعازينا للأسرة المكلومة وللوفد الروسي بوفاة هذا الدبلوماسي اللامع.

إن فيتالي إيفانوفيتش تشوركين كان شخصا بارزا دافع عن مصالح بلده وساهم اسهاما كبيرا في تعزيز مبادئ الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وزيرنا الذي يشعر بالأسى نتيجة خبر الوفاة، وهو كان الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، قال:

”إن وفاة فيتالي إيفانوفيتش، الذي عملت معه خلال السنوات الثلاث الماضية في الأمم المتحدة، هي بالنسبة إليّ مأساة شخصية. فالخسارة فادحة للسلك الدبلوماسي بأسره. لقد كان شخصا رائعا، وصديقا طيّبا، وحليفا موثوقا، ومحترفا حقيقيا. سوف نتذكّره دائما. فليرقد بسلام“.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد شعرت بصدمة وحزن عميقين لدى سماعي خبر وفاة السفير فيتالي تشوركين. التقيته يوم الأحد في فترة الغداء؛ وبالصدفة، كنا نجلس جنبا إلى جنب في أحد المطاعم. كان مع زوجته،

وكنت مع زوجتي، وكنا جميعا سعداء جدا في ذلك الوقت. في الواقع، وصل قليلا بعدي، لذا لم أدرك أنه كان موجودا هناك. وفجأة سمعت صوتا يقول، كورو، بماذا توصي؟ نظرت إلى الخلف وشاهدت فيتالي، كان يبدو فرحا، وبصحة جيدة جدا، مع ابتسامته الكبيرة المعتادة.

كنا في العمر نفسه، وبينما الكثير من المناقشات الساخنة دارت في هذه القاعة وفي غرفة المشاورات، كنت دائما أشعر شعورا خاصا تجاهه. كان بالتأكيد دبلوماسيا عظيما، وصادقا، وبارزا. عمل بجدّ لصالح بلده، ولكن في الوقت ذاته نحن جميعا أحببناه لما كان يتمتع به من روح الفكاهة، ومن استعداد لمحاولة حل المسائل. فليرقد بسلام.

السيدة هالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تعازي الولايات المتحدة بوفاة السفير فيتالي تشوركين. لم يكن لي شرف العمل مع فيتالي لفترة طويلة جدا، ولكن دبلوماسيته سوف تكون موضع تذكّر لفترة طويلة. كان مدافعا قويا عن بلده. وكان دبلوماسيا ماهرا. كان ذكيا، وحكيما، ولطيفا، ويتمتع بروح الفكاهة. كان باستطاعته أن يغتنم أضيق الفرص لايجاد حل توفيقي. وبعد أن أمضى الجزء المبكر من حياته المهنية في الولايات المتحدة، أدرك فيتالي أيضا قيمة الصلات التي تقوم على نحو أوثق بين بلدينا.

إن وفاة فيتالي تشكل صدمة لنا جميعا وخسارة كبرى. واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب ياسم الولايات المتحدة عن مشاعرنا وصلواتنا لأسرة فيتالي، ولزملائنا في البعثة الروسية، ولشعب روسيا. مع بركة الله.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شأني شأن الآخرين، أود أن أعرب عن خالص تعازيّ الشخصية لوفد الاتحاد الروسي، ولأسرة فيتالي تشوركين وأصدقائه. لقد كان فيتالي دبلوماسيا بارزا ورجلا رائعا بحق. كنا نختلف حيال العديد من المسائل، ولكنني وجدته على الدوام زميلا صادقا ولائقا، بصرف النظر عن المسائل، وبصرف النظر عن المواقف. لم أستوعب بعد أن المنيّة وافته. سوف أتذكّره كل يوم. إنني أتوجه بمشاعري إلى أيرينا، وإلى أولاده، وإلى أسرته، وإلى بيتر، وإلى جميع أعضاء الوفد الروسي، وإلى جميع الدبلوماسيين الروس في كل مكان.

سوف أتذكر دائما الدروس التي تعلمتها من فيتالي. لقد كان عملاقا دبلوماسيا، ورجلا محترفا في مجلس الأمن. فليرقد بسلام.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن فرنسا وبالأصالة عن نفسي، أود أن أشيد إشادة خاصة بزميلنا وصديقنا فيتالي تشوركين. وأود أن أعرب لزوجته، أيرينا، ولأسرته عن خالص تعازينا وأعمق مشاعر حزننا، وهو أيضا ما أعرب عنه للبعثة الروسية بأكملها.

لقد كان فيتالي تشوركين ممثلا ممتازا للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. وفي ما يتجاوز خلافاتنا، كنا نعمل دائما بروح من الاحترام المتبادل والصداقة الشخصية. فيتالي تشوركين كان أكثر من دبلوماسي رائع، وأكثر من مفاوض بارع؛ لقد كان سيّد الدبلوماسية، وأحد أكثر الدبلوماسيين موهبة من بين الذين التقيتهم على الاطلاق. سوف نفتقده كثيرا، وسوف تظل روحه هنا في مجلس الأمن معنا. لن أنساه أبداً.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): من بين العديد والعديد من عبارات التعاطف التي سمعناها منذ أمس إحياء لذكرى زميلنا اللامع فيتالي تشوركين، الذي سوف نفتقد بشدة محبته وصداقته، لفتتني عبارة على وجه الخصوص، أود أن أكررها هنا:

(تكلم بالإنكليزية)

”بوفاة السفير تشوركين، فقدت الأمم المتحدة رجلا في غاية الذكاء، والصراحة، والحكمة، والدينامية، ودبلوماسيا يلتزم بما يتحلى به مجلس الأمن من منزلة رفيعة.“

(تكلم بالفرنسية)

وعلى غرار ما كتبه وزير خارجية السنغال بالفعل في رسالة وجّهها أمس إلى نظيره وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد سيرغي لافروف، أود شخصيا وباسم كامل وفد بلدي أن أعرب للسفير إيليتشيف عن خالص تعازينا بوفاة شخص اعتبره العديدون منا بحق تجسيدا لروح مجلس الأمن.

وكما قال الأمين العام هنا، فقد ساهم في إعلاء شأن الدبلوماسية. مرة أخرى، أود أن أقتبس من كلام السيد تشوركين نفسه هنا في هذه القاعة بالذات عام ٢٠١١، حيث قال ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

”إننا نتفهم كذلك القلق بشأن إمكانية لجوء المجلس أكثر مما ينبغي إلى استخدام البند السابع من الميثاق، بما في ذلك تطبيق الجزاءات. ونؤكد، في هذا الصدد، على أن الاتحاد الروسي دعا المجلس باستمرار إلى الاستفادة الفعالة من استخدام مجموعة أدوات الدبلوماسية الوقائية وإلى الاستثمار في تطوير آليات تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وينبغي الاستخدام الكامل لأحكام الفصلين السادس والثامن. إن فرض الجزاءات واستعمال القوة لتسوية الصراعات مناسبان عندما تُستنفذ جميع الإمكانيات الأخرى، وحينما يكون التهديد للسلم والأمن الدوليين جليا ويحظى قرار اللجوء إلى الفصل السابع بتأييد أعضاء المجلس على أوسع نطاق ممكن.“ (S/PV.6672، الصفحة ٤).

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أطلب إلى السيد إيليتشيف أن يعرب لأعضاء وفد بلده، وللأسرة المكلومة، وللاتحاد الروسي حكومة وشعباً عن أصدق تعازينا القلبية. فلترقد روح فيتالي بسلام.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أعرب عن مشاعر الحزن والأسى لدي شخصيا وكذلك بالنسبة لسلطات بلدي على فقدان السفير فيتالي تشوركين. لقد كان دبلوماسيا بارزا. وفي المقام الأول، كان زميلا مخلصا، كان دائما شخصا شفافا وقادرا على خدمة المصالح الفضلى لبلده. وكان أيضا صديقا. كنت معجبا به، بل كنا معجبين به، وسوف نفتقده، ونفتقد قدراته المهنية ولمسته الشخصية والإنسانية. نتقدم بتعازينا إلى زوجته وأطفاله وبقية أفراد أسرته، وأصدقائه، السيد إيليتشيف وزملائه الآخرين في البعثة الروسية، وللسلطات الروسية.

السيد أبو العطا (مصر): يود وفد بلادي أن يتقدم بخالص التعازي إلى وفد الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة وإلى روسيا حكومة وشعبا لوفاة السفير فيتالي تشوركين، الممثل الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة. لقد مثّل السفير الراحل تشوركين علامة هامة، بل استثنائية في عمل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه الخصوص، خلال السنوات الماضية. وحظي باحترام وتقدير الوفود كافة، نظرا لاحترافيته وكفاءته ومصداقيته الشديدة.

إن الرحيل المفاجئ للسفير تشوركين يمثل خسارة كبيرة ليس فقط للدبلوماسية الروسية، وإنما أيضا لمجلس الأمن والأمم المتحدة، والدبلوماسية المتعددة الأطراف.

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): عندما وصلت الليلة الماضية إلى نيويورك للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن الأمن الأوروبي، علمت بنبأ وفاة السفير فيتالي

تشوركين. إن الحكومة السويدية، وممثلنا الدائم أولوف سكوغ، وهو على سفر حاليا، وأنا نشعر جميعا بحزن عميق لسماع هذا الخبر. وأود أن أعرب عن خالص تعازينا لأسرة فيتالي تشوركين، وإلى زملائنا في البعثة، التي يمثلها هنا السيد إيليتشيف، وإلى الحكومة الروسية وإلى شعب الاتحاد الروسي.

في سياق ملاحظة شخصية، أود أن أقول إنني بالتأكيد سوف أفتقد المحادثات الحيوية والمثمرة التي أجريتها معه خلال جميع زياراتي تقريبا هنا إلى نيويورك في السنوات القليلة الماضية. ويقينا بأننا سنشعر بفقدان فيتالي تشوركين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): كنت في رحلة جوية مساء أمس من لشبونة إلى نيويورك عندما جاءني، أثناء الرحلة، أحد المضيفين العاملين على متن الطائرة محضرا إلي ملاحظة قصيرة، قائلا بأنها من قائد الطائرة. تفيد الملاحظة بأن فيتالي تشوركين قد تُوفي. لا بد لي من الاعتراف بأن رد الفعل الأول لدي كان عدم تصديق ذلك. لم تتح لي الفرصة للعمل معه لفترة طويلة من الزمن، كما حدث مع العديد من الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، ولكنني شعرت بأنه كان دائما أحد الأشخاص الذين يمثلون الحياة نفسها.

للأسف، لم تكن تلك الملاحظة دعابة تتسم بعدم الذوق، ولم تكن معلومة مضللة؛ بل كانت الحقيقة. أعتقد أن فيتالي تشوركين لم يكن دبلوماسيا بارزا فحسب، ولكنه كان إنسانا رائعا تمتع بمزيج فريد من الذكاء، والمعرفة، والحزم في التعبير عن معتقداته. وكان أيضا رجلا يتمتع بروح رائعة من الدعابة والدفء، مما جعلنا نشعر جميعا بنزعة طبيعية لنصبح أصدقاء له.

أود أن أعرب عن خالص التعازي إلى السيدة إيرينا تشروكينا، وإلى أسرة فيتالي، وإلى حكومة وشعب الاتحاد الروسي، وبصورة خاصة زملاء فيتالي تشوركين في البعثة الروسية وفي وزارة الخارجية الروسية.

أعتقد أن رحيل فيتالي يمثل خسارة كبيرة لنا جميعا في الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، حيث ظل صوته المميز هنا طوال العقد الماضي، وسيُفْتَقد ذلك الصوت حقا في الدورات القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

النزاعات في أوروبا

رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2017/108).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وكذلك سائر الممثلين الموقرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. فحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوزبكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبيلاروس، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وصربيا، وفترويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وماليزيا، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد لامبرتو زانيبي، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسيدة هيلغا شميد، الأمين العام للاتحاد الأوروبي الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا السيد ألتاي إيفينديف، الأمين العام للمنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية إلى المشاركة في جلسة اليوم.

اقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي التي لها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

بما أنه لا يوجد اعتراض، فقد تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/108 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها ورقة مفاهيمية عن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الأوكرانية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة التي تتيح فرصة للبناء على المناقشة التي جرت في الشهر الماضي بشأن منع نشوب الصراعات من خلال أكثر السُبل الملموسة والمحددة (انظر S/PV.7857).

إن الصراعين العالميين اللذين اندلعا في أوروبا خلال النصف الأول من القرن الماضي كان لهما دور أساسي في منظمة الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، وهي منظمة ولدت نتيجة إيمان ساحق بأن هذه الحروب يمكن ويجب منعها.

وعلى مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، كانت بلدان أوروبا في طليعة جهود منع نشوب النزاعات. وأظهرت المؤسسات الأوروبية فعالية في الربط بين البلدان باستخدام آليات تستند إلى القواعد من أجل تسوية الخلافات دون اللجوء إلى العنف.

(تكلم بالفرنسية)

وأنشأ القادة الأوروبيون جهازا متطورا للسلام والأمن الجماعيين، وهم يسعون جاهدين إلى تعزيز حقوق الإنسان – الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن العديد من المجتمعات الأوروبية متعددة الثقافات والأديان والأعراق. وأظهرت البلدان والمجتمعات التي استثمرت سياسيا واقتصاديا في التماسك والإدماج أن التنوع يولد الإبداع والابتكار. ومع ذلك، ينبغي ألا نعتبر أن السلام والرخاء في أوروبا من المسلمات. فقد أدى الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب إلى تزايد الشكوك والمخاطر. فنحن بحاجة إلى مؤسسات متعددة الأطراف ومنظمات إقليمية سليمة للحفاظ على السلام والاستقرار عندما نتصدى للتحديات الجديدة والخطيرة التي تواجهنا اليوم. وبينما تستمر النزاعات الخطيرة في أوروبا، تبرز مسائل وتهديدات جديدة – فالشعبوية والنزعة القومية وكراهية الأجانب والتطرف العنيف تمثل أسبابا للنزاعات وتداعيات لها.

(تكلم بالإنكليزية)

وهناك العديد من حالات النزاع في المنطقة التي ينظر فيها مجلس الأمن. والأمم المتحدة تعمل بطريقة تكاملية مع المنظمات والآليات الإقليمية التي تم إنشاؤها للتعامل مع تلك التحديات، تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نقود بعض جهود السلام في أوروبا، بما في

ذلك المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للمسألة القبرصية التي طال أمدها. وتضع الأمم المتحدة، وأنا شخصيا، أنفسنا تحت تصرف الطائفتين القبرصيتين والدول الضامنة لدعم البحث عن حل مقبول للجميع.

وتعمل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في المشاركة في رئاسة مباحثات جنيف الدولية بشأن جورجيا. وفي البلقان، نعمل عن كثب مع شركائنا الإقليميين لدعم السلام المستدام في كوسوفو، في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبفضل الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص، فإن الأمم المتحدة تيسر المناقشات الرامية إلى معالجة ما تُدعى بمسألة الاسم بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا واليونان. وفي أماكن أخرى، يكمل عملنا الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة والآليات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون والاتحاد الأوروبي وجهات أخرى، لمعالجة الأوضاع في جنوب القوقاز ومولدوفا، فضلا عن النزاع الجاري في أوكرانيا. كما تشارك منظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع بشكل كامل في بناء السلام والحوكمة وحقوق الإنسان والتنمية وسيادة القانون. ويأتي هذا العمل المتعدد الأبعاد في صميم الصلات بين منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام ودعم الاستقرار في المنطقة وخارجها.

إن مصطلح ”النزاع المجمد“، الذي كثيرا ما يُستخدم للإشارة إلى النزاعات في أوروبا، مضلل. وإلى أن يتم التوقيع على اتفاقات سلام وتنفيذها، يظل خطر تجدد العنف قائما، كما رأينا في نيسان/أبريل الماضي في ناغورني - كاراباخ في جنوب القوقاز. وتؤيد الأمم المتحدة تماما الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتحث أطراف النزاع على تهدئة التوترات والتنفيذ الكامل للتدابير المتفق عليها لمنع نشوب النزاعات. وأحث جميع الأطراف المعنية على إظهار المزيد من الإرادة السياسية، وألا تكتفي بتعزيز نظام وقف إطلاق النار وتنفيذ الالتزامات السابقة، بل أن تستأنف أيضا عملية تفاوضية مستدامة وشاملة.

كما لم يتم التوصل إلى حل لنزاع ترانسنيستريا في مولدوفا. وقد أحرزت عملية ٥+٢، التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعض التقدم ولكن يلزم بذل المزيد من أجل إيجاد تسوية دائمة لصالح المقيمين على ضفتي نهر دنيستر. وفي غرب البلقان، خلفت النزاعات المدمرة التي درات في التسعينات من القرن الماضي إرثا ضارا، حيث لم تكتمل جهود المصالحة وبناء السلام. ومن الضروري الاحتراس من تآكل التقدم المحرز خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية في البوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى. وأحث على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا وتسوية ”مسألة الاسم“ طويلة الأمد بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

وقد بينت الأزمة الجورجية في عام ٢٠٠٨ والأزمة الأوكرانية في عام ٢٠١٤ أن أوروبا لا تزال تشهد خطر نشوب حالات جديدة من النزاع. إن الأمم المتحدة تؤيد تأييدا تاما مباحثات جنيف الدولية، والتي ستدخل قريبا عامها العاشر، وتحث المشاركين على إبداء الإرادة السياسية من أجل إيجاد حلول مبتكرة لصالح الجميع. وقد تم مؤخرا إحراز بعض التقدم، بما في ذلك بشأن المسائل الإنسانية، ولكن هناك الكثير مما ينبغي عمله لحل المسائل الرئيسية للسلام والأمن. وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق بشأن مسائل عدم استخدام القوة وحرية التنقل والأشخاص المشردين داخليا.

ويوضح النزاع المأساوي المستمر في أوكرانيا أن العنف المحلي يمكن أن يتصاعد ليتحول إلى مواجهات أكثر خطورة. ويمكن أن تكون له عواقب جيوسياسية تهدد بتقويض السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتذكرنا التحديات المباشرة للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية بأنه يجب علينا العمل

بشكل جماعي لصون وتعزيز نظام دولي يقوم على القواعد من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ووفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، ما فتئت الأمم المتحدة ملتزمة بدعم التوصل إلى حل سلمي للتراع بطريقة تحترم تماما سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. والأمم المتحدة تؤيد تماما الجهود المبذولة في إطار الاجتماعات الرباعية المعقودة بصيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية وبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقد دعت مرارا جميع الأطراف إلى تنفيذ كل التزاماتها بشكل كامل بموجب عملية مينسك، نصا وروحا. إن الأمر يستلزم وقفا فوريا وكاملا لإطلاق النار.

وأحيط علما باجتماع صيغة نورماندي الذي عُقد ١٨ في شباط/فبراير، والذي أيد تدابير وقف إطلاق النار التي تم الاتفاق عليها في مجموعة الاتصال الثلاثية ودخلت بالأمس حيز التنفيذ، بما في ذلك السحب الفوري للأسلحة الثقيلة. وآمل أن يُترجم ذلك في النهاية إلى تقدم حقيقي نحو السلام، الذي طال انتظاره بالنسبة لسكان شرق أوكرانيا. وأحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية القصوى لحماية المدنيين.

وفي أوكرانيا، وفي جميع التراعات الأخرى، أحث جميع الجهات المعنية على تجنب الخطوات الانفرادية أو محاولات خلق حقائق على أرض الواقع، الأمر الذي يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى إيجاد تسويات تفاوضية ويعرضها للخطر. ويكتسي هذا أهمية بالغة في ضوء آخر الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتراعين في شرق أوكرانيا وجنوب القوقاز. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترس من هذه الخطوات.

فالتراع في أوروبا ليس مأساة بالنسبة للأطراف المشاركة بصفة مباشرة وحدها؛ ولكن بالنسبة لمن قتلوا أو جرحوا أو شردوا أو الذين فقدوا أحباءهم، وقد لا يتمكنون من الحصول على الرعاية الصحية، والذين خسروا سنوات حيوية من تعليمهم. كما أنه يعكس مسار المكاسب الإنمائية ويحول دون تحقيق المجتمعات المحلية والمجتمعات لكامل إمكاناتها والإسهام في تحقيق الازدهار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن التقدم الاقتصادي والتنمية المستدامة يستندان إلى الاستقرار الطويل الأجل، مما يستلزم بدوره تحقيق السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يكون هناك عامل وحيد يقف وراء نشوء التراعات واستمرارها في أوروبا. وفي كثير من الحالات، لا يجري ببساطة تنفيذ اتفاقات السلام. وتشمل العوامل الأخرى التحديات التي تواجه الحكم الديمقراطي وسيادة القانون والتلاعب بورقة التوترات العرقية والاقتصادية والدينية والطائفية لتحقيق مآرب شخصية أو مكاسب سياسية، والتي يؤججها جزئيا تفاقم التناحرات الجيوسياسية.

وأيا كانت الأسباب، فإن عدم قدرة المؤسسات الإقليمية والدولية، بما فيها التابعة لنا، على منع نشوب التراعات وحلها يقوض مصداقيتها مما يُصعّب عليها النجاح في المستقبل. وأدعو إلى التدبر بأمانة في هذه الحلقة المفرغة. وأشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجلس والآليات الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة على تكثيف جهودهم الرامية إلى وضع خطة للسلام والأمن بهدف التصدي للتحديات المعقدة اليوم. إن الوضع الراهن أمر غير مستدام.

لقد جرّبت واختبرت الأمم المتحدة على الصعيد العالمي أدوات وقواعد وخطط ودروسا مستفادة وأفضل الممارسات في مجال الوساطة وتشجيع الحوار والإنذار المبكر والعمل المبكر ومنع نشوب التراعات وحلها وبناء السلام. وهي يسيرة المنال للدول الأعضاء والآليات الإقليمية التي تشارك في هذه الجهود. وأحث جميع الجهات المؤثرة على تكثيف جهودها الرامية إلى حل التراعات القائمة ومنع تصاعد التوترات لتتحول إلى

نزاعات. وهذا أمر ضروري من أجل صون الاستقرار والتعاون في أوروبا وخارجها، استنادا إلى الثقة والاحترام المتبادلين.

وتقف الأمم المتحدة وأنا، شخصيا، على أهبة الاستعداد لتقديم دعمنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأتفق تماما مع النقطة أثارها ومفادها أن مجمل مفهوم النزاع المجمد مضللة تماما وأؤيد هذه النقطة.

أعطي الكلمة الآن للسيد زانيير.

السيد زانيير (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تعازيّ الصادقة للوفد الروسي على رحيل السفير فيتالي تشوركين. وسيذكر السفير تشوركين، الذي عرفته جيدا من وقتي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، وسيفتقده العديدون داخل هذه القاعة وخارجها.

وأود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية لمجلس الأمن على دعوتي إلى مخاطبة الأعضاء خلال المناقشة المفتوحة اليوم. وكما بين الأمين العام، فإن ضمان السلام الدائم والأمن في أوروبا لا يزال أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. ولكنه أيضا أمر يقع في صميم ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأنشطتها. ويسرني أن أقول إن كلتا المنظمتين متحدتان في أولويتهما المشتركة لمعالجة حالات النزاع بطريقة متكاملة ومتعاضدة.

وبعد نهاية الحرب الباردة، بدا أن في متناول الأيدي الوعد بإنشاء حيز أمني مشترك وغير قابل للتجزئة يمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، الذي حدد في ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، وأيضا في ميثاق اسطنبول. وبدا أنه لا رجعة في الرؤية المتمثلة في إنشاء نظام تعاوني وقائم على القواعد في القارة القديمة. وتطلع العديدون عبر الحيز الأوروبي – الأطلسي إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بآمال وتوقعات كبيرة. ولكن النزاعات التي أعقبت التفكك العنيف ليوغوسلافيا وحل الاتحاد السوفياتي بددت ذلك النموذج الناشئ الأمن. وتحولت الحدود وأعادت الظهور، مما قسم الشعوب والأقليات، وأدى إلى وقوع الأزمات والمعاناة البشرية، وزرع الريبة وإنشاء تصورات التهديد المختلفة. ولا تزال تلازمنا اليوم العواقب الوخيمة لتلك النزاعات.

وإذ ننظر إلى الوراء، علينا حاليا أن ندرك أن النظام الذي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة لم يحقق الاستقرار التام أو التوازن. فقد خبأت بسرعة الثقة والائتمان فيما يتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب. وحيثما تنعدم الثقة، يصبح من الصعوبة بمكان التنبؤ بسلوك الدولة. ويصح ذلك بصورة خاصة في وقت يستخدم عدم اليقين وانعدام الشفافية أدوات سياسية.

وما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طرفا فاعلا رئيسيا في معالجة النزاعات في أوروبا طوال العقدين الماضيين. وتحولت المنظمة في أعقاب الشعور بالتفاؤل الذي ساد في بداية التسعينيات وتطورت مرة أخرى استجابة للنزاعات اللاحقة. وهي لا تزال تتغير اليوم استجابة للتحديات التقليدية والناشئة على السواء، ولكن الخصائص الأساسية للمنظمة لا تزال كما هي. فهي تقدم نظرة شاملة حقيقية لكيفية تفاعل عناصر الأمن المختلفة ووجوب معالجتها معا. ويمكنها أن تشكل جسرا بين الجانبين اللذين لديهما في بعض الأحيان رؤى مختلفة اختلافا جذريا لما يعنيه توفير الأمن، وهي تواصل الاستثمار في الجهود المبذولة لمنع زعزعة الاستقرار والنزاع، ولمعالجة الآثار حينما تظهر.

وطوال تاريخها، اضطلعت المنظمة بدور واضح وفعال باعتبارها ترتيبا إقليميا في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي بعض الحالات كانت العلاقة مع هياكل الأمم المتحدة علاقة واضحة. فقد كانت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو مرتبطة بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وكلفت بالدور القيادي في المسائل المتصلة ببناء المؤسسات

وحقوق الإنسان، بوصفها عنصرا تأسيسيا ولكنه متميز من عناصر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. واضطلعت المنظمة بدور رائد في إنشاء المؤسسات الديمقراطية الرئيسية مثل المعهد القضائي في كوسوفو واللجنة الانتخابية المركزية وأمين المظالم ومدرسة دائرة شرطة كوسوفو. وهي تواصل الاضطلاع بدور فعال في الوقت الحالي.

ومنذ إنشاء العمليات الميدانية الأولى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تكيف دور المنظمة في جنوب شرق أوروبا وتغيرت استجابة للاحتياجات المتغيرة والتحديات المستمرة. وتظل هذه المنطقة المكان الذي تواصل فيه المنظمة أكبر وجودها الميداني، فهي، بالترافق مع مؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعمل من أجل تحقيق الاستقرار والحوار والأمن. وركزنا لفترة طويلة على دعم النظم الانتخابية التي يثق بها الشعب، وعلى تعزيز العلاقات السلمية بين الأعراق.

واليوم تركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا على مجالات جديدة، بما في ذلك مجال الشباب. فنحن بحاجة إلى إنشاء جيل جديد قادر على العمل بوصفه قوة إيجابية للتغيير والاستقرار؛ وعلى التشكك في الرسائل الإنقسامية القديمة؛ وعلى الدعوة إلى إنشاء حكومات ومؤسسات خاضعة للمساءلة ومتحلية بالشفافية. وفي جنوب شرق أوروبا، كما هو الحال في أماكن أخرى في جميع أنحاء منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نواجه تهديدات متزايدة من التطرف المصحوب بالعنف وتغذية نزعة التطرف والإرهاب. ويتجاوز تحدي مكافحة هذه التهديدات خطوط الانقسامات القديمة والمصالح الوطنية. وستواصل المنظمة العمل مع طائفة واسعة من الشركاء على دعم دولنا المشاركة في مجابهة هذا التحدي.

ولا تزال الأزمة في أوكرانيا وحولها تشكل مصدرا رئيسيا للتوتر وعدم الاستقرار في أوروبا. وللأسف، فقد مثلت الأزمة عودة الجغرافيا السياسية إلى جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي آخذة في أن تشكل صعوبة أمام نموذجنا للتعاون. فالعلاقات بين الدول تنظمها الآن أكثر من أي وقت مضى عقلية المحصلة الصفرية التي كان من المأمول أننا تركناها وراءنا. وفي أجزاء كثيرة للغاية من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا نزال نجد أن النزعات والمنافسة مستمرة، وتظهر مجددا وتتطور، على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وتشكل استجابتنا السريعة والمرنة للأزمة المتفاقمة في أوكرانيا وحولها في عام ٢٠١٤ المثال الأبرز على قدرة المنظمة على الارتقاء إلى مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب الفصل الثامن من الميثاق واتخاذ إجراءات جماعية لمعالجة أية أزمة على المستوى السياسي وعلى أرض الواقع على السواء. فقد أنشأنا بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا ونواصل إدراتها، وهي أكبر من أية بعثة أدرناها من قبل. وبالرغم من أن البعثة غير مسلحة ومدنية، فإنها تؤدي مهام شبيهة بحفظ السلام، مثل رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه وسحب الأسلحة الثقيلة. وبهذه الصفة، حققت البعثة إنجازات جديدة في مجال عمليات السلام. ويسرني أن أبرز أن البعثة قد أنشأت علاقات عمل مثمرة مع مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وفي عدد من المناسبات، قدم كلا رئيس مراقبي البعثة في أوكرانيا، السفير أباكان، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجموعة الاتصال الثلاثية، السفير ساجديك، إحاطات إعلامية إلى المجلس.

بيد أن إحراز التقدم صوب التوصل إلى حل سلمي لا يزال بعيدا عن متناول أيدينا. وبالرغم من الجهود الهائلة للعمل من أجل السلام، فإن الزيادات الأخيرة في القتال تذكرنا بخطر التصعيد الحقيقي للغاية، ونحن نشهد معاناة السكان المتضررين من القتال. ولا تزال بعثة الرصد الخاصة تشارك بشكل وثيق في دعم الالتزام بوقف إطلاق النار وتنفيذ

اتفاقات مينسك. وفي ذلك الصدد، يجب أن أقول إنني أشعر بالقلق من الإعلان الأخير المتعلق بالاعتراف الروسي بالوثائق الصادرة عن الجمهوريات المعلنة ذاتيا، لأن هذا الأمر يؤدي إلى تعقيد تنفيذ اتفاقات مينسك.

ولا يمكن لبعثة الرصد الخاصة منع انتهاكات وقف إطلاق النار أو فرض سحب الأسلحة التي أعيدت إلى خط التماس، بغية كفالة الأمن وحرية التنقل التي تحتاج إليها البعثة للقيام بعملها. ولتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى المشاركة السياسية للجوانب المختلفة والمجتمع الدولي. إننا نقوم حاليا برصد وقف إطلاق النار الذي أعلن مؤخرا، ونحن مستعدون لمراقبة سحب الأسلحة الثقيلة الذي تمس الحاجة إليه – وهو خطوة رئيسية نحو وقف التصعيد.

وبصورة أعم، نحن نستند إلى الدروس المستخلصة من عمليتنا الراهنة في أوكرانيا بغية وضع إطار للبعثات المقبلة وللاستجابة للأزمات. وإذ تنتقل بعثة الرصد الخاصة إلى مجالات عمل جديدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا قدرنا أيضا الخبرة والمشورة التي تقدمها الأمم المتحدة، وليس أقله بشأن استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك المركبات الجوية غير المأهولة. وفي الوقت الراهن، نجري مفاوضات مع إدارة الدعم الميداني بغية إبرام اتفاق من أجل استخدام عقود منظومة الأمم المتحدة والشراء من مخزونات النشر الاستراتيجية في بريندیزي. وسيكون ذلك الاتفاق على غرار الترتيبات المماثلة مع الاتحاد الأفريقي، ونعتزم أن نبرمه قريبا.

وبالرغم من أن الأزمة في أوكرانيا وحولها لا تزال تهيمن على جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ينبغي أن نأخذ في الحسبان النزاعات الأخرى التي طال أمدها في منطقة المنظمة. واضطلعت المنظمة بدور فعال في العمليات التفاوضية منذ تسعينيات القرن الماضي. فنحن ندعم ونسهل الاتصالات بتقديم الدعم المؤسسي وبعمل ممثلي الرئاسة السنوية للمنظمة. وأدى إلى تعزيز ذلك الدور الطابع الشامل والقائم على توافق الآراء لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذ نكثف الجهود لمنع المزيد من الأزمات وتيسير تسوية النزاعات التي طال أمدها، فإن استعداد أطراف النزاعات لتحمل المسؤولية عن تسويتها يظل أمرا أساسيا للخروج من حالات الجمود الراهنة.

وشهد نزاع ناغورنو كاراباخ تدهورا مثيرا للقلق على أرض الواقع. وأسهمت الأعمال القتالية التي اندلعت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في وقوع أكبر عدد من الجنود والمدنيين الذين قتلوا وجرحوا في سنة واحدة منذ وقف إطلاق النار في أيار/مايو ١٩٩٤. ويضع استخدام الأسلحة الثقيلة واستهداف القرى سابقة مثيرة للانزعاج. ولا يزال كبيرا خطر اندلاع المزيد من القتال. ولا يزال الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يبحثان عن سبيل للتراجع عن أعمال العنف والعمل من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. بل إنهما لم يتمكنا حتى الآن من تأمين اتفاق لتنفيذ التدابير المتواضعة لبناء الثقة.

إن عملهم يبقي المجال مفتوحا لإجراء مناقشات ويساعد في إدارة النزاع، ولكن على الأطراف أن تقرر اغتنام تلك الفرصة لكي تخطو خطوة إلى الأمام نحو السلام.

إن عملية التسوية في ترانسنيستريا قد تكون محفوفة بمخاطر أقل لاندلاع أعمال عنف، ولكننا بحاجة أيضا إلى عزيمة جديدة للمضي قدما بشأن هذا النزاع. وفي العام الماضي، نجحت ألمانيا، بصفتها رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في جعل النشاط يدب من جديد في إطار صيغة ٥ +٢. وكان بروتوكول برلين المبرم في حزيران/يونيه الماضي علامة مشجعة على التزام الأطراف بالعمل من أجل التوصل إلى اتفاقات. وعلينا أن نحافظ على هذا الزخم وأن نعززه.

وفي أعقاب النزاع الذي دار في عام ٢٠٠٨، لم تمكن من استعادة وجودنا على أرض الواقع في جورجيا. ومع ذلك، فإن

سجل علاقات المنظمة القوية مع الأمم المتحدة ووكالاتها يوفر أساسا متينا لمواصلة تطوير علاقتنا. ونحن نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بصفتهما الرئيسين المشاركين لمباحثات جنيف الدولية، وبصفتنا الميسر المشارك للاجتماعات التي تعقدها آلية منع الحوادث ومواجهتها في إرغنيتي. كما تسهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بناء الثقة في المنطقة من خلال مبادرات محددة الأهداف على أرض الواقع.

يسعى الأمين العام غوتيريش إلى إحداث طفرة في العمل الدبلوماسي من أجل تحقيق السلام واعتماد نهج شامل في مجال منع نشوب النزاعات، يزاوج بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وأنا أؤيد بقوة مبادرته وأتطلع إلى العمل معه لتحقيق ذلك. ويتطلب منع نشوب النزاعات وحلها على نحو فعال بناء تحالفات قوية، ليس بين المنظمات الدولية فحسب، ولكن أيضا مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وإشراك المرأة في جميع مراحل دورة النزاع أمر أساسي. وقد أعدت منظمة الأمن والتعاون هياكل وسياسات لمساعدة أعضائها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولضمان أن تشكل المرأة جزءا طبيعيا من جهودها الرامية إلى بناء السلام. ونحن نقدر اهتمام الأمين العام غوتيريش بالوساطة ونؤيد نظرته إليها بوصفها أولوية. وعلى وجه الخصوص، فإنني أتطلع إلى قيامه بإطلاق مبادرة الوساطة من أجل تعزيز القدرات في الميدان وفي المقر على السواء. ونحن نسعى إلى تحقيق نفس الأهداف، في حدود مواردنا المتواضعة، وأتطلع إلى مواصلة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا المجال.

وقد وضعت منظمة الأمن والتعاون بالفعل خطة عمل استراتيجية مشتركة مع إدارة الشؤون السياسية، بما في ذلك تبادل الخبراء من قائمة الوساطة لدينا وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة. وبالتأكيد، ستكون هناك دروس يمكننا تعلمها وتبادلها من تجارب الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون فيما نحاول سد الفجوة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر.

وستواصل منظمة الأمن والتعاون رعاية وتعزيز هذه العلاقة القيمة مع الأمم المتحدة من خلال الاستفادة الكاملة من إمكانيات الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تزال غير مُستخدمة بالقدر الكافي. وخلال فترة ولايتي بصفتي الأمين العام للمنظمة، فإنني أسعى جاهدا إلى تفعيل التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون، ليس في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها فحسب، ولكن أيضا في مجالات أخرى على نفس القدر من الأهمية من قبيل مكافحة التهديدات عبر الوطنية أو في المجال الاقتصادي والبيئي. وإنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن في فيينا يمثل نتيجة ملموسة لهذه الجهود.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، أود أن أشجع الأمين العام على مواصلة الممارسة المتمثلة في الترتيب لمعتكفات تجمعه مع رؤساء المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، يمكننا النظر في سبل إنشاء آلية للمتابعة من أجل تبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون بين المناطق في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وأشعر بالامتنان على إتاحة الفرصة لي لأتكلم اليوم وأتطلع إلى مناقشة تحاورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زانيير على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة شميد.

السيدة شميد (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني الحضور هنا بالنيابة عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني. وأود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على عقد هذه الجلسة.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي الممثلة السامية موغيريني في وفاة السفير فيتالي تشوركين. إنه لم يقم بدور قيادي في مجلس الأمن لسنوات طويلة فحسب، لكنه كان

أيضا محاورا شديد الاحترام والأهمية للاتحاد الأوروبي بشأن المسائل العديدة ذات الأهمية الكبيرة للاتحاد والأمم المتحدة. وكان من المفترض أن أجتمع معه أمس، وشعرت بالصدمة والحزن الشديدين عندما علمت بالخبر لدى وصولي. إننا نشعر ببالغ الأسى وقلوبنا مع زملائنا الروس، وبخاصة مع أسرته.

بالنسبة للكثير من مواطنيه، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشكل مسارا فريدا صوب تحقيق السلام والاستقرار والازدهار بصورة دائمة. بيد أن القارة ليست بمنأى عن الصراعات. وأنا أتفق تماما مع الأمين العام في أنه لا يمكننا اعتبار السلام أمرا مسلما به. وبينما تزداد النزاعات تعقيدا، فإن جهودنا لمعالجتها بحاجة إلى أن تتطور. وهذه الجهود تشمل الآن العمل على مستويات عدة – المحلية والإقليمية والعالمية – مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة عبر مختلف مراحل دورة النزاع، من الإنذار المبكر إلى التعمير بعد انتهاء النزاع، مرورا بمنع نشوب النزاعات والوساطة وإدارة الأزمات.

ولهذا السبب، نرحب كثيرا بما قاله الأمين العام من البداية عن تركيزه على منع نشوب النزاعات والوساطة. إن ذلك يسير بالتوازي مع الهدف الرئيسي للاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، والتي تتمثل في معالجة النزاعات في مرحلة مبكرة مع بناء قدرة المجتمعات المحيطة بنا على الصمود. وإنني أؤيد بشدة لامبرتو زانيير عندما يتكلم عن ضرورة إشراك المرأة في جميع مراحل دورة النزاع.

وأود أن أسلط الضوء على تنفيذ هذا النهج من جانب الاتحاد الأوروبي في القارة الأوروبية.

بادئ ذي بدء، إن تعزيز الاستقرار في البلدان الأقرب إلى الاتحاد الأوروبي في منطقة غرب البلقان يمثل أولوية استراتيجية طبيعية. وقد اختط منظور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي طريقا صوب تضميد جراح الماضي وتعزيز الاستقرار في المنطقة. وهو يشجع عمليات التحول والتحديث في البلدان التي قدمنا لها التزاما مؤكدا بأن مستقبلها يكمن في انضمامها للاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، فإن هشاشة المنطقة تستحق اهتمامنا المتواصل. وأدى الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي تيسره الممثلة السامية موغيريني بين قادة كلا الجانبين، بالفعل إلى إحراز تقدم كبير في تطبيع العلاقات بينهما.

ثانيا، تم جعل تحقيق الاستقرار في صميم سياسة الجوار الأوروبية التي جرى استعراضها مؤخرا والتي يتيح الاتحاد الأوروبي في سياقها مواصلة التعاون في إصلاح قطاع الأمن المدني والتصدي للإرهاب والتطرف ووقف الجريمة المنظمة وتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني، وأخيرا وليس آخرا، منع نشوب النزاعات. ومن خلال جانب هذه السياسة المتعلق بالشراكة الشرقية، فإننا نسهم في تسوية النزاعات عبر التركيز على تعزيز قدرة شركائنا على الصمود. وهذا يعني اعتماد نهج جديدة، مثل تعزيز المؤسسات والحكم الرشيد والاستفادة من فرص السوق وتعزيز التنقل والروابط بين الشعوب وإمكانية الترابط الإلكتروني.

ثالثا، إن النظام الأمني الأوروبي يرتكز بشكل راسخ على مبادئ سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ وحرمة الحدود؛ والتسوية السلمية للمنازعات والاختيار الحر للبلدان في تحديد مستقبلها. ومن المؤسف أن هذه المبادئ الرئيسية الطويلة الأمد للأمن الأوروبي لا تحظى بالاحترام. والأزمة في أوكرانيا وفي محيطها تثبت هذا الأمر. ودعمنا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها ثابت، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ المُتخذ في آذار/مارس ٢٠١٤ ولمبادئنا الأساسية. وقد بين قادة الاتحاد الأوروبي ذلك بوضوح تام مرارا وتكرارا.

ووفقا للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، يظل الاتحاد الأوروبي ثابتا في دعوته جميع الأطراف إلى الإسراع بتنفيذ اتفاقات مينسك بصورة كاملة من أجل إيجاد حل سياسي مستدام. وندعو روسيا بصفة خاصة إلى استخدام نفوذها على

الانفصاليين. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الجهود المبذولة من خلال صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية ووجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء هم أكبر المساهمين في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا، والتي تقوم بعمل هام جدا. والقتال المستمر والخسائر في الأرواح في شرق أوكرانيا يتطلبان مضاعفة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وأود أن أقول أيضا، كما سبق وأشار لامبرتو زانيير، إنه يجب تفادي أي تدابير تزيد من التوترات ولا تتماشى مع روح الاتفاقات، بما فيها تلك المتخذة مؤخرا. وكما قالت الممثلة السامية موغيريني، فإن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لزيادة دعمه لتنفيذ اتفاقات مينسك.

رابعا، تشكل الصراعات التي لم تحل عقبة أمام تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الإقليمية، وتتطلب بذل جهد موحد لإدارتها وحلها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي التسوية السلمية للنزاع في ترانسدنيستريا على أساس السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية مولدوفا مع منح مركز خاص لترانسدنيستريا. وفي هذا الصدد، لا نزال ملتزمين بالمشاركة النشطة في عملية التسوية في إطار خطة عمل ٢+٥، من أجل دعم الجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي للرصد في جورجيا بضمان احترام وقف إطلاق النار على خط الفصل بين منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. إن الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة جنوب القوقاز المعني بالأزمة في جورجيا، مكلف بالاتصال بجميع أصحاب المصلحة بشأن التدابير الرامية إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية. ويعد تعاوننا مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، متقدما بشكل خاص في هذا المجال.

وفيما يخص نزاع ناغورنو كاراباخ الذي لم يحل بعد، يدعم ممثلنا الخاص ويكمّل مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والرؤساء المشاركين، وفي الوقت نفسه، يدعم الاتحاد الأوروبي أيضا المجتمع المدني ويعزز أنشطة بناء السلام عبر حالة الانقسام التي تسبب فيها الصراع.

وأخيرا، فإننا نشهد صنع التاريخ في قبرص، مع بلوغ المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة بين الزعيمين القبرصيين أهدافها النهائية. ولم تكن التسوية قريبة التحقيق أكثر مما هي عليه الآن. ويقع دور خاص على عاتق الاتحاد الأوروبي يتعين عليه القيام به، لأن قبرص الموحدة المستقبلية ستكون عضوا في الاتحاد الأوروبي. ونحن ممثلون على أعلى مستوى في المؤتمر المعني بقبرص في جنيف، مع المشاركة والالتزام الشخصيين للرئيس يونكر والممثلة السامية موغيريني.

وفي الختام، إسمحوا لي أن أكرر استمرار الاتحاد الأوروبي في أن يكون من أوائل المؤيدين للنهج المتعدد الأطراف ولأمم متحدة قوية، وسوف نظل شريكا موثوقا للغاية ومتوقعا، سعيا لإيجاد أرضية مشتركة، وحلول مفيدة للجميع في الأزمات التي يصعب حلها لولا ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة شميد على إحاطتها الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية أوكرانيا.

لقد كنت الأسبوع الماضي في ميونيخ. وكان المؤتمر الأمني السنوي، كما جرت العادة، حدثا حيويا لإجراء مناقشات بشأن مسائل ذات عواقب عالمية، ولكن إحتلت مسألة واحدة بلا شك مركز الصدارة، وهي مسألة الأمن في أوروبا. وفي الكثير من لقاءاتي السابقة الكثيرة هناك، فإنني لم ألمس إلا نادرا مستوى القلق الذي جرى الإعراب عنه هذا العام. ويبدو بأن زمن الانفراج والغرض المشترك المتمثل في جعل قارتنا مكانا أكثر أمنا، مهددان للغاية في الوقت الحاضر.

كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟ لم يحدث هذا الأمر بين عشية وضحاها. وقد قطعنا أشواطا، وأحيانا كانت المسيرة

مليئة بالصعاب، على الطريق الطويل والصعب لبلوغ الحالة الراهنة في أوروبا. ولا أعتقد أن الصراعات في أوروبا قد لقيت الاهتمام الذي تستحقه. وبالنظر إلى موجات الصدمة التي يمكن أن تبثها الصراعات الأوروبية في جميع أنحاء العالم، مع الآثار الخطيرة المترتبة على الأمن والاستقرار الدوليين، فإن الحالة في أوروبا بحاجة إلى معالجة. وقد أظهرت الأحداث خلال العقد الماضي، بأن تجاهل الصراعات في أوروبا وعدم التعلم منها لم يعد خيارا. ونحن بحاجة إلى وضع الأمن في أوروبا مرة أخرى في صلب تركيز مجلس الأمن.

لقد عقدت الرئاسة الأوكرانية هذه المناقشة المفتوحة بغية التصدي للتحدي الأساسي الذي تواجهه أوروبا. لقد أصبح عالمنا غير آمن بشكل خطير، وتتزايد هذه الوتيرة. وإذا لم نستجب بشكل مناسب، قد تقودنا الأزمة المتطورة بسرعة إلى وضع يتعذر علينا فيه تنفيذ أحد أهم الالتزامات التي يتعين علينا كدول أعضاء في الأمم المتحدة، تنفيذها والمتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وكان من المفترض أن تشكل المؤسسات القوية والمعايير والمبادئ المشتركة، ضمانات فعالة للنظام الأمني الدولي. ويشكل الحوار السلمي بين الدول استنادا إلى الحق السيادي لكل دولة في اختيار مصيرها واحترام حقوق الإنسان، عناصر أساسية. واليوم، يجري باستمرار تقويض تلك الركائز.

وجعلت الوحدة بين جانبي الأطلنطي من أوروبا نموذجا يحتذى به في مجال الأمن، ومساهما حاسما في الجهود العالمية الرامية إلى ضمان الاستقرار والأمن. وما فتئ الأمن الأوروبي يدعم الأمن العالمي. ونظرا لكون أوروبا قد عانت من حربين عالميتين، فقد تطورت لتصبح نصيرا للأمن في جميع أنحاء العالم. ولكننا نجد الآن أوروبا نفسها مرة أخرى معرضة للتهديد. وقد عانت في العقود الأخيرة، من عدد من الصراعات.

وللصراعات التي لم تحل وتعاني منها أوروبا سمة مشتركة واحدة تتمثل في المشاركة النشطة للاتحاد الروسي بشكل خاص. وقد استخدم الاتحاد الروسي استراتيجية التحريض والمشاركة وبث الخلاف بدل الوساطة، من أجل استمرار بؤر التوتر في القارة. ويمكن إشعالها عندما يقرر الاتحاد الروسي أنه من مصلحته القيام بذلك. وإذا مر هذا النوع من العدوان مرور الكرام، يمكن أن يتحول كل صراع قائم منذ وقت طويل إلى صراع مشتعل، بينما تواصل الدولة المعتدية تهديداتها وتحدياتها الجديدة في أماكن أخرى.

والمشكلة الأساسية التي تواجه الأمم المتحدة في هذا الصدد هو أن من يقف وراء تلك الاستراتيجية، جالس على هذه الطاولة كعضو دائم في مجلس الأمن. ورغم أنه تقع على كاهل الاتحاد الروسي مسؤولية رسمية عن صون السلم والأمن، فقد لجأ بدلا من ذلك إلى انتهاك الوثائق المتفق عليها التي وضعت في الحقيقة كأساس لتحقيق السلام، أي ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعروفة باسم وثيقة هلسنكي الختامية.

إن العدوان الروسي على جورجيا في عام ٢٠٠٨ قد أصبح اختبارا حقيقيا للأمن الأوروبي. وشكل إنذارا لم يجد آذانا صاغية. و لم يلق المعتدي سوى رد فعل محدود من جانب المجتمع الدولي اعتبره ضوءا أخضر للقيام بالمزيد. إن الإجابة واضحة اليوم: لم نتعلم جيدا بما فيه الكفاية. ولا يؤدي استرضاء المعتدين وعدم وجود عواقب، إلا إلى التشجيع على المزيد من العدوان. وقام الاتحاد الروسي منذ عام ٢٠١٤، بتنفيذ تلك الاستراتيجية بقوة في أوكرانيا. وتعاني أوكرانيا من عدوان عسكري مباشر، كما يتضح من الاحتلال الجزئي غير القانوني للقرم وجزء من منطقة دونباس.

وصادف يوم أمس مرور ثلاثة أعوام بالضبط على احتلال الاتحاد الروسي للقرم بصورة غير قانونية، منتهكا بذلك

مذكرة بودابست، التي وقعها الاتحاد الروسي وتضمن أيضا الأمن الأوكراني. وفي الوقت نفسه، كشف الاتحاد الروسي للعالم عن استراتيجيته المتعلقة بالحرب المختلطة التي تجمع بين العمل العسكري والدعاية المتفق عليها، والممولة تمويلا جيدا في جميع أنحاء العالم. وفي أعقاب نزع أوكرانيا سلاحها النووي بشكل أحادي في عام ١٩٩٤، من الصعب تصور نتائج أكثر كارثية ترتبت عليها جراء ذلك. وقتل حتى الآن، ١٠ ٠٠٠ شخص، وجرح أكثر من ٢٢ ٠٠٠ في دونباس، وأصبحت القرم منطقة رمادية مليئة بالظلم والإرهاب والقمع. وترتكب السلطات القائمة بالاحتلال انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وتسعى إلى تدمير هوية الأوكرانيين والسكان الأصليين في شبه الجزيرة، الذين هم تتار القرم.

ونظام الأمن الأوروبي، الذي اعتبر أحد النُظم الأكثر استقرارا، قد أصبح الآن محل شك. وتعد أوروبا الديمقراطية والقوية التي يسودها السلام، مساهما مهما في جهود السلام العالمي، ولكن أمن القارة نفسها قد تضرر جراء النزاعات المجمدة وأعمال العدوان. وقد بلغ النظام الأوروبي والعالمي القائم على سيادة القانون مرحلة حرجة. وهناك خياران: إما السماح بزيادة زعزعة الاستقرار أو زيادة حشد جهود المجتمع الدولي الرامية لتعزيز المؤسسات وميثاق الأمم المتحدة، مما يكفل الالتزام التام بالقانون الدولي.

إن العدوان الروسي على أوكرانيا يستهدف الوحدة الأوروبية والوحدة بين جانبي الأطلسي، وهما عنصران أساسيان لنظام الأمن العالمي. وقد ظل عكس تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي حدث قبل ربع قرن، يمثل هاجسا للكرملين لفترة طويلة من الزمن. وتستغل روسيا مواطن الضعف، ولا سيما الضعف المؤسسي، من خلال إساءة استخدام حقها في النقض في مجلس الأمن وقاعدة توافق الآراء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي لم يتم بعد توطيد آلية فعالة لمحاسبة المخطئين عن انتهاكهم لها.

وفي أوقات الأزمات النظمية والغموض الجيوسياسي، نحن بحاجة إلى مؤسسات قوية تحمي القانون الدولي، وهو حجر زاوية في فهمنا للنظام العالمي. ولا يمكن أن يتحقق الأمن الدولي إلا بالمؤسسات القوية، وفي مقدمتها مجلس الأمن. ونحن بحاجة ماسة إلى إصلاح مجلس الأمن من أجل منع إساءة استخدام حق النقض. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون قادرا على معالجة النزاعات بكفاءة، بصرف النظر عن احتمال أن يكون أحد الأعضاء الدائمين طرفا في النزاع. ولم يعد من المقبول أن يستمر التجاهل الصارخ للفقرة ٣ من المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن ”يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت“. ومن الضروري تطبيق إجراءات واضحة من أجل التنفيذ السليم لتلك المادة.

تضطلع أوروبا بدور مركزي في السعي العالمي من أجل إحلال سلام مستدام. غير أن علينا، كأوروبيين، أن نرتب أوضاعنا الداخلية أولا. ونأمل أن يبدأ السلام المستدام في أوروبا بأوكرانيا، ولكن لا يمكن نسيان النزاعات الأخرى. إننا نعتقد أن الحالة القائمة في أوروبا ليست طريقا مسدودا، وأنه يمكن تسوية النزاعات المطولة والقائمة في أوروبا بفعالية ويمكن منع التوترات المحتملة.

وينبغي للأمم المتحدة ألا تحجم عن اتباع نهج أكثر استباقية في إدارة النزاعات وحلها. بيد أن المنظمة لا تكون قوية إلا بالقدر الذي يريده لها أعضاؤها. وبالتالي، فإن الأمم المتحدة تحتاج إلى دعم أعضائها وإرادتهم السياسية، لكي تتخذ الإجراءات الضرورية. وعندما يحدث ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي عملها. ولعلنا نتذكر الأمثلة على الانتشار الوقائي في منطقة غرب البلقان والذي ساعد على تجنب انتشار العنف. وفي البلطيق، كان للمساعي الحميدة للأمين العام وبعثاته لتقصي الحقائق دور في تيسير الانسحاب المنظم للقوات الروسية من المنطقة وساعدت على تفادي

حدوث استقطاب بشأن مختلف المسائل الخلافية. ولذلك، فإن أوكرانيا تعتقد أنه يجب أن يتصرف الأمين العام بشكل استباقي في الحالات المتصلة بمنع نشوب النزاعات وإدارتها.

وإننا نتفق تماما مع الأمين العام في أن المجلس بحاجة إلى زيادة الاستفادة من الخيارات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق. وفي رأينا أن هذا هو المخرج من الجمود الذي نواجهه في عمليات المفاوضات في جميع أنحاء أوروبا.

ومما يثلج صدرنا إعلان الأمين العام عن استعداده لدعم الدول الأعضاء من خلال استخدام مساعيه الحميدة ومن خلال انخراطه الشخصي. وكذلك ينبغي للأمين العام ألا يحجم عن توجيه انتباه مجلس الأمن إلى أي تطورات خطيرة، على النحو المتوخى في المادة ٩٩ من الميثاق. ولم يستخدم الأمين العام السابق أيا من هاتين الأداتين في عام ٢٠٠٨ أو عام ٢٠١٤.

ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة بقدر أكبر في توفير خيارات لحل النزاعات، بما في ذلك من خلال الوجود السياسي والأمني المحتمل وبواسطة أساليب التعاون مع المنظمات الإقليمية. وكخطوة أولى في ذلك الاتجاه، يمكن للأمين العام وضع خيارات لنشر وجود سياسي وأمني للأمم المتحدة في أوكرانيا وإيجاد سبل يمكن بها للأمم المتحدة أن تتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل كفالة التنفيذ التام للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

إن أوروبا، مثلها في ذلك مثل المناطق الأخرى، لديها منظمات إقليمية ودون إقليمية قوية، ويجب استخدامها. غير أنه يجب على جميع المشاركين أن يعملوا معا. وقد أثبتت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قدرتهم على التعامل مع إدارة النزاعات ومع حالات ما بعد النزاع في أوروبا. وينبغي الآن تطبيق الخبرة المكتسبة من خلال العمل المشترك أثناء إدارة النزاع في يوغوسلافيا السابقة، وفي أماكن أخرى في العالم، في مناطق أخرى من أوروبا.

كما إننا نعتقد أنه يجدر التدبر في التجارب المتوفرة لحل النزاعات في المناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إنشاء مجلس الأمن لفريق عامل مخصص معني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أوروبا – مماثل ولكن غير مطابق للنهج المطبق في التعامل مع النزاعات في أفريقيا – إلى زيادة تركيز المجلس على النزاعات في أوروبا. كما أنه يمكن أن يوفر تقييمات لتنفيذ القرارات وأن يقدم توصيات بشأن كيفية تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى.

وسأكون ممتنا جدا لأعضاء الأمم المتحدة على مدخلاتهم واقتراحاتهم بشأن هذه المسائل خلال مناقشة اليوم. فهذا هو الوقت المناسب للاضطلاع بهذا العمل. وهو أيضا الوقت المناسب لفتح فصل جديد في التاريخ الأوروبي – أوروبا تنعم مرة أخرى بالسلام والتقدم. فلنبدأ هذا العمل الآن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية كليمكن على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والأمين العام زانيير والأمينة العامة شميد على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

قد يكون مغريا أن نعتبر السلام والأمن الأوروبيين من المسلمات. إن أوروبا قارة ديمقراطيات قوية ومستقرة. وأوروبا قارة اقتصادات مزدهرة تستفيد من التعاون الوثيق. غير أن أوروبا تواجه تحديات خطيرة، أكثرها حدة محاولات روسيا الرامية إلى زعزعة استقرار أوكرانيا وانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالمؤسسات التي تساعد في الإبقاء على أوروبا آمنة. ونحن لن نتراجع في دعمنا للناتو،

وهو التحالف الأقوى في التاريخ. ونعمل لجعل المنظمة أكثر فعالية ولتعميق التعاون بين الأعضاء الحاليين وإبقاء الباب مفتوحا أمام انضمام حلفاء جدد يستوفون متطلبات العضوية، كل هذا مع السعي إلى زيادة تقاسم الأعباء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الناتو يوفر التدريب والمساعدة لبناء قدرات أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا الدفاعية.

وكذلك تدعم الولايات المتحدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تساعد في حل النزاعات الأوروبية. ففي الوقت الحالي، على سبيل المثال، تضطلع منظمة الأمن والتعاون بدور حاسم وهو: مراقبة ورصد الحالة في شرق أوكرانيا. لقد صمدت أواصر علاقة الولايات المتحدة بالناتو ومنظمة الأمن والتعاون أمام اختبار الزمن. فهما مؤسستان تجمعان بين الشركاء على جانبي المحيط الأطلسي من أجل الدفاع عن المثل العليا المشتركة بيننا.

والشراكة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عميقة ودائمة. ويربط الاتحاد الأوروبي بين بلدان تؤمن إيمانا راسخا بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية الاقتصادية. وقد زاد من رخاء أوروبا وتمتعها بالسلام. وتتطلع الولايات المتحدة إلى تحسين تعاونها مع الاتحاد الأوروبي. وقد تختلف الولايات المتحدة، من وقت لآخر، مع وجهات نظر الاتحاد الأوروبي، كما يفعل الأصدقاء. غير أنه يظل شريكا هاما. وفي نهاية المطاف، لا ينبغي إساءة تفسير الاختلافات في السياسات والمناقشات من حين لآخر باعتبارها مؤشرا على أي شيء أقل من الالتزام الكامل بتحالفاتنا في أوروبا. فذلك الالتزام قوي.

لقد خرج الشعب الأوكراني، قبل أكثر من ثلاث سنوات، إلى الشوارع للاحتجاج على القمع السياسي والفساد. وطالب أولئك المحتجون بالحرية والديمقراطية واحترام سيادة القانون ونجحوا في خلق أوكرانيا جديدة.

والولايات المتحدة لا تزال تقف إلى جانب الشعب الأوكراني. ولكن روسيا قد حاولت منع التغيير الذي طالب به الشعب الأوكراني. وقامت روسيا باحتلال القرم وحاولت ضم ذلك الجزء من الأرض الأوكرانية، وهو عمل لا تعترف به الولايات المتحدة. ثم سلحت روسيا القوات الانفصالية في شرقي أوكرانيا ومولتها ونظمتها، مما أدى إلى نزاع مدمر لا معنى له أودى بحياة أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص. ومشاهد الدمار في بلدة أفديفكا في الأسابيع الأخيرة تبين عواقب تدخل روسيا المستمر في أوكرانيا. واعتراف روسيا في الأيام الأخيرة بجوازات سفر مزعومة ووثائق أخرى غير مشروعة وزعها الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا في دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا تحد مباشر آخر للجهود الرامية إلى إحلال السلام في شرقي أوكرانيا.

وتعتقد الولايات المتحدة أنه من الممكن إقامة علاقة أفضل مع روسيا. فنحن في نهاية المطاف نواجه العديد من التهديدات المماثلة. ولكن تعزيزي التعاون مع روسيا لا يمكن أن يتحقق على حساب أمن أصدقائنا وحلفائنا الأوروبيين. ولهذا السبب تدعو الولايات المتحدة روسيا إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولهذا السبب ما زلنا نحث روسيا على إظهار الالتزام بالسلام من خلال التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاقات مينسك وإنهاء احتلالها للقرم. وتظل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي متحدين في هذا النهج، بالإبقاء على الجزاءات حتى تفي موسكو على نحو كامل بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. وجزاءاتنا المنفصلة، المتصلة بالقرم، ستظل قائمة حتى تعيد روسيا السيطرة على شبه الجزيرة إلى أوكرانيا.

وفي أماكن أخرى في أوروبا، ما زالت هناك تحديات سياسية وإنمائية كبيرة يتعين التغلب عليها. وسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها

دوليا يجب تأكيدها واحترامها. وفي البوسنة والهرسك، ما زال سكان البلد ينتظرون أن يقوم قادتهم بالكف عن اتخاذ المواقف السياسية استنادا إلى الانقسامات العرقية والتركيز بدلا من ذلك على استئصال الفساد وبناء مستقبل أكثر استقرارا. وفي قبرص، يعمل القادة على إنهاء حالة الانقسام الطويل الأمد في الجزيرة بغية تحقيق تسوية، وهو ما تؤيده الولايات المتحدة بقوة.

وفيما يتعلق بالنزاع في ناغورنو كاراباخ، فإن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بعملية فريق مينسك بهدف تعزيز تسوية سلمية دائمة، وندعو الجانبين إلى احترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها واستئناف المفاوضات. وفي مولدوفا، تواصل الولايات المتحدة أيضا دعم تسوية شاملة للنزاع في ترانسنيستريا تؤكد سيادة مولدوفا وسلامتها الإقليمية مع توفير مركز خاص لترانسنيستريا. وفي كوسوفو، على الرغم من أنه يجب عمل المزيد من أجل تعزيز الحوكمة وسيادة القانون، تعتقد الولايات المتحدة أن المجتمع الدولي يجب أن يعترف بالخطوات الكبيرة التي قطعتها كوسوفو منذ استقلالها. فهي تستحق أن تأخذ مكانها الصحيح في المجتمع الدولي للأمم، بما في ذلك بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وستظل الولايات المتحدة أقوى شريك لأوروبا في تعزيز السلام والازدهار. وسنقف إلى جانب المؤسسات والتحالفات التي تجعل جميعا أكثر أمنا، والروابط العميقة التي تربط بين الولايات المتحدة وأوروبا ستمكننا من الارتقاء إلى مستوى التحديات التي نواجهها اليوم والتغلب عليها معا.

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الأوكرانية على تنظيم مناقشة اليوم الهامة بشأن النزاعات في أوروبا. وأشعر بالامتنان للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا زانيير على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأود أيضا أن أؤيد البيان الذي أدلت به صديقتي وزميلتي، السيدة هيلغا شميد، الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، فضلا عن البيان الذي سيدلى به لاحقا بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي.

لقد ظل الاتحاد الأوروبي، الذي تفتخر السويد بأنها عضو فيه، أهم مصدر مؤسسي للسلام والاستقرار في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبفضل رؤية الاتحاد الأوربي لبناء أوروبا موحدة وحرة، استنادا إلى القيم الديمقراطية والرخاء الاقتصادي المشترك، ظل آلية حيوية لمنع نشوب النزاعات في قارة شهدت حربين عالميتين ودفع فيها ملايين أرواحهم من أجل الحرية التي نتمتع بها اليوم. وشراكة الاتحاد الأوروبي مع جيرانه دعما للديمقراطية والرخاء وحقوق الإنسان لم تكن أبدا لعبة حصيلتها صفر على حساب العلاقات مع البلدان الأخرى. بل على العكس من ذلك، تعميق التعاون مع الشركاء الخارجيين أمر نشجعه. ففي غرب البلقان، على سبيل المثال، سلم مجلس الأمن تدريجيا إلى الاتحاد الأوروبي مسؤولياته عن بناء السلام والأمن في البلدان التي كانت خاضعة لعمليات الأمم المتحدة الكبيرة. وتعتقد السويد أنه كلما أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر شمولا، كلما أصبحت قارتنا أكثر استقرارا وازدهارا.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هيئة عبر أطلسية توفر منبرا فريدا للحوار بشأن السلام والأمن الأوروبي، وذلك بالتحديد لأنها تستند إلى مبادئ والتزامات مشتركة متفق عليها. ولن نتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين إلا عندما تحترم احتراما كاملا مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشكل أساس النظام الأمني الأوروبي. وتسهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصورة حيوية في الحفاظ على السلام تمشيا مع جهود الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية، وتدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة ينبغي الآن تعزيزها مرة

أخرى. ذلك لأن مفهوما شاملا للأمن يظل مكمن قوة وقيمة مضافة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويجب التمسك به. وما زال احترام الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية شرطا مسبقا لتحقيق أمننا المشترك. والبعد البشري والمؤسسات المستقلة – مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والممثل المعني بحرية وسائط الإعلام، والمفوض السامي للأقليات القومية – ينبغي السماح لها بالاضطلاع بدورها الكامل. فهي الأصول الرئيسية عبر دورة الصراع وتقوم الحاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى، ونحن نحاول منع نشوب النزاعات المسلحة. وولايات وميزانيات المؤسسات يجب الحفاظ عليها، ويجب انتقاء مرشحين أقوياء لقيادتها.

والسويد بلد غير منحاز عسكريا. وهكذا، فإن أمننا يعتمد على نظام دولي قائم على القواعد تحترم بموجبه السيادة والسلامة الإقليمية للدول الكبيرة والصغيرة في كل مكان، وعلى الصعيد العالمي. والتزامنا الطويل الأمد بالتعاون المتعدد الأطراف ودفاعنا القوي عن القانون الدولي متجذران في هذا الإدراك. ولذلك، فإننا نلاحظ ببالغ القلق أن أوروبا تواجه حاليا أخطر التحديات لأمنها منذ نهاية الحرب الباردة. وبينما نتكلم، فإن النزاع الجاري في أوكرانيا، الذي أودى فعلا بأرواح نحو ١٠ ٠٠٠ شخص، يتسبب في معاناة لاإنسانية لمجموعات كبيرة من المدنيين الأبرياء. فعندما تقرر إحدى الدول استخدام القوة العسكرية لغزو وضم جزء من دولة أخرى وتهدد سيادتها، فإن ذلك تهديد لنا جميعا. وهذا هو السبب في أن الاتحاد الأوروبي قد أدان بكل وضوح ودون لبس تلك الانتهاكات للقانون الدولي والمحاولات الرامية إلى تقويض النظام الدولي القائم على القواعد والنظام الأمني الأوروبي، على النحو المنصوص عليه في وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس ومذكرة بودابست، وفقا لقواعد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أشير إلى بعض المجالات المحددة التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية وبذل جهود مشتركة من جانب أعضاء المجلس وسائر الجهات الفاعلة الإقليمية المعنية – الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجهات أخرى – من أجل تأمين مستقبل أوروبا بوصفها قارة للسلام والازدهار وعلى نحو يتفق مع الفصل الثامن من الميثاق. ويجب أن نضمن إنهاء العدوان الروسي ضد أوكرانيا، مثلما يتبين من انتهاكها لسيادة أوكرانيا وسلامتها والضم غير القانوني للقرم وسيفاستوبول، بتنفيذ عملية مينسك، اقترانا بإجراء مداولات في صيغة نورماندي، ومن خلال تقليص أعمال العنف. يجب علينا أن نتصرف بطريقة تفضي إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلقان، وندعم ونعزز سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي. ويجب أن نلتزم بالجهود الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام الواعدة في قبرص. ويجب علينا أن نقوم بتسوية ما يسمى بالنزاعات التي طال أمدها في جورجيا ومولدوفا وناغورنو كاراباخ، دون تأخير ووفقا للقانون الدولي.

ويجب أن نعي أهمية السلم والأمن في الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي، وتعزيز الصكوك الأوروبية لتدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة التقليدية من خلال منظمة الأمن والتعاون، والانخراط بنشاط في ميدان نزع السلاح لتخليص العالم من الأسلحة النووية، وإشراك المرأة كطرف فاعل في كل ذلك. ومن خلال دعم تلك الأهداف، لن ندعم السلام والاستقرار في أوروبا فحسب، بل سنبين كذلك أن الأعضاء المنتخبين والدائمين في مجلس الأمن ملتزمون بالدفاع عن أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن التزامنا بالمكتسبات المشتركة والأمن.

السيد فاسيلنكو (كازاخستان) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر للرئاسة

الأوكرانية، من خلالكم، معالي وزير الخارجية، على تنظيم مناقشات اليوم.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان وفد كازاخستان برمته لمقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الثاقبة.

(تكلم بالإنكليزية)

نؤيد تماماً جدول أعمال وأولويات الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، بشأن منع نشوب النزاعات، فذلك أكثر نجاعة من إدارة الأزمات. وبلدي يقف صفاً واحداً مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية لتعزيز عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وندعم الدول الأعضاء في جهودنا المشتركة لتحويل النزع إلى سلام وتعزيز الأمن والتنمية، وحماية حقوق الإنسان والنهوض بسيادة القانون.

لقد تغيرت البيئة الأمنية الأوروبية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. والاستقرار في القارة يتأثر كثيراً بالتحديات الأمنية المعاصرة، بما في ذلك الإرهاب غير التقليدي، والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، مثل الاتجار بالأسلحة وبالمخدرات، فضلا عن الاتجار بالأشخاص. وأخيراً وليس آخراً، مناخ الخوف وفقدان الثقة الذي تزداد رقعته اتساعاً. وكل ذلك يؤثر سلباً على البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الأوروبية، وعلى السلم والأمن الدوليين، كما يشكل تحدياً لقيمنا ومبادئنا الأساسية المشتركة.

وفي خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين، قال السيد نور سلطان نزاربايف، رئيس كازاخستان:

”يتعين على البشرية أن تحول تركيزها من منع نشوب النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع إلى استراتيجية تنمية جديدة من شأنها أن تجعل هذه النزاعات عديمة الجدوى.“ (A/70/PV.13، صفحة ٦١)

وتحقيقاً لهذه الغاية، لطالما درجت كازاخستان على الدفع بخطة عالمية ترمي إلى المساعدة في حل النزاعات قبل نشوبها، والقيام بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة بهدف تهيئة الظروف لسلام دائم إن لم يعد ذلك ممكناً. وجهودنا، من خلال استضافة الكثير من الاجتماعات الدولية في أستانا وألماتي بشأن سوريا والبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي يؤثر على الأمن في أوروبا بشكل مباشر، هي خير مثال على ذلك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ مجلس الأمن بأن الاجتماع الأخير لعملية أستانا المتعلقة بسوريا انتهى إلى قرار بشأن طرائق عمل فريق العمليات المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار. ونحن مستعدون لمواصلة تقديم منبر أستانا في السعي إلى حلول دائمة لهذا النزاع.

ولطالما كانت كازاخستان، وستبقى مدافعاً قوياً عن السلم والأمن، سواء على الصعيد العالمي أو في منطقتنا. وعليه، ففي عام ٢٠١٠، وبفضل انخراط الرئيس نزاربايف شخصياً، وبعد اضطراب كبير، أمكن تحقيق الاستقرار في جارتنا الشقيقة قيرغيزستان. ونهجنا، القائم على السعي للتفاهم المتبادل واستعادة الثقة بين الأمم، كان أبرز ما يكون خلال رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠.

وفي قمة أستانا لمنظمة الأمن والتعاون، المعقودة في عام ٢٠١٠، جددت الدول المشاركة فيها كافة التزامها،

”برؤية مجتمع آمن أوروبي – أطلسي وأوروبي – آسيوي حر، ديمقراطي، مشترك وغير قابل للتجزئة، يمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، ويمد جذوره في المبادئ المتفق عليها والالتزامات والأهداف المشتركة“.

وهذا الالتزام لا يزال على أهميته وصلته بالموضوع الآن كما كان آنذاك، ولا تزال كازاخستان ملتزمة بقوة بمواصلة تعزيز منظمة الأمن والتعاون من أجل مساعدتها في مواجهة التحديات المتغيرة بسرعة في عصرنا على نحو أفضل.

وموقف بلادي معروف فيما يتعلق بالنزاعات في أوروبا، التي ما زالت تحدث دون إيجاد حلول دائمة لها، للأسف. وكازاخستان تقيم علاقات ودية مع كل البلدان المعنية في تلك النزاعات، بدون استثناء. ولدينا معها جميعاً، تقريبا، كل الأشكال الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون المتبادل المنفعة ضمن مبادرات التكامل وفي إطار المنظمات الإقليمية. ولذلك، فإننا نعتقد أن أستانا يمكن أن تكون منبراً إضافياً تشتد إليه الحاجة من أجل استعادة الثقة وإعادة تأكيد الالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي واحترام المصالح الوطنية للأطراف المعنية.

والحل السلمي للنزاعات في أوروبا يتطلب اتخاذ إجراءات عملية على مستويات عدة: بين الدول الكبرى وإقليميا ومحليا. ومن المهم أيضا أن يضاعف مجلس الأمن وغيره من الشركاء جهودهم لإبرام اتفاقات سياسية.

ووضع حد للنزاع في شرق أوكرانيا ينبغي أن يكون أولويتنا المشتركة الأولى. وقد دأب رئيس دولتنا على العمل من أجل المساعدة في وضع حد للأعمال العدائية والإسهام في إبرام اتفاقات مينسك في نهاية المطاف. وقد طالبنا مراراً بضرورة الامتثال الصارم للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بشأن تلك الاتفاقات، الذي نعتبره الآلية القائمة الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل حل النزاع بطريقة سلمية. ونرحب بنتائج اجتماع فريق الاتصال الثلاثي في مينسك في ١٥ شباط/فبراير، فضلاً عن الإعلان مؤخراً، في ١٨ شباط/فبراير عن اتفاق لتنفيذ وقف إطلاق النار.

ومن الأهمية الخاصة لبلدنا المتعدد الأعراق أن تبقى أوكرانيا ذات سيادة ومستقرة ومستقلة، وأن تظل مجتمعاً متعدد الأعراق والطوائف تحترم فيه جميع حقوق الإنسان. ونرى أن التطبيع الكامل للوضع في ذلك البلد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعافي الاقتصادي. ولذلك، ندعو إلى وضع تدابير لبناء الثقة في البعد الاقتصادي. وينبغي لنا بكل تأكيد ألا نسمح بمزيد من تصعيد التوترات.

وفيما يتعلق بالوضع في جورجيا ومسألة ناغورنو – قره باغ، فإننا ندعو منظمة الأمن والتعاون إلى مضاعفة جهودها – ونحن على استعداد للمساعدة – بغية تحقيق تقدم نحو تسويتها بالطرق الدبلوماسية.

وكازاخستان ترحب بالحوار الجاري بشأن قبرص، والذي يرسل رسالة قوية وأمل كبير في توصل الطرفين إلى اتفاق محتمل لإعادة توحيد البلاد. ونعتقد أن لدور الأمين العام والوحدة التي أبداها أعضاء مجلس الأمن في هذه المرحلة الدقيقة من مفاوضات السلام أهمية بالغة للتوصل إلى حل نهائي للقضية القبرصية.

كما أن الحالة في البوسنة والهرسك تتطلب الاهتمام المستمر من جانب مجلس الأمن. وينبغي أن تتمثل أولوياتنا في مواصلة تشجيع الحوار بين الأطراف وتدابير بناء الثقة في الأبعاد السياسية – العسكرية والاقتصادية – البيئية والبشرية، امتثالاً للقرار ٢٣١٥ (٢٠١٦).

وفيما يتعلق بالتطورات في مواصلة تنفيذ القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز عملية الحوار بين أطراف النزاع، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، حفاظاً على السلم والأمن.

وفي خطابه السياسي في بداية عضوية بلادنا في المجلس، أكد رئيس الدولة عزم كازاخستان على العمل مع الزملاء الأعضاء من أجل توافق أكبر لتعزيز السلم والأمن. وقال إن التقدم من خلال الدبلوماسية الوقائية والعمليات الديمقراطية وتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن، والنهوض بحقوق الإنسان، والأمن في بعديه الاقتصادي والبيئي يكمن في صميم رؤية كازاخستان للأمن والأمان العالميين على نحو فعال.

وأود أيضاً أن أسترعي انتباه المجلس إلى بيان الرئيس نزاربابيف، المعنون ”العالم في القرن الحادي والعشرين“

(S/2016/317، المرفق). تلك وثيقة رسمية لمجلس الأمن، ترسم خطة لإنهاء النزاعات والعنف خطوة بخطوة، وتولي أهمية كبيرة لتعزيز الأمم المتحدة من خلال تعاون معزز بين منظمات الأمن الإقليمي الجماعي في أوروبا والأمريكتين وآسيا وأفريقيا، مع التركيز بشكل عازم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

وبكل ذلك في الاعتبار، يحدونا الأمل في أن توفر مناقشاتنا اليوم طاقة إيجابية لشحذ فكرنا جميعا من أجل المشاركة وتعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل إنهاء النزاعات وتعزيز السلام.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى الأمينين العامين لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جداً.

إن لموضوع النزاعات في أوروبا صدى خاصاً بالنسبة لبلدي، الذي كان مرتين في صميم النزاعات العالمية، التي انطلقت شرارتها من القارة الأوروبية. ومع هذه التركة المؤلمة، يزداد تعلّق فرنسا بالمحافظة على السلام والأمن في أوروبا، وكذلك بالصكوك التي وضعناها بصورة جماعية للدفاع عنها ومنع عودة أهوال الحرب. وأقصد بصفة خاصة ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المتعلقة بالحل السلمي للنزاعات واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية؛ واتفاقات هلسنكي واعتراف جميع بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بحرمة حدود أوروبا والطابع المتعدد الأبعاد للأمن؛ والاتحاد الأوروبي وبناء مصير مشترك بين جميع أعضائه.

بيد أن التاريخ الحديث يبين لنا أنه لا يمكننا، لا اليوم ولا بالأمس، النظر إلى صون السلم والأمن في أوروبا على أنه من المسلّمات. إن ضمّ القرم والنزاع في دونباس يبيّنان للأسف أن انتهاك السلامة الإقليمية لدولة أوروبية ما زال أمراً ممكناً.

واستمرار ما يسمّى بالنزاعات المجمدة في ناغورنو كاراباخ وترانسنيستريا وجورجيا يشكل تهديداً مستمراً لأمن البلدان المعنية ولمناطقها. والتوترات الأخيرة في البلقان مدعاة للقلق الحقيقي. وأخيراً، فإن الافتقار إلى تسوية مسألة قبرص – وهي من بلدان الاتحاد الأوروبي – لا يزال مصدر استياء كبير.

ومع ذلك، لدينا اليوم الأدوات الضرورية لضمان السلام والأمن في القارة الأوروبية. ويتحمل المجلس في المقام الأول، في أوروبا كما في سائر أنحاء العالم، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن المهم أن يضطلع الجميع بمسؤولياتهم حتى يمكن للمجلس أن يمارس صلاحياته بشكل كامل بشأن القضايا الأوروبية، ولم يكن الحال كذلك للأسف دوماً في الأشهر الأخيرة. ونعتقد أن الأمين العام محقّ تماماً في تذكير مجلس الأمن بالتزاماته ومسؤولياته عندما يرى ذلك ضرورياً.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي منظمة نشطة وفعالة أثبتت، في جملة أمور، قدرتها على الارتقاء إلى مستوى التحدي باضطلاعها بدور مركزي في إدارة الأزمة في أوكرانيا. ومن المهم احترام الولايات التي أسندت إليها.

وأخيراً، فإن الاتحاد الأوروبي بات اليوم لطرفا فاعلا أساسياً في عالم متعدد الأقطاب ودعامة لتعددية الأطراف، ويتشارك مع الأمم المتحدة في مجموعة قيم ومصالح عالمية. ويجب الاعتراف بدوره القيادي في تحقيق الاستقرار في كامل جواره المباشر ودعمه.

ويجب أن نحافظ على تعبئتنا، التي تعززها هذه الأدوات القوية والمكيفة، لجعل أوروبا بأسرها قارة مستقرة وسلمية وخالية من النزاعات.

وإننا نسعى في أوكرانيا بلا كلل، جنباً إلى جنب مع شركائنا الألمان، لبذل جهود الوساطة بصيغة نورماندي دعماً

للتنفيذ الكامل لترتيبات مينسك، التي نتفق جميعاً على أنها السبيل الوحيد لحل سلمي للتراع. إن تجدد التوترات خلال الأسابيع القليلة الماضية، لا سيما حول بلدة أفدييفكا، هو مصدر قلق كبير بالنسبة لنا، خاصة نتيجة لعودة ظهور الإصابات في صفوف المدنيين والعسكريين وتدهور الحالة الإنسانية. ونأسف أيضاً لقرار السلطات الروسية الاعتراف بالوثائق الرسمية التي تصدرها سلطات الأمر الواقع في بعض مناطق إقليمي دونيتسك ولوغانسك، الأمر الذي يتعارض مع روح اتفاقات مينسك.

وقد مكّن عقد الاجتماع الوزاري بصيغة نورماندي يوم السبت في ميونيخ من الاتفاق على الالتزامات المحددة التي تهدف إلى تعزيز التحسّن السريع للحالة على أرض الواقع. وتشمل هذه الالتزامات التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة وفض اشتباك القوات وضمان الوصول غير المقيد لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أيد أيضاً وزراء كل من ألمانيا وأوكرانيا وفرنسا وروسيا التبادل السريع للأسرى وضمان وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أماكن الاحتجاز. ومن الضروري أن يتم تنفيذ هذه التدابير بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب، ونحن نعوّل على الدعم الإجماعي من المجلس لتحقيق هذه الغاية.

وتستمر المناقشات في إطار صيغة نورماندي لاعتماد خارطة طريق بسرعة، على النحو المتوخى من قبل رؤساء الدول والحكومات. ونشترك مع ألمانيا في الاقتناع بأن السبيل الوحيد للمضي قدماً لا يزال بالنهوض المتزامن بالأمن والجوانب السياسية لاتفاقات مينسك. ونظل أكثر تصميماً من أي وقت مضى على مواصلة جهودنا المشتركة في إطار صيغة نورماندي، لأن كل نتيجة يتم الحصول عليها على أرض الواقع ذات أهمية ولأنه ليس لدينا اليوم أي حل بديل عن دعم تنفيذ ترتيبات مينسك. وترتبط الجزاءات الأوروبية التي وضعت في بداية الأزمة بالتنفيذ الكامل للترتيبات. وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعوتنا إلى ضرورة احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وأذكّر بأن فرنسا تُدين بقوّة الضم غير القانوني للقرم وسيفاستوبول ولا تعترف به.

وفي جورجيا ومولدوفا، نؤيد البحث عن حلول للتراعات المجمدة، مع احترام السلامة الإقليمية لتلك الدول. وإننا مقتنعون بالدور المركزي الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمنع أي تصعيد على الأرض والسماح بتسوية دائمة عن طريق المفاوضات في إطار مناقشات جنيف الدولية لجورجيا وما يسمى عملية ٥+٢ لمولدوفا.

وفيما يتعلق بناغورنو كاراباخ، تلتزم فرنسا التزاماً كاملاً بوساطة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبوصفنا الرئيس المشارك للمجموعة، فبلدنا عاقد العزم على العمل مع الشريكين الروسي والأمريكي لضمان احترام وقف إطلاق النار، ووضع تدابير بناء الثقة على الأرض واستئناف المفاوضات السياسية في أقرب وقت ممكن، وهو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي ودائم للتراع.

وفي البلقان، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رائد في تشجيع تطبيع العلاقات فيما بين البلدان المجاورة والحد من التوترات الداخلية بين المجتمعات المحلية. وفي كوسوفو وصربيا، يشكّل احتمال التقارب مع الاتحاد الأوروبي والحوار الذي ييسره الاتحاد اليوم السبيل الرئيسي لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا والفوائد التي تصاحب هذه العملية للحياة اليومية للناس. إن التنفيذ الفعال للاتفاقات المبرمة والتعبئة الفعالة للزعماء الصرب والكوسوفيين لهذا الغرض أمر أساسي لكفالة عدم المخاطرة بالنتائج الهامة التي تحققت في السنوات الأخيرة بسبب الفصول الأخيرة من التوترات.

وفي البوسنة والهرسك، يشكّل احتمال التقارب مع الاتحاد الأوروبي أيضاً، من خلال تنفيذ خطة الإصلاح، العامل

الرئيسي اليوم للتماسك بين المجتمعات المحلية. ولكل هذه الأسباب تؤيد فرنسا المنظور الأوروبي للبلقان، كما ذكرنا في مؤتمر قمة باريس في ٤ تموز/يوليه. وهذا المنظور هو، في رأينا، القوة الرئيسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي قبرص، وعلى الرغم من العقبات الأخيرة، أُحرز تقدّم كبير في الأشهر الأخيرة في إجراء المفاوضات. ولم يبلغ الجانبان قطّ المدى الذي بلغاه الآن. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولكن بغية التوصل إلى حل دائم يجب أن تتماشى الخطوط العريضة له مع قرارات مجلس الأمن ومبادئ الميثاق والمكتسبات المجتمعية. إن الحاجة الملحة الآن هي لاستئناف المفاوضات من خلال الحفاظ على الزخم الذي تولد في الأشهر الأخيرة بمواصلة إحراز تقدم بشأن المسائل الحساسة والهامة، بما في ذلك المسائل الأمنية.

وفي الختام، تملك أوروبا الآن جميع الأدوات اللازمة لضمان السلم والأمن في القارة، ولكننا لن نتمكّن إلا من خلال التعبئة المشتركة لمختلف الجهات الفاعلة من إدامة الحلم الأوروبي المولود في عام ١٩٤٥، في أعقاب الحرب، بقارة سلام في صميم نظام عصري متعدد الأطراف قادر على تعزيز السلام في جميع أنحاء العالم.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد أوكرانيا على عقد هذه الجلسة ونشكركم، سيدي الوزير، على مشاركتكم الشخصية في قيادة هذه المناقشة.

كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية المفصلة، وكذلك السيدة شميت والسيد زانيير على بيانيهما.

إن أوروغواي بلد ملتزم التزاماً راسخاً بتعددية الأطراف والحل السلمي للمنازعات وبصلاحية القانون الدولي. إننا أعضاء مؤسسون في الأمم المتحدة وفي قارتنا ٣٥ بلداً تعيش باعتزاز في سلام وقد كان أحد تلك البلدان – كولومبيا – بمثابة مثال حقيقي يحتذى للمجتمع الدولي من خلال الانخراط في عملية السلام المحلية التي أظهرت فيها الأطراف المعنية أن من الممكن تحقيق السلام إذا كانت لديك الشجاعة لاستثمار رأس المال السياسي برمته فيه.

ومن وجهة نظرنا، تشكل النزاعات في أوروبا خطرا مستمرا بسبب إمكانية أن تزداد سوءاً أو أن تصبح عابرة للحدود، إذ لا بد أن نضيف إليها تهديدات جديدة مثل الجريمة السيبرانية والتطرف العنيف، من بين عوامل أخرى. وكما قال الأمين العام قبل مجرد بضع دقائق، إن فكرة النزاعات المجمدة غير صحيحة تماما.

ومع ذلك، فإن هذه النزاعات توفر أيضا فرصة للتوصل إلى حلول تفاوضية، ومن هنا تأتي الأهمية الحاسمة للدورين اللذين يقوم بهما مجلس الأمن والأمين العام، وللمتابعة التي تجريها الجمعية العامة من مختلف الجوانب، على الرغم من التحديات والقيود التي تواجهها المنظمة في كثير من الأحيان. ويشكل التفاعل بين الأمم المتحدة وشتى هيئات وآليات الرصد الإقليمية، فضلا عن الوساطة الدولية، جوانب ينبغي تعزيزها.

وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى اتفاق دايتون لعام ١٩٩٥، وحوار جنيف بشأن مسألة جورجيا، واتفاقات مينسك لعام ٢٠١٥، وأعمال مجموعة نورماندي الرباعية، وفريق الاتصال الثلاثي، فضلا عن الحوار الجاري لإعادة توحيد قبرص.

وبشأن هذه النقطة الأخيرة، أود أن أستطرد قليلا هنا للتأكيد على أهمية المفاوضات التي يجريها القادة القبارصة تحت رعاية المستشار الخاص، السيد إسبن آيدي، ولتسليط الضوء مرة أخرى على الالتزام الثابت الذي شهدناه حتى الآن، والذي نأمل أن يستمر، الأمر الذي جعل من الممكن التغلب على الانتكاسة الأخيرة في المفاوضات. والعملية القبرصية، مثل عملية كولومبيا، هي مثال على الحالة التي تتولى فيها

الأطراف قيادة عملية السلام وتظهر القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن السلام الدائم لا يتحقق إلاّ من خلال الحلول السياسية. وقد أثبت النهج الوقائي أنه بالغ الأهمية من أجل تجنب التكلفة الباهظة للحرب. وفي هذا السياق، من الضروري منع بروز العقبات البيروقراطية وتحقيق المزيد من التعاون على مستوى المنظومة، من منظور حقوق الإنسان في المقام الأول.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية الأداء والتنسيق بين مختلف آليات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. ويولي نهج أوروغواي الأولوية لحقوق الإنسان للسكان في حالات النزاع. ونشدد على أن من الأهمية بمكان إزالة أي قيود على الوصول الحر وغير المقيد لموظفي المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكذلك للوكالات والهيئات والمنظمات الدولية، بهدف الرصد والإبلاغ وتلبية شواغل السكان المتضررين.

وتحيط أوروغواي علما بالتقارير عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تقارير المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام، التي تشدد على الاتهامات بالقتل، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة، وحقوق اللاجئين، والإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي، وضرورة توضيح حالات الاختفاء القسري، من بين جوانب أخرى.

ويعتقد بلدي أنه في جميع الحالات، ينبغي أن يتحرك مسار حقوق الإنسان بالتوازي مع المفاوضات السياسية وبشكل مستقل عنها، وأنه يجب على جميع أصحاب المصلحة أن يدعموا بنزاهة وباستمرار قانون حقوق الانسان، وقواعد القانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين، التي تشكل أساس النظام العالمي.

ونرى أنه من الأهمية بمكان بالنسبة إلى التطور الإيجابي للنزاعات في أوروبا أن تمتنع جميع الأطراف عن القيام بأية أعمال يمكنها أن تعرّض المفاوضات الجارية للخطر. والمسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وحماية السكان المحليين تقع على عاتق الدول أنفسها، بالرغم من حقيقة اضطلاع مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي كذلك بالدور الذي ينبغي أن يتطور باستمرار، من خلال إجراءات التدقيق الوثيق والمحايد التي تصبح شرعية بفعل مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب على كل بلد وعلى جميع البلدان التي تشكل هذه المنظمة مواجهة هذا التحدي.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشكر الرئاسة الأوكرانية التي قررت عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن النزاعات في أوروبا. بديهي أن هذا الموضوع هام جداً، مثلما يتضح من مختلف المناقشات الرفيعة المستوى بشأن هذه المسألة والتوصيات القوية المنبثقة عن مؤتمر ميونيخ الأمني لعام ٢٠١٧، الذي انتهى قبل مجرد بضعة أيام.

وأود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ والسيد لامبرتو زانيير، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسيدة هيلغا شميد، الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة.

مع وجود هيكل السلام والأمن الذي يزداد تطورا، كما وصفه مقدمو الإحاطات الاعلامية بتفصيل كبير، وعلى الرغم من انقضاء ٧٠ عاما من الاستقرار النسبي والازدهار الاقتصادي، فإن القارة الأوروبية لا تزال تهتز تحت وطأة النزاعات المختلفة، سواء داخل الدول وفي ما بينها، بحيث تهدد السلام والأمن الدوليين. ومردّ ذلك، كما كرر الأمين العام، لما يسمى بالنزاعات المجمدة في أوروبا، لأنها لا تزال تفتقر إلى حل نهائي، ويمكنها أن تندلع في أي وقت.

وإلى جانب النزاعات التي لم تحل في قبرص، والبوسنة والهرسك، وناغورني كاراباخ، وكوسوفو، وجورجيا، وفي

شرق أوكرانيا، يجب أن نضيف التهديدات المستجدة مثل الإرهاب، والتطرف العنيف، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وجرائم الفضاء الالكروني، فضلا عن تزايد كراهية الأجانب والتعصب الديني.

ونحن نعتقد أن عدد الأزمات في القارة الأوروبية والتعقيد الذي تتصف به يتطلبان التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومختلف شركائها، وفي المقام الأول المنظمات الاقليمية التي تؤدي دورا حاسما في صون السلم والأمن الدوليين، على النحو الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ولقد أكد الأمين العام السابق بان كي – مون بحق في آب/أغسطس ٢٠١٥ على أن الأمم المتحدة شاركت بشكل متزايد المنظمات الإقليمية في تحمّل المسؤولية عن صون السلم والأمن. لهذا السبب، نرحب بوجود مختلف المنظمات الإقليمية التي تؤدي دورا في حل النزاعات ضمن القارة الأوروبية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي اللذان يضطلعان بدور قيادي.

ويرى وفد بلدي أنه من المهم مواصلة التفكير في أفضل السبل لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، بدءا بمجلس الأمن، والمنظمات الإقليمية الأوروبية، وفقا لروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، نعتقد أن الاقتراح الذي تقدمتم به للتو حول إنشاء الفريق العامل المعني بمنع نشوب النزاعات في أوروبا يستحق النظر فيه.

السيد أرانسيبيا فرنانديز (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): تتقدم دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالشكر إلى الرئاسة الأوكرانية على مبادرتها القاضية بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بغية معالجة مسألة السلام والأمن الدوليين في أوروبا. وبالمثل، نود أن نشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش؛ والسيد لامبرتو زانيير، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسيدة هيلغا شميد، الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، على بياناتهم.

بالنسبة لبوليفيا، فإنها ترى أن الصراعات بين الدول أو داخلها يجب أن تعالج في إطار الامتثال الصارم للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الامتثال لها بإخلاص، وبخاصة مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

أما فيما يتعلق بالصراعات بين الدول، فتشدد بوليفيا على أهمية التزام جميع الدول بمراعاة واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذها والتقيد بها. ووفقا لذلك المتطلب، من الضروري تشجيع ودعم الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وجميع الأطراف الضالعة في أي نوع من النزاع، على التوصل إلى حلول سلمية للصراعات عن طريق الحوار والتشاور والمساعي الحميدة والوساطة والتفاوض. ومن المهم أيضا احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك مبدأ عدم استخدام القوة في حل الصراعات أو التهديد باستخدامها.

فيما يتعلق بالصراعات الداخلية التي تدور داخل الدول، تعتقد بوليفيا أنها إذا كانت لا تشكل تهديدا أو خرقا للسلم والأمن الدوليين، فينبغي لمجلس الأمن أن يطبق تطبيقا صارما المنصوص عليه في المادة ٢، والفقرتين ٤ و ٧، من ميثاق الأمم المتحدة بشأن مبدأ عدم التدخل، والعمل وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣١ (د – ٢٠) لعام ١٩٦٥ المعنون ”إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها“ الذي يحظر العدوان المسلح والتدخل المباشر وغير المباشر أو التدخل في الطابع السيادي والاستقلال السياسي للدول، وكذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د–٢٥)

لعام ١٩٧٠، والعديد من القرارات الأخرى التي نحن في غنى عن ذكرها الآن.

وفي هذا الصدد، تود بوليفيا أن تذكر بأن هذه المبادئ تمثل شروطا لا غنى عنها للوفاء بمقاصد ومبادئ الميثاق. وترى بوليفيا أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المشروعة تؤدي دورا بالغ الأهمية في استتباب الاستقرار والأمن في المناطق. وتصبح تلك المنظمات من الوسطاء الطبيعيين في النزاعات المحتملة بسبب قربها من مناطق الصراع وإلمامها بالبيئة المحيطة، وبحكم كونها تتقاسم الثقافة والتاريخ وأحيانا تلم بلغة الطرفين. وهذه الخصائص تمدها بالقدرة على معالجة النزاعات وتهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق حلول دائمة للمشاكل الإقليمية على أساس المنفعة المتبادلة للدول ومبادئ القانون الدولي.

في هذا السياق، نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونعتقد أن من المهم أن تكون شاملة ومنبرا هاما لبناء الثقة المتبادلة في المنطقة، وأن تسهم في تبادل المعارف، وتقديم المساعدة من أجل إنشاء مؤسسات جديدة، وأن تعمل بوصفها قناة مهمة تسهم في حل المسائل الأمنية في أوروبا.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تدابير وآليات الدبلوماسية الوقائية، في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على حد سواء، يجب التنسيق والموجهة نحو التحديد المبكر للأزمات المحتملة وتبادل المعلومات المحايدة من دون أي برامج سياسية أو تدخل من جانب البلدان الأخرى واستنادا إلى المصالح الجيوسياسية التي يجب أن تنفذ بهدف نهائي يتمثل، أولا وقبل كل شيء، في حماية السلام في المناطق، والحرص على تحقيق الرفاه للأجيال المقبلة والحيلولة دون وقوع ما أنشئت المنظمة للتصدي له، أي ويلات الحرب.

وبالمثل، يجب أن تناقش أيضا الدور الذي تضطلع به منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في توليد الصراعات في أوروبا وفي العالم. من الجدير بالذكر أن تحالف الدفاع العسكري الجماعي الذي أُنشئ في الأصل في ١٩٤٩، أصبح اليوم منظمة عفا عليها الزمن، فقد لبت احتياجات فترات أخرى وليس المشاكل السائدة في عصرنا. وسعت تلك المنظمة إلى الاضطلاع بدور في صون السلم والأمن الدوليين، وهو دور غير مناسب لها، لأنها لم تحصل على أي ولاية من هذا القبيل من المجتمع الدولي، وبذلك تعمل على تقويض سلطة مجلس الأمن. أخيرا، من المهم أن نتذكر أن العديد من الصراعات الكامنة في أوروبا كانت نتيجة استمرار التوسع في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو توسع يهدد السلم الإقليمي والعالمي.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد لامبرتو زانيير، والأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي، السيدة هيلغا شميد، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن مجلس الأمن لديه رسالة طموحة جدا، ألا وهي تقييم مجمل التهديدات للأمن الأوروبي واقتراح الحلول لها. إنها مهمة صعبة، لأن كل حالة نناقشها اليوم لها خصائصها، بما في ذلك العناصر التاريخية. وفي الوقت نفسه، هناك عوامل موحدة. أولا وقبل كل شيء، من بينها سيكون فشل الجهود الرامية إلى تنفيذ خطط لإنشاء أوروبا وحيدة. ثانيا، في العديد من تلك الصراعات، كانت هناك محاولات واضحة من الغرب للتدخل من الخارج، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى تفاقم الأزمات. ثالثا، هناك مفهوم مؤداه أن حل الصراعات في أوروبا، لا يمكن أن يكون ذو طابع عسكري.

في نهاية الحرب الباردة، كانت هناك إمكانية حقيقية لتوحيد الحيز الأمني الأوروبي. وأود أن أقتبس من ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة الصادر في عام ١٩٩٠ والذي حدد بأن تكون ”علاقات قائمة على الاحترام والتعاون...

والأمن المتكافئ للجميع''. لقد استمع الممثلون الأوروبيون في هذه القاعة مرات عديدة إلى ضرورة ضمان عدم تجزئة الأمن من لشبونة إلى فلاديفوستوك، حيث لا يمكن ضمان أمن دولة ما على حساب أمن الدول الأخرى.

أما روسيا فتسعى من جانبها، بنشاط للمساعدة في تنفيذ مفهوم أوروبي وحيد. ونود أن نذكر المجلس بالمبادرة الروسية – الألمانية في عام ٢٠١٠ التي كان تسعى إلى إنشاء لجنة الاتحاد الأوروبي وروسيا بشأن مسائل السياسة الخارجية والأمن بوصفها منتدى لمناقشة خطة شاملة. وللأسف، فإن الاتحاد الأوروبي قرر عدم متابعة تلك الفكرة الواعدة. ونثق جدا بأنه لو تمت بلورة تلك المبادرة، لأمكن تحاشي العديد من الصراعات في القارة، بما في ذلك في أوكرانيا.

وبدلا من ذلك، نشهد حاليا توسعا في نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي نحو الشرق. ولا تزال روسيا تعارض هذا النهج، لأن توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي يخلق شعورا سطحيا بالأمن بينما يؤدي، عوضا عن ذلك، إلى مستوى غير مسبوق من التوتر في أوروبا في الـ ٣٠ عاما الماضية. وتتجه النية إلى تهيئة الأمن المتكافئ للجميع، وهو الأساس للاقتراح الروسي من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الأمن الأوروبي. قُدم هذا الاقتراح خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، ولم نحصل في ذلك الوقت أيضا على ردود أفعال إيجابية من شركائنا. ونحن مقتنعون بأن الدحض المتهور لسياسة الأمن الشامل تلك أصبحت السبب الجذري للحالة الراهنة التي ظلت فيها الصراعات القديمة والصراعات الجديدة مجمدة وظهرت صراعات جديدة في أوروبا.

من أكثر المسائل إلحاحا الحالة في أوكرانيا التي لا تزال عصيبة ولا يمكن التنبؤ بها، كما يتبين من الاشتباكات التي وقعت في نهاية كانون الثاني/يناير وبداية شباط/فبراير في أفديفكا. وفي ذلك الوقت، حض المجلس بالإجماع الجانبين على استئناف وقف إطلاق النار وتنفيذ مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك التي تمثل الأساس اللازم المعترف به للتوصل إلى حل سلمي.

يجب تنفيذ الاتفاقات، كما ينبغي تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المحادثات، بما في ذلك صيغة نورماندي التي وضعت على مستوى القادة. وبخلاف ذلك يمكن أن تصبح الصراعات مجمدة.

وللأسف، فإن شواغلنا تستند إلى أسس سليمة فيما يتعلق بالوفد الأوكراني واستخدام مجلس الأمن من أجل تعزيز الدعاية السياسية. ومن المؤسف أن ذلك يحدث في نفس اليوم حيث تصادف الذكرى السنوية الثالثة للتوقيع على اتفاقية من قبل رئيس أوكرانيا السابق، فيكتور يانوكوفيتش، والمعارضة. ولو لم يتم رفض تنفيذ تلك الوثيقة في اليوم التالي، ولو لم تتسامح حكومات ألمانيا وبولندا وفرنسا مع ذلك، لكان بإمكانها إنقاذ البلد وشعبه من الاضطرابات.

إن أوكرانيا معرضة لأزمة خطيرة. كييف غير قادرة على حل الأزمة. إنهم يخشون فقد السلطة لأن هناك محاولات لتسوية الوضع عن طريق مغامرات عسكرية. والهدف هو تحويل انتباه الناس عن المسائل الاجتماعية الملحة وإثبات عدم القدرة المزعومة لنجاح اتفاقات مينسك. ونعتقد أن كلمات الرئيس بوروشينكو كانت مثيرة للسخرية بصفة خاصة. وفي ١٦ شباط/فبراير، أعاد التأكيد على موقفه وموقف فريقه الثابت منذ فترة طويلة والمتمثل في أن الوسائل السياسية والدبلوماسية وحدها هي التي ستعيد تلك الأقاليم إلى أوكرانيا. ليس هناك بديل لحزمة تدابير مينسك يجب أن تبدأ كييف بتنفيذ هذه الاتفاقات، التي تعتبر ضرورية من أجل التوصل إلى حل سياسي. ومن شأن عدم تنفيذ الاتفاقات أن يعوق عملية التسوية. ولم نشعر بالدهشة لأن بيان الوفد الأوكراني لم يتضمن أي إشارة إلى اتفاقات مينسك.

وفيما يتعلق بالمزاعم أن القرار الروسي الاعتراف ببعض الوثائق من منطقتي دونيتسك ولوهانسك، يتعارض مع اتفاقات مينسك، أشدد على أنه لا يتعارض مع أي التزام من الالتزامات الدولية لبلدنا. لقد جرى اعتماده لصالح الناس من أجل ضمان تمتعهم بحقوقهم وحرياتهم، في السياق الذي يبدو فيه أن حكومة أوكرانيا تسعى إلى تحقيق العكس. التقرير المواضيعي الأخير لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يورد الصعوبات المتصلة بالنزاعات التي واجهت المدنيين في شرق أوكرانيا خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. أولا وقبل كل شيء، ترتبط المشاكل الرئيسية التي نوقشت نتيجة لنظام كييف الخاص بالأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة بالإجراءات الصعبة لعبور خط التماس، فضلا عن استخدام الخدمات الحكومية ووقف دفع المعاشات والاستحقاقات.

نلاحظ أن الولايات المتحدة وفرنسا، شأنها شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، سمحت لمواطني تايوان، الذين لا تعترف بهم رسميا، بالدخول إلى أراضيها. وتحصل حالة مماثلة فيما يتعلق بالمنطقة التركية من قبرص. وتبرز كوسوفو حالة أخرى مماثلة. ونحن لا نزال نسترشد بالفكرة القائلة أن الأساس الوحيد لأي تسوية لهذه المسألة هو القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعتقد أن الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا، إلى جانب وساطة الاتحاد الأوروبي، هو آلية لتطبيع العلاقات بين الجانبين. إن تنفيذ الاتفاق هو من الأهمية بمكان، أولا وقبل كل شيء، لإنشاء جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ونحن نعارض أن تصبح كوسوفو عضوا في المنظمات الدولية، يعود الحق في تمثيل كوسوفو في الساحة الدولية حصريا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفيما يتعلق بالوضع في البوسنة والهرسك، نؤكد على ضرورة الامتثال التام لاتفاق دايتون للسلام. نحن نؤيد حوار بوسني على المستوى الداخلي دون تدخل خارجي، وتقليص وجود جهة حماية، من خلال جهاز الممثل السامي. ونعتقد أن تفاقم الوضع بالنسبة إلى جمهورية صربسكا فيما يتعلق بالاحتفال بيوم الجمهورية في ٩ كانون الثاني/يناير، سيكون له أثر مدمر. ونعتقد أن تدابير الولايات المتحدة التقييدية ضد قادة صرب البوسنة غير مبررة ولا أساس لها. فهي جزاءات انفرادية.

إن موقف روسيا حيال قبرص لم يتغير. ونحن نود أن نرى تسوية منصفة وشاملة ومستدامة في الجزيرة. ولمصلحة جميع أبناء شعب قبرص، سندعم الحلول بقيادة قبرصية ومشاركة أعضاء مجلس الأمن في مناقشة الحلول السياسية بشأن مسألة الضمانات الأمنية. ونعتقد أن الضمانات من مجلس الأمن ستكون هي الأفضل، بدلا من أن تصدر عن دول منفردة.

لا تزال الحالة في ترانسنيستريا معقدة. نحن نرحب باستئناف المحادثات الدولية بصيغة ٥ +٢، فضلا عن الاتصالات الثنائية على مختلف المستويات، بما في ذلك الاجتماع الأول منذ ثماني سنوات بين رئيس مولدوفا وزعيم ترانسنيستريا. إن نهجنا تجاه مولدوفا وحدودها، القائمة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، مع كفالة الوضع في ترانسنيستريا، لم يتغير. ونحن على استعداد للعمل كوسيط ودعم الضمانات الأمنية.

وقد جرى تناول النزاع في القوقاز في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وبشكل خاص فيما يتعلق بمغامرات السيد ساكاشفيلي وظهور دولتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المستقلتين. وما يهم الآن ليس تسوية النزاع، بل تطبيع العلاقات بين جورجيا والجمهوريتين الحديثتين. كما تم تناول هذه المسألة خلال المناقشات التي جرت في جنيف.

إن النزاع في ناغورنو كاراباخ هو الأصعب وله الأثر الأكثر تدميرا على رابطة الدول المستقلة. وقد اختتمت

المرحلة العسكرية عام ١٩٩٤ بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين. ومنذ ذلك الحين، ولكي يتم إبرام اتفاق سلام، جرت محادثات بوساطة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واشترك في رئاستها كل من روسيا والولايات المتحدة وفرنسا، استنادا إلى علاقاتها مع باكو ويريفان لتحديد النهج المتفق عليها. وقد حدث ذلك على المسارين السياسي والدبلوماسي حصرا وعن طريق الحوار بين الجانبين على أساس معايير القانون الدولي ومبادئه.

ومرة أخرى، ندعو زملاءنا إلى التخلي عن نُهُج المواجهة من أجل ضمان أمنهم بتقويض أمن الآخرين. وبدلا من ذلك، ينبغي لنا أن إلى إيجاد حلول للأزمات في أوروبا تقبل بها كل الأطراف. تستند السياسة الروسية إلى إنشاء حيز مشترك للأمن والاستقرار، وهو أساس علاقاتنا مع أوروبا، جوارنا الحسن ومنافعنا المتبادلة. نحن جزء من قارة موحدة. لقد سطرنا التاريخ معا ونحقق النجاح عندما نعمل معا من أجل رخاء شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن المقارنة التي قدمتها روسيا فيما يتعلق بدونباس المحتلة أو شمال قبرص وتايوان هامة للغاية ولكننا سوف نرد عليها لاحقا.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين بأوكرانيا على المبادرة بعقد مناقشة اليوم المفتوحة على مستوى الوزراء بشأن حل النزاعات في أوروبا. كما نرحب بوزير الخارجية كليمكن الذي يرأس هذه الجلسة. أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية.

أصغت الصين باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد زانيير، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسيدة شميد، الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وفي السنوات الأخيرة، ظلت الحالة في أوروبا عموما هادئة، وقد تم إحراز تقدم إيجابي بشأن مسائل المناطق المضطربة. ومع ذلك، لا تزال هناك عوامل معقدة وغير مؤكدة، كما يتضح من الهجمات الإرهابية في بعض البلدان، وأزمة اللاجئين الحالية وزيادة التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. ولذلك، فإن الجهود المتضافرة من جميع البلدان أمر مطلوب للتصدي لهذه التحديات. أود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، يجب علينا تعزيز مفهوم مجتمع له مصير واحد. بعد أن عانت شعوب أوروبا من دمار الحربين العالميتين، فإن التعلق بتحقيق السلام هو الطموح المشترك لجميع البلدان. وبعد الحرب العالمية الثانية، كان التكامل الأوروبي أول عملية تعاون إقليمي من نوعها يجري إطلاقها، وأسرعها تطورا وأبرزها من حيث ما حققت من تقدم. وإذ أن لمعظم البلدان الأوروبية مصالح وطنية مترابطة ترابطا قويا وعلاقات وثيقة مع بلدان خارج المنطقة، فقد أدركت بشكل أفضل أهمية بناء مجتمع له مصير مشترك.

ونأمل أن تتخلى بلدان أوروبا عن مفهوم لعبة المحصلة الصفرية؛ وأن تبني نوعا جديدا من العلاقات الدولية التي تتسم في صميمها بالتعاون المربح للجميع؛ وأن تعزز نموذجا لتوفير الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام؛ وأن تبرز مكامن قوتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والترابط؛ وأن وتعمل باستمرار على إيجاد محركات جديدة للنمو على أساس تقارب المصالح؛ وأن تنهض بالتعاون مع المناطق الأخرى في العالم؛ وأن تبذل جهودا حثيثة نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية المشتركة.

ثانيا، ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي أن تواصل مراعاة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأن تظل ملتزمة بتسوية خلافاتها بالحوار والتشاور. وعلى أطراف القضايا المتقلبة في أوروبا إبداء حسن النية؛ واحترام كل طرف منها للآخر؛ وتعزيز الثقة المتبادلة؛ وبناء توافق الآراء؛ والسعي لإيجاد حلول شاملة وعادلة ودائمة للقضايا. وينبغي للمجتمع الدولي والبلدان الإقليمية أن تضطلع

بدور فعال في تيسير محادثات السلام وتشجيع الأطراف المعنية على تكثيف حوارها والتوصل إلى حلول وسطى مع بعضها البعض واغتنام الزخم الإيجابي، بهدف تعزيز جهود الوساطة والإسهام بشكل إيجابي في تحقيق التسوية السلمية.

ثالثا، ينبغي احترام تنوع الحضارات. ويمثل التنوع والاختلاف فيما بين الأمم والأديان والثقافات في البلدان الأوروبية مصدرا هاما للتقدم المحرز في المنطقة. وعلى جميع البلدان أن تواصل الانخراط في مبادلات جامعة ومتناغمة فيما بين الحضارات، وفي الوقت نفسه الإقرار بالاختلافات؛ والدعوة إلى الإدماج العرقي؛ وتشجيع الحوار فيما بين الأديان؛ ونزع فتيل التوتر وتسوية الخلافات من خلال التعلم المتبادل والتكامل؛ وتعزيز بيئة اجتماعية مستقرة ومنسجمة؛ وتهيئة مناخ ملائم للتعامل السليم مع النزاعات الإقليمية والإرهاب وقضايا اللاجئين.

رابعا، ينبغي تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في أوروبا، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومجلس الأمن هو الآلية الأساسية التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومع أن الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا راكما خبرة غنية في مجال منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، فإن عليهما أن يستفيدا استفادة كاملة من مواطن قوة كل واحد منهما ومن أوجه التآزر بغية تسوية النزاعات في أوروبا وحماية السلام والاستقرار في المنطقة. وينبغي أن تسترشد الجهود ذات الصلة بمبادئ الموضوعية والحياد واحترام سيادة البلدان المعنية. وفضلا عن ذلك، يتعين بذل الجهود للإصغاء لآراء الأطراف المعنية، مع الامتناع عن ازدواج المعايير وفرض إرادة إحدى الجهات على الأخرى.

وظلت الصين دائما تولي أهمية كبيرة للموقف الاستراتيجي لأوروبا ولدورها، وما فتئت العلاقات الصينية – الأوروبية تحظى بأولوية في الدبلوماسية الصينية. إننا نرحب بأوروبا المتحدة والمستقرة والمزدهرة. وتقف الصين على أهبة الاستعداد، من خلال مبادرة حزام واحد طريق واحد والمنابر الأخرى – بما في ذلك آلية التعاون الصيني – الأوروبي – لتعميق الشراكة الاستراتيجية الصينية – الأوروبية الشاملة، التي تقوم على تحقيق المنافع المتبادلة والتعاون المربح للجميع. كما أننا مستعدون للعمل مع الاتحاد الأوروبي على تحقيق تقدم جديد في مجالات الشراكة الأربعة بتعزيز السلام والنمو والإصلاح والحضارة، ولتقديم إسهام أكبر في تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك في أوروبا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الأوكرانية للمجلس على ما تحلت به من حكمة في تنظيم هذه المناقشة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمراقب عن الاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم الإعلامية.

وبالرغم من أن مجلس الأمن ما فتئ يبقي قيد نظره عددا من القضايا الأوروبية في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فإنه ربما كانت هذه المرة الأولى التي يناقش فيها المجلس بشكل واسع النزاعات في أوروبا بوصفها تهديدات للسلام والأمن الدوليين. وكوننا نعيش حاليا في عالم مضطرب أصبح أمرا واضحا للغاية. ويشعر المرء بأننا نمر بمرحلة انتقالية على الصعيد العالمي. ولكن لا يمكن القول إلى أين نتجه، لأن من الصعب الكلام حتى عن المعالم العامة لما نحن بصدد الانتقال إليه. ولذلك، يمكن للمرء أن يفهم لماذا وصف الأمين العام غوتيريش الحالة العالمية الراهنة بأنها تتسم بالفوضى. فلم تكن الحاجة إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف في أي وقت أكثر حيوية مما هي عليه الآن. ولذلك السبب أيضا ينبغي الإشادة بالرئاسة الأوكرانية على تنظيم هذه المناقشة.

إن أوروبا ليست حيوية لنجاح الدبلوماسية المتعددة الأطراف فحسب – بل لا غنى عنها. فأوروبا التي يسودها السلام والوئام يمكن أن تكون دعامة هامة للسلام العالمي في وقت هناك، على الصعيد العالمي، التباس أكثر من الوضوح. وذلك يجعل من المحتمل أن تكون الحالة العالمية أكثر خطورة من أي وقت مضى منذ حلول فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد يذهب البعض إلى حد القول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وحينما يبدأ الخبراء استخلاص أوجه التشابه بين الفترة الحالية والفترات السابقة للحرب العالمية الأولى، ينبغي أن يحسن الأشخاص ذوو الحس السليم الإصغاء. وبالنسبة لنا، فإننا لا ندعي أننا خبراء بشأن القضايا الأوروبية، ولكننا ندرك من التاريخ أن لإحلال السلام والأمن في أوروبا دائما تأثيرا رئيسيا على صون السلام والأمن في عالمنا. فقد أسفرت النزاعات في أوروبا، في الماضي، عن حربين عالميتين مدمرتين، وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عن نظام دولي كفل السلام الدائم والازدهار غير المسبوق في القارة. كما أن أوروبا تعني الكثير لنا نحن في أفريقيا من أجل تحقيق تنميتنا ومن أجل إحلال السلام والأمن. وربما تكون أوروبا أحد أكثر شركاء الاتحاد الأفريقي سخاء وفعالية، والاتحاد الأفريقي بالغ الأهمية لمستقبل أفريقيا. وإزاء تلك الخلفية ننظر بقدر كبير من القلق إلى بعض النزاعات التي لم تحل في أوروبا ولا تزال مدرجة في جدول أعمال المجلس، وأيضا إلى النزاعات التي نشبت مؤخرا. ويبقى الحوار والتفاوض السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي دائم لبعض المسائل الصعبة والحساسة للغاية المتعلقة بتحقيق السلام والأمن في أوروبا.

وفي ذلك الصدد، وكما هو الحال في جميع حالات النزاع الأخرى، فإن من الأهمية البالغة بمكان توافر الإرادة السياسية والتزام أطراف النزاعات المطولة والجديدة في أوروبا، ليس من أجل التوصل إلى تسوية سلمية فحسب بل أيضا لضمان الاحترام الكامل للاتفاقات وتنفيذها. ولا شك أن بناء الثقة والائتمان الضروريين بين الأطراف وفيما بينها أمر رئيسي لإحراز التقدم. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا سعيا لتحقيق تلك الأهداف.

إننا ندرك أن أوروبا فعلا تجتاز فترة صعبة للغاية. وعلى غرار بقية العالم، فإنها تجابه تحديات خطيرة تشمل تباطؤا اقتصاديا؛ وأزمة الهجرة واللجوء؛ وزيادة التهديدات الإرهابية؛ وتجدد ظهور النزعات الشعبوية، وكلها أمور تهدد بتقويض استقرارها وازدهارها، فضلا عن صقل القيم الثقافية التي جعلت أوروبا مثالا لسائر العالم. وندرك أنه لا توجد حلول سريعة لبعض تلك التحديات، وفي عالم أكثر اتصالا وترابطا، فإنه لا يمكن لأوروبا وحدها إيجاد حل للتحدي الصعب والمعقد الذي تواجهه.

ولا يوجد بديل في هذا الصدد في أوروبا أو في أي مكان آخر لضمان تحقيق السلام والأمن والاستقرار إلا من خلال التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول. ولهذا السبب، فإن إعادة التأكيد على النهج المتعدد الأطراف والاستثمار في تقوية الأمم المتحدة وتعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي، هو أمر معقول ومنطقي، كما أشارت إلى ذلك الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني خلال مؤتمر ميونيخ الأمني الذي اختتم أعماله للتو.

ودعونا لا ننسى أن لدينا أمينا عاما يأخذ مهمته في مد الجسور على محمل الجد. وينبغي تمكينه. وهذا هو الوقت الذي نحتاج فيه إلى حكم أخلاقي، رجلا كان أم امرأة، لا يتباهى كثيرا بدوره.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، أود أن أكرر أن أوروبا ليست قارة مجاورة فحسب، بل إنها أيضا شريك هام فيما يخص

التصدي للتحديات الكثيرة التي نواجهها في مجالات السلام والأمن، وكذلك التنمية. ولذلك، فإننا نأمل أن تظل أوروبا وفية لروح الشراكة الاستراتيجية التي أقيمت مع أفريقيا لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وكذلك لضمان تحقيق السلام والأمن والرفاه للجميع.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على عقد هذه المناقشة الهامة. وفي مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة المتعددة، فإننا مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد حلول جماعية وسلمية، بما في ذلك في أوروبا.

لقد وقّع الآباء المؤسسون لأوروبا، قبل ٦٠ عاما تحديدا، على معاهدة روما، التي كانت أول خطوة حاسمة صوب إنشاء الاتحاد الأوروبي. ورغبة منهم في التخلص من مخلفات الحرب العالمية الثانية المروعة، ورغم كل الصعاب، فقد استهلوا حقبة لا تُضاهى ولم يسبق لها مثيل من السلام والازدهار. والأهم من ذلك، أنهم أثبتوا أن التوق الفطري للشعوب إلى التضامن والتعايش السلمي يمكن، في حال أتيحت له الفرصة، الانتصار على الدعوات العقيمة للقومية المتطرفة والعزلة والتهميش.

ونظرا لمعاناة بلدي من العواقب المدمرة للذات لتلك النوازع، فقد كان فخورا باستضافة المؤتمر الذي شهد بزوغ أوروبا، والتي تظل نموذجا للتعايش السلمي والقيم المشتركة والديمقراطية والتضامن والانفتاح. وذلك نهج نعتقد أنه يخدم مستقبل أطفالنا على أفضل وجه. وسنستضيف، في روما في ٢٥ آذار/مارس بالتعاون مع الرئاسة المالطية لمجلس الاتحاد الأوروبي، مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتلك ليست مجرد طريقة للاحتفال بلحظة رمزية، بل أيضا مناسبة هامة لإحياء روح المشروع الأوروبي والتأكيد على إمكانات الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة سلام تعمل من أجل السلام.

وفي ظل الحالة الراهنة، التي تشهد تجدد عدم الاستقرار وانبعاث النزعات الانعزالية في أوروبا وخارجها، لا بد في رأينا من تعزيز اتباع نهج متعدد الأطراف تجاه الأزمات الطويلة الأمد في قارتنا وحشد جميع الأدوات المتاحة لنا لمنع نشوب النزاعات والتصدي لأي طرف يهدد بانتهاك المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي والحقوق المتساوية لأي بلد أو شعب في الوجود. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد التزام إيطاليا بضمان حل أي نزاع دولي في أوروبا بالوسائل القانونية والسلمية، مع احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحرمة الحدود والمبادئ المجسدة في وثيقة هلسنكي الختامية.

تتابع إيطاليا بقلق شديد التوتر في الجانب الشرقي من القارة، بدءا بأوكرانيا والقوقاز والبلقان. ونعتقد أن النتيجة الوحيدة المقبولة والممكنة للأزمة في أوكرانيا تكمن في التوصل إلى حل سياسي دائم يحفظ استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حوار بناء يشمل جميع الأطراف والعناصر الفاعلة المعنية. إن إيطاليا تؤيد بقوة الدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجهود المصالحة التي تبذلها مجموعة نورماندي، التي اجتمعت في ميونيخ يوم السبت لتيسير تحقيق تقدم باتجاه التنفيذ السريع والكامل لاتفاقات مينسك، التي لا تشمل جوانب أمنية فحسب، بل أيضا شروطا سياسية، فضلا عن التدابير اللازمة لتعزيز الاقتصاد، وهي المنبر الوحيد لإيجاد تسوية دائمة.

كما ندعم جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي وشامل للنزاع في ترانسنيستريا، استنادا إلى السيادة والسلامة الإقليمية لمولدوفا مع منح مركز خاص لترانسنيستريا. وفي هذا الإطار، نرحب باستئناف المحادثات في إطار صيغة ٥ +٢ في شهر حزيران/يونيه الماضي.

وبالنظر إلى التوترات الطويلة الأمد في القوقاز، أؤكد مجددا وبنفس الروح التزام بلدي بالسلامة الإقليمية لجورجيا وأدعو إلى تكثيف الحوار مع المنطقتين الانفصاليتين لاستئناف محادثات جنيف. وأود أيضا أن أؤكد مجددا دعم إيطاليا للتوصل إلى حل سلمي للحالة في ناغورني كاراباخ ونرحب بجهود الرؤساء المشاركين الثلاثة لمجموعة مينسك من أجل التوصل إلى حل توفيقي على أساس وثيقة هلسنكي الختامية ومبادئ مدريد لعام ١٩٩٧.

يشكل استمرار الحالة السياسية الصعبة في غرب البلقان تذكيرا صارخا بخطر الانتكاس إلى النزاع في المنطقة، التي تقع في قلب أوروبا وذات الأهمية الأساسية لأمنها. وندعو جميع القادة المحليين إلى أن يخففوا من حدة خطابهم وأن يتقبلوا بسرور الدعم الثابت من جانب الاتحاد الأوروبي للحوار والسلام في المنطقة. ولن تتمكن بلدان غرب البلقان من ضمان مستقبل أفضل لشعوبها إلا من خلال سلوكها مسار التعاون المتبادل والتعاون الإقليمي. ونحن نواصل العمل في هذا الاتجاه أيضا بحكم رئاستنا لعملية برلين في عام ٢٠١٧ وفي ضوء مؤتمر قمة غرب البلقان، الذي نستضيفه خلال شهر تموز/يوليه في تريستا.

واليوم، فإن التوصل إلى تسوية متفق عليها من أجل إعادة توحيد قبرص أقرب من أي وقت مضى. ونحن نؤيد بقوة مواصلة المحادثات وإمساك الطائفتين بزمام المفاوضات ودور الوساطة الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولا يمكن تحقيق الازدهار أو إحراز نتائج في ظل الفرقة، وشعب قبرص يستحق التوصل إلى اتفاق عملي والتمتع بالازدهار في إطار مسعى مشترك.

لقد حولت أوروبا ندوب القرن الماضي إلى مجموعة قوية من الأدوات لمنع نشوب أي نزاعات أخرى وحلها. وترحب إيطاليا بالالتزام المتجدد للأمين العام أنطونيو غوتيريش بالتوصل إلى حلول سياسية للأزمات وستعمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن للحفاظ على السلام في أوروبا وخارجها. وبالاستفادة من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نعهد إلى المنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، بالمسؤولية عن تعزيز حل النزاعات في جميع أنحاء القارة وهو ما يسفر عن تحقيق نتائج هامة، مثل التقدم المحرز في حل الأزمة الأوكرانية.

وأخيرا، فإن الاتحاد الأوروبي، بفضل مواقفه الطموحة والفعالة، على غرار سياساته المتعلقة بتوسيع عضويته وبدول الجوار، يشكل أقوى محرك للسلام والصمود في أوروبا، كما أنه يمثل، من خلال عمله الخارجي الواسع والكبير، قوة استقرار لا سبيل إلى مقاومتها للعالم بأسره ولأمننا الجماعي.

السيد الرئيس، لقد شهد العالم منذ تسعينيات القرن الماضي العديد من التحولات الجيو – استراتيجية التي أدت إلى تأجيج النزاعات الأوروبية. وعلى الرغم من الجهود الضخمة المبذولة، فإنه لم يتم في واقع الأمر إحراز التقدم المنشود فيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة ومستدامة لهذه النزاعات، ومن بينها مسائل ناغورنو كاراباخ وإقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسنيستريا فضلا عن الأوضاع في أوكرانيا والبلقان، وأخيرا، المسألة القبرصية. وهنا يجب التنويه إلى أن الأوضاع الراهنة وحالة الهدوء النسبي التي تسود عددا من هذه النزاعات، لا تعكس بأية حالة توصل الأطراف المعنية والإقليمية إلى حلول دائمة أو قابلة للاستدامة، على ضوء استمرار حالة الاستقطاب وعدم معالجة الأسباب الجذرية للتوتر بين أطراف النزاع، مما قد يؤدي إلى اشتعال الأوضاع في أي وقت في المستقبل. وفي هذا الإطار، تثمن مصر الجهود التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوربا وغيرها من الآليات القائمة لتحقيق الاستقرار في عدد من بؤر الصراع في أوروبا، من خلال الجهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة وتدابير بناء الثقة.

وتدعو مصر إلى ضرورة تكثيف هذه الجهود وتحث الأطراف على الاضطلاع بمسؤولياتها وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتسوية هذه النزاعات سلميا، كما ترى أهمية تحقيق التكامل بين بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. وتقدر مصر بصفة خاصة مساهمة المنظمة في تعضيد الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي في أوكرانيا، وفقا لترتيبات مينسك، التي ترى مصر أنها الإطار الأمثل للتوصل إلى تسوية دائمة ومستدامة للصراع الدائر هناك، وتطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي ناشد الأطراف بتنفيذ حزمة من الإجراءات من أجل تنفيذ ترتيبات مينسك، ولا سيما فيما يتعلق بالالتزام بتنفيذ وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة وإجراء الإصلاحات الدستورية اللازمة وتنظيم الانتخابات المحلية في منطقة دونباس، بالإضافة إلى معالجة الآثار الإنسانية المترتبة على الصراع وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية من دون استثناء.

وفي ذات السياق، تدعو مصر إلى تنفيذ ما جاء في ترتيبات ”مجموعة مينسك“ لتسوية الصراع في إقليم ناغورنو كاراباخ وتدعو لحل النزاع بالطرق السلمية والحوار والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على أن يتأسس هذا الحل على قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمسألة القبرصية، تدعو مصر إلى ضرورة التوصل إلى تسوية دائمة لهذه المسألة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى أهمية تجاوز الترتيبات الأمنية القائمة التي عفى عليها الزمن ولا تعكس الحقائق السياسية الراهنة.

ختاما، أود التنويه إلى أن مصر تحتفظ بعلاقات ودية وتعاون مع دول أوروبا كافة. ومن هنا، وانطلاقا من مشاعر الصداقة التي تربط الشعب المصري بشعوب المنطقة، نؤكد على ضرورة تطوير النهج الذي ينتهجه المعنيون في أوروبا تجاه النزاعات الكامنة في القارة، وذلك بالتحول من مجرد إدارة النزاعات والاكتفاء بتجنب اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق إلى العمل على تحقيق سلام مستدام. وتدعو مصر، في هذا الصدد، إلى ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية، وتؤكد على اقتناعها بتوافر آفاق رحبة للتعاون والتكامل بين دول القارة مما يجعل من تجاوز تلك النزاعات أمرا منطقيا وملحا.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أمناءنا العامين الثلاثة على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. تضطلع المنظمات الثلاث – الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي – جميعها بدور بالغ الأهمية في الحفاظ على السلام والأمن في أوروبا، ونحن ممتنون لكل العمل الذي تقوم به.

إن كل ما نقوم به في مجلس الأمن جاء كنتيجة مباشرة للنزاعات في أوروبا. وينبغي لنا أن نفخر، بعد أكثر من سبعة عقود على الحرب العالمية الثانية، بأن الأوروبيين يتمتعون حاليا بمستوى من الاستقرار والازدهار لم يكن تصوره ممكنا لجيل أجدادنا.

وكما سمعنا ذلك بوضوح في الجلسة التي عقدت بشأن أوكرانيا في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.7876)، فإن عدم الاستقرار وانعدام الأمن مستمران في أوروبا. وحدود أوروبا مهددة اليوم على نحو لم يسبق له مثيل منذ الحرب الباردة. وقد انتهكت سلامة بلدكم الإقليمية، سيدي الرئيس، بشكل صارخ، مخلفة ١٠ ٠٠٠ على الأقل من القتلى وملايين المشردين. ويكمن في صلب ذلك التجاهل للسيادة، الاتحاد الروسي ورؤيته للعالم التي تعتقد أنه يمكن لمصلحة موسكو وينبغي لها أن تسود على الخيارات السيادية والديمقراطية للبلدان المستقلة. إنها رؤية للعالم تتضح من ضم

روسيا غير المشروع للقرم ودعمها المستمر للانفصاليين في شرق أوكرانيا.

فقبل بضعة أيام فقط، اعترفت روسيا بجوازات السفر الصادرة عما يسمى بالجمهوريتين الشعبيتين في دونباس تحت غطاء المساعدات الإنسانية لتزاع حرضت عليه روسيا نفسها. ويجب أن تكون الاستجابة الأنسب لروسيا الوفاء بالتزاماتها بموجب ترتيبات مينسك، بما في ذلك بسحب قواتها ومعداتها من أوكرانيا واستخدام نفوذها على الانفصاليين لتنفيذ وقف إطلاق النار واتفاق سحب الأسلحة الثقيلة. وحتى تستوفى جميع هذه الالتزامات بالكامل، ستظل روسيا خاضعة لجزاءات الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول السبع.

فببساطة، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي في مواجهة هذا العدوان. إن على المجلس مسؤولية استدامة السلام الذي تحقق في أوروبا قبل سبعة عقود، لضمان أن تحترم جميع البلدان وتدعم النظام الدولي القائم على القواعد، وعلى الأخص ميثاق الأمم المتحدة. إن علينا مسؤولية ضمان أن الحروب التي تشن عبر ساحات القتال تُنهى عن طريق الحوار عبر الطاولات.

وتضطلع المنظمات الثلاث التي استمعنا إليها اليوم بدور حيوي في تلك الجهود. وتراقب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مواجهة الصعاب الكبيرة وتصاعد العنف، خط التماس في أوكرانيا بشجاعة؛ وتقدم الأمم المتحدة معونة حيوية وإغاثة تمس الحاجة إليها إلى أولئك الذين يعانون؛ ومن خلال الجزاءات، يمارس الاتحاد الأوروبي ضغطا على روسيا للوفاء بالتزاماتها بموجب ترتيبات مينسك. إلا أن تلك المنظمات لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها. فيجب على جميع الأطراف أن تصعد من جهودها وتجعل من وقف إطلاق النار حقيقة واقعة، بتنفيذ ترتيبات مينسك بالكامل.

وللأسف، فإن الحاجة إلى تسوية سياسية سلمية تتجاوز حدود أوكرانيا بكثير. وحرصا على الوقت، لن أذكر كل التزاعات في أوروبا. فالضوء المتقطع، في نهاية المطاف، إشارة للتوقف لا للتشجيع على المضي قدما. ولذلك أود أن أذكر بعض التزاعات الأخرى.

ففي جورجيا، ما زال التزاعان في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من دون حل، مع استمرار الضغط الروسي بلا هوادة. وفي مولدوفا، آن الأوان منذ وقت طويل لتسوية سلمية شاملة للتزاع في ترانسنيستريا – تسوية تتأسس على سيادة مولدوفا وسلامتها الإقليمية مع وضع خاص لإقليم ترانسنيستريا. وفي ناغورنو كاراباخ، لا تزال التسوية السلمية كذلك بعيدة المنال، بسبب ارتفاع مستوى انعدام الثقة وعدم وجود أي إرادة سياسية للتوصل إلى حل توفيقي. إننا نؤيد الجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان لفريق مينسك.

وستظل المملكة المتحدة تمثل، في جميع أنحاء القارة، قوة لتحقيق السلام في أوروبا من خلال عضويتنا في منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبالطبع، في هذا المجلس. ولطالما توقف أمننا على الشراكات القوية للمنطقة الأوروبية الأطلسية، ولذلك فإننا ملتزمون بتعزيز تلك الشراكات أكثر، بما في ذلك من خلال الحفاظ على هدف منظمة حلف شمال الأطلسي المتمثل في إنفاق ٢ في المائة من اقتصادنا على الدفاع. وأشجع جميع حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي بقوة على تحقيق هذا الهدف. لقد استجابت منظمة حلف شمال الأطلسي على نحو متسق وشامل ومدروس لزعزعة روسيا للاستقرار ولاستفزازها. وقد عملت على تحديث نظامها للردع ودفاعها كاستجابة متوازنة لعدم الاستقرار وانعدام الأمن الذي حاولت روسيا أن تزرعه، مع ترك الباب مفتوحا للحوار مع روسيا.

إننا نتكلم بوضوح في هذه القاعة اليوم، بعد مرور ثلاث سنوات على احتجاجات ساحة ”الميدان“، لكي نؤكد من جديد دعمنا الكامل لمبادئ السلامة الإقليمية والسيادة على

النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعروفة باسم وثيقة هلسنكي الختامية. إننا نتكلم بوضوح لنقول أننا لن نعترف بالضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم. وإنني فخور بأن أفعل ذلك مرة أخرى اليوم بالنيابة عن المملكة المتحدة.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): شرعت أوروبا، بعد التجربة المريرة لحربين عالميتين، في بذل جهد طموح لتعزيز نظام دولي قائم على القواعد، يرفض الإكراه رفضا تاما. وأيدت المبادئ التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة وتلزم بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي باتت تضم ٥٧ دولة عضو اليوم،أضحت أكبر مؤسسة للأمن الإقليمي في العالم، ولطالما أسهمت في منع نشوب النزاعات وإدامة السلام من خلال تدابير بناء الثقة.

وعلى مدار أكثر من ٧٠ عاماً، انضمت اليابان إلى شركائها الأوروبيين والأمريكيين دفاعاً عن القيم الأساسية للحرية والديمقراطية وسيادة القانون واقتصاد السوق وحقوق الإنسان. وهي تدعم بقوة منظومة الأمم المتحدة التي تجسد تلك القيم. ومن خلال تقاسم نفس القيم الليبرالية والإسهام بشكل فعال في إحلال السلام، ظل حلف شمال الأطلسي كذلك شريكاً طبيعياً وموضع ثقة لليابان.

وبرغم هذا التقدم، تشعر اليابان بالقلق إزاء استمرار النزاعات الملتهبة والمجمدة في أوروبا. ولئن كانت غالبية تلك النزاعات قد نشأت أساساً نتيجة لتوترات عرقية طويلة الأمد، فإن الكثير منها قد طال أمده وتفاقم بسبب أفعال صارخة تخالف المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات هلسنكي.

وتشعر اليابان بقلق عميق إزاء تدهور الأوضاع في شرق أوكرانيا مؤخراً. فالنزاع الدائر في أوكرانيا، الذي يقدر أن زهاء ١٠ ٠٠٠ شخص قتلوا خلاله، يشكل تهديداً كبيراً للسلم والأمن في أوروبا. والتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك – التي باركها مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) – من قبل جميع الأطراف المعنية أمر ضروري. وإننا نثني على الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون، وكذلك جهود فرنسا وألمانيا في شكل آلية نورماندي، بما في ذلك اجتماع وزراء الخارجية المعقود في الأسبوع الماضي.

وفيما يتعلق بشبه جزيرة القرم، فإننا نرفض أي محاولة لتعديل حدود أوكرانيا من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها أو أي وسيلة غير مشروعة أخرى. وما يسمى بالاستفتاء الذي أجري في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في آذار/مارس ٢٠١٤ لا يشكل أساساً لأي تغيير في وضع شبه جزيرة القرم. وندعو جميع الدول إلى الاحترام التام لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

إن الوضع في أوروبا يؤثر على المجتمع الدولي بأسره. والأخطار التي تهدد سلامة أراضي بلد واحد لا يمكن تجاهلها، حيث أنها يمكن أن تقوض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي برمته.

وبغية تسوية النزاعات في أوروبا، يتعين على البلدان الرئيسية في المنطقة تكثيف جهودها. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون والاتحاد الأوروبي، تضطلع بدور هام في تسوية النزاعات، كما أن التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات يزداد أهمية. وينبغي للمجلس أن يولي اهتماماً أكبر للنزاعات التي طال أمدها في أوروبا، حتى لا تتحول إلى تهديدات خطيرة للسلم والأمن في المنطقة.

وأوروبا تواجه اليوم عدداً من القضايا الناشئة، مثل التطرف العنيف والأزمات الإنسانية التي تشمل اللاجئين والمهاجرين. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز استجابته لتلك الأزمات. والجهود على مستوى الأمم المتحدة ضرورية لمعالجة

الأسباب الجذرية مثل الفقر والظلم الاجتماعي، ونحن نؤيد تماماً جهود الإصلاح الجارية التي يبذلها الأمين العام غوتيريش. والحكومة اليابانية قررت تقديم مبلغ إضافي قدره ٧٥٠ مليون دولار للمساعدة في معالجة المسائل الإنسانية وقضايا اللاجئين، فضلاً عن الإرهاب، من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

يجب أن تقوم أوروبا بدور حاسم دفاعاً عن النظام الدولي القائم على سيادة القانون. إذ أن بوسع أوروبا القيام بذلك، بوصفها البلد المضيف للمحاكم الدولية والهيئات القضائية الكبرى مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الكبرى ومحكمة التحكيم الدائمة والمحكمة الدولية لقانون البحار.

إن إيمان اليابان بالمثل الأعلى للتكامل الإقليمي في أوروبا، الذي أسهم، ونأمل أن يستمر في الإسهام في تحسين نوعية الحياة وإزالة الحدود وتسوية التوترات العرقية، ما زال ثابتاً لم يتغير. ونحن نقف جنباً إلى جنب مع أوروبا في دعم التسامح العرقي والديني والتمسك بقيم الحرية والديمقراطية وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم، إن أمكن، بما لا يزيد على أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة وفعالية. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تقوم بتعميم النص المكتوب وتدلي بنسخة مختصرة عندما تأخذ الكلمة في القاعة. كما أود أن أحيط المجلس علماً بأننا سنستمر في هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، حيث أن لدينا عدد كبير من المتكلمين في القائمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر سيارتو، وزير الشؤون الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن خالص تعازي في وفاة الممثل الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة. لقد كان السفير تشوركين دبلوماسياً متميزاً اكتسب احتراماً كبيراً من خلال عمله هنا في نيويورك وفي أنحاء العالم على السواء.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكركم، سيدي الرئيس، جزيل الشكر على عقد هذه الجلسة وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي جاءت في وقتها المناسب تماماً، فأوروبا تمر بفترة تواجه فيها عدداً كبيراً من التحديات الأمنية والنزاعات المسلحة المتزامنة والخطيرة لم تشهد له مثيلاً منذ انتهاء الحرب الباردة. والاتحاد الأوروبي، الذي كان في السابق يمثل التكامل السياسي والاقتصادي الأكثر نجاحا في العالم، لم يواجه من قبل مثل هذا العدد من التحديات والتهديدات قط.

ولكن النزاعات والتحديات ليست أوروبية فحسب. وجميع النزاعات التي نواجهها في أوروبا تنطوي على مكونات وعوامل عالمية، بل وأسباب عالمية أحياناً، وكلها جزء من تطورات سياسية عالمية. ونحن الأوروبيون نتكلم كثيراً عن هذه النزاعات. إننا نبحث عن حلول، ولكن لا بد لنا نحن الأوروبيين أن نقر بأننا لسنا وحدنا من يمكنه حلها. وتسوية تلك النزاعات من عدمه لا يرتهن بنا وحدنا نحن الأوروبيين. نفهم أنه سيكون أمام تلك النزاعات فرصة واقعية للتغلب عليها وحلها في المستقبل لو كان هناك تغيير في العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا نحو البراغماتية والتحسين.

ولدينا تجربة تاريخية بسيطة جداً في وسط أوروبا: أينما نشب نزاع بين الشرق والغرب، يكون وسط أوروبا هو الخاسر عادة. وكلما خسرنا، كانت خسارتنا هي الأكبر. ولذلك، فإننا نعقد آمالنا على أن تتمكن الإدارة الأمريكية الجديدة والحكومة الروسية من بناء علاقة أفضل، وأن يتحقق بينهما الانسجام بشكل أفضل، أو – على حد تعبير الرئيس الجديد للولايات المتحدة – لإبرام اتفاق. وبدون تعاون أوثق

بين الولايات المتحدة وروسيا، لا نرى أي أمل واقعي في حلول مستدامة للتهديدات والتحديات التي تواجهنا. تلك بعض الحقائق الجلية في التاريخ الحديث. وأنا واثق تماماً أن أحداً لا يساوره شك في أنه ما كان يمكن أن يكون هناك أي اتفاق نووي مع إيران لو لم تجلس روسيا والولايات المتحدة على نفس الجانب من طاولة المفاوضات.

لذلك، تسعدنا للغاية كل المبادرات التي تقربنا من قيام علاقة أفضل بين الولايات المتحدة وروسيا. ونحن نعتبرها ضارة تماماً جميع المبادرات والقرارات التي تبعدنا عن قيام تعاون أفضل. ونحن عادة نسمع، في أشكال مختلفة، تعبيرين: ''الحوار'' و ''الردع''. نحن في هنغاريا، نحن شعوب وسط أوروبا، يحدونا الأمل في أن تركز الولايات المتحدة وروسيا أكثر على الانخراط في حوار قائم على الثقة المتبادلة واحترام القانون الدولي.

وهذا التعاون المعزز سيوفر فرصة أفضل لتدمير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ووضع حد نهائي للإرهاب. وبدون ذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية لتدفقات الهجرة الجماعية غير الشرعية، التي أثرت على الاتحاد الأوروبي بصورة خطيرة للغاية في الماضي، سيكون ضرباً من المستحيل.

وأدت بعض القرارات السياسية الدولية الخاطئة، إلى جانب سوء إدارة الأزمات، إلى زعزعة النظم وتدمير الاقتصادات ونشوء الديكتاتوريات في بعض البلدان المجاورة لأوروبا، ما أرغم الأشخاص على الفرار من ديارهم بأعداد هائلة. ويعدُّ حل تلك المشاكل بما يمكّن من تهيئة السلام والاستقرار في البلدان المجاورة لأوروبا، وهو ما سيكون له أثر مباشر على أمن أوروبا نفسها، مهمة كبيرة يستحيل تحقيقها دون التعاون نشط بين الولايات المتحدة وروسيا.

وما دمت قد أتيت من هنغاريا حيث تنشأ بعض الاضطرابات والتوترات الكبرى من وقت لآخر من حولنا، فإنني أود أن أشدد على مسألتين بإيجاز. أولاهما أننا نرى أن التنفيذ الكامل لاتفاق مينسك هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع في أوكرانيا. وعليه، فإننا نأمل في تنفيذه كاملا وعلى وجه الاستعجال، مثلما نأمل في تحقيق الاستقرار الدائم وإمكانية التنبؤ بمستقبل منطقة غرب البلقان. ولهذه الغاية نؤيد مسار الاندماج الأوروبي لهذه المنطقة التاريخية، ونأمل في تحقيقه في أقرب وقت ممكن.

وأود القول بأنه يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن ونأمل أن يظل المجلس في المستقبل محفلا للحوار القادر على المساعدة في التغلب على التحديات الهائلة التي تواجهها أوروبا والاتحاد الأوروبي مؤخرا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد لينكفيتشيوس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تعازي إلى أسرة السيد فيتالي تشوركين الذي أعرفه شخصيا منذ سنوات عديدة. وأود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة بلدكم الناجحة لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، فضلا عن تنظيم مناقشة اليوم الهامة. وسيمكّننا موضوع مناقشة اليوم من تقييم التهديدات الراهنة للسلام والأمن الدوليين من جراء النزاعات التي تشهدها أوروبا، بالإضافة إلى مناقشة أفضل السبل للتصدي لها.

لقد بعث انتهاء الحرب الباردة وانحلال الاتحاد السوفياتي وإنهاء المواجهة الإيديولوجية التي ما فتئت تجزئي أوروبا لما يقرب من خمسة عقود الأمل في حقبة جديدة من الأمن الأوروبي. غير أن أوروبا اليوم ليست خالية من المواجهة ولا هي تنعم بالسلام. وليست النزاعات الخاملة في مولدوفا وترانسنيستريا وفي منطقة ناغورنو كاراباخ والتدخل العسكري في جورجيا وتزايد النفوذ الأجنبي في غربي البلقان والعدوان ضد أوكرانيا، علاوة على الضم غير الشرعي للقرم، حالات

معزولة بل هي نمط سلوك عام ومستمر على مر السنين من قبل أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة إزاء جيرانه بهدف إعادة ترسيم الحدود الأوروبية.

وما تزال روسيا تواصل عرقلة إدماج بلدان غرب البلقان في النظم الأوروبية – الأطلسية مستخدمة في ذلك قوتها الناعمة الهائلة ووسائلها الاقتصادية والعسكرية في محاولة منها للحفاظ على الوضع الراهن عن طريق بث مشاعر انعدام الثقة والعداء التي ما زالت قائمة بين تلك الدول. وفي ترانسنيستريا، تدافع روسيا بل تحدد أحيانا تطلعات النظام الانفصالي وتهدد البلدان المجاورة بواسطة وجود قواتها المنتشرة هناك. وتحفز روسيا أيضا سباق التسلح بين أذربيجان وأرمينيا بما يؤدي إلى النظر في الخيارات العسكرية مرة أخرى. ومع استمرار زحفها الرامي إلى ضم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا عبر ما يسمى الاستفتاءات والانتخابات، وحتى تغيير أسماء تلك المناطق المحتلة، فإن روسيا تنتهك المبادئ الأساسية للنظام الدولي مرة أخرى.

ومن الجلي أنه ينبغي أن نستخدم جميع الأدوات والآليات المتاحة لنا لإحياء عمليات التفاوض التي تمت عرقلتها على نحو خطير، علاوة على توحيد جهودنا لتجنب نشوب نزاعات جديدة طويلة الأمد، وخاصة في أوكرانيا حيث يقارب العدوان الروسي غير المبرر والمتخفي وراء المتمردين الذين تدعمهم الدخول في عامه الرابع، وقد أدى إلى قتل ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ شخص وإصابة ما يزيد على ٢٣ ٠٠٠ آخرين. ويدل القصف العشوائي لأفدييفكا على انتشار نطاق المواجهة العسكرية، وهو ما يعرّض للخطر حياة آلاف آخرين. وقد زرت أفدييفكا شخصيا والتقيت مؤخرا مع الأشخاص المقيمين في المنازل التي دُمرت وشهدتُ شخصيا انتهاكا واضحا لاتفاق مينسك. ويتعين علينا مرة أخرى إعطاء زخم جدي لتنفيذ الاتفاقات المتعثرة التي لا يمكن تحقيقها إلا حين تسحب روسيا قواتها من الأراضي الأوكرانية وتتمكن أوكرانيا من استعادة السيطرة الكاملة على حدود دولتها.

ويتعين علينا العمل الجماعي على مختلف المستويات إن أردنا إحراز تقدم في التصدي للتحديات الهائلة في أوروبا. أولا، نحن ننظر إلى الأمم المتحدة بوصفها طرفا فاعلا رئيسيا في تعددية الأطراف الفعالة وركيزة لنظامنا الدولي. ونحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية وقادرة على التصدي للتحديات العالمية المعقدة. ومن شأن إقامة علاقة وثيقة واستباقية بين الأمين العام ومجلس الأمن أن يسهم في ذلك. وعلى الرغم من تقاعس المجلس المتكرر بسبب ممارسة حق النقض، فإنه يجب عليه إيلاء اهتمام أكبر للتراعات التي طال أمدها في أوروبا لأنها قابلة للتصعيد، وهو ما يهدد استقرار وأمن المنطقة برمتها.

ثانيا، تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي – بدور رائد في بيئات التراع وما بعد التراع في أوروبا. ونعرب عن عميق تقديرنا للدور الذي تؤديه المنظمة في التصدي للتراعات الخاملة من ترانسدنيستريا إلى منطقة القوقاز وفي التراع الجاري في أوكرانيا، وخاصة عن طريق بعثة الرصد التابعة لها في أوكرانيا. وندعو إلى الوصول غير المقيد لبعثة الرصد الخاصة في جميع أنحاء أوكرانيا. ويجب علينا التفكير في دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وانخراطها في أوكرانيا، بما في ذلك إمكانية إنشاء بعثة أمنية تابعة للمنظمة معنية بالانتخابات المحلية.

ثالثا، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور هام عبر سياسة توسيع عضويته في تعزيز تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو وعملية المصالحة في البوسنة والهرسك، فضلا عن فرادى البلدان في غرب البلقان. وقد كفلت بعثة الاتحاد الأوروبي للرصد في جورجيا وجود رصد دولي طويل الأجل في البلد وتشكّل عاملا رئيسيا لاستقراره. وبالمثل فإن البعثة الاستشارية التابعة للاتحاد الأوروبي في أوكرانيا – التي تتصدى لمهام إصلاح

قطاع الأمن المدني ولها وجود إقليمي في خاركيف – تعدُّ أداة هامة ينبغي زيادة تعزيزها وتوسيع نطاقها. وأخيرا، واصل الاتحاد الأوروبي باستمرار فرض التدابير التقييدية على روسيا، بما في ذلك نظام جزاءات سيتم تنفيذه ما دامت اتفاقات مينسك لم تنفذ تنفيذا تاما. وعليه، ندعو بقوة لإقامة شراكة شاملة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من شأنها أن تزيد من قدرتهما على العمل والإنجاز.

وختاما، احتفلنا قبل عامين في هذه القاعة بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة وتناولنا تاريخها وأكدنا مجددا التزامنا القوي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. واليوم، فإن أوروبا كاملة حرة وتنعم بالسلام لم يصبح واقعا بعد، ولكنه يظل أملنا. وإن أردنا تحقيق النجاح فيجب علينا أن نتشاطر تلك التطلعات ذاتها، فضلا عن تجديد التزامنا بالمبادئ التي يقوم عليها الأمن الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد جينلديتش (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على عقد مناقشة اليوم الهامة الحسنة التوقيت، وهي تتيح لنا فرصة للتركيز على منطقتنا والتفكير في سبل التصدي للتحديات الأمنية وعدم الاستقرار المستمر في القارة. وأود أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والسيد لامبرتو زانيير، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسيدة هيلغا شميد، الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة للاتحاد الأوروبي، وأولئك الوزراء الذين شاركوا وأسهموا في المناقشة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لإنهاء الحرب ولكي تكون أداة دولية لمنع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. ولكن لا يستطيع أحد اليوم أن يشير إلى أي منطقة خالية من التهديدات الأمنية والمواجهات. وتتقاسم النزاعات المتعددة في أوروبا أوجه التشابه والأنماط المشتركة، بما في ذلك انتهاك السيادة والسلامة الإقليمية للدول المجاورة. وشهدنا جميعا العدوان الذي حدث على جورجيا أولا ثم في أوكرانيا، وهو ما قد يحدث في أماكن أخرى ما لم يُتخذ الإجراء اللازم اليوم. وشهدنا في أوروبا تراجع ثقافة التعاون السياسي المنصوص عليها في الوثائق الهامة للجنة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعدنا مرة أخرى إلى سياسة التهديدات واستخدام القوة.

ومن المثير للقلق على وجه الخصوص تقويض منظومة الأمن عمدا من قبل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذي يتمثل واجبه الأساسي في صون المبادئ الدولية وحمايتها. وخلال العقد الماضي كشف العجز عن حل النزاعات التي طال أمدها، ومنع نشوب نزاعات كبرى جديدة عن قصور منظومة الأمن الدولية الحالية. وأود أن أذكّر هنا بأن المجلس قد اتخذ منذ ١٦ عاما – ابتداء من أوائل عقد التسعينات في هذه القاعة – ٣٩ قرارا بشأن النزاع في جورجيا تعيد تأكيد السلامة الإقليمية لبلدي وسيادته داخل حدوده المعترف بها دوليا، وتشجب التطهير العرقي، فضلا عن التشديد على ضرورة

> ”العمل جديا لتلبية الحاجة إلى تحقيق عودة كريمة للمشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك معالجة شواغلهم الأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان القرار ١٦٦٦ (٢٠٠٦)“ الفقرة ٧.

وبحسب تجربة جورجيا، فالنزاع الذي بدأ في أوائل تسعينيات القرن العشرين بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨ بتدخل روسيا العسكري في جورجيا واحتلال أراضينا حيث تقاعس المجتمع الدولي عن الاستجابة بفعالية لعلامات الإنذار المبكر. وعلاوة على ذلك، وبعد حرب آب/أغسطس، فقدنا حتى الحد الأدنى من الضمانات القائمة، إذ منعت روسيا من جانب واحد

في عام ٢٠٠٩ كلا من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جورجيا، على الرغم من تزايد الحاجة إلى وجودهما لرصد الحالة على أرض الواقع.

وهذا مثال حي على أن جميع النزاعات المطولة أو الخامدة تنطوي على خطر التصعيد في أي وقت وتتطلب الرصد المنتظم من جانب مجلس الأمن، بدلاً من مجرد الاستجابة للأزمات على أساس مخصص. ولذلك، سيكون من المهم شروع الأمين العام في تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن النزاعات التي طال أمدها.

ورغم مشاركة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في المحادثات الدولية بين جورجيا وروسيا بوصفهم منسقين مشاركين لمباحثات جنيف الدولية منذ ثماني سنوات حتى الآن، ينبغي عمل المزيد من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وهذا يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، الإرادة السياسية والالتزام من الجميع. ويتطلب المزيد من القيادة باسم الرئيسين المشاركين والأمين العام في توجيه وتقييم العملية، استناداً إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي. وينبغي لنا جميعاً أن ندعم الأمين العام في الاضطلاع بدور قيادي أقوى.

وما فتئ بلدي ملتزما بسياسة المصالحة وبناء الثقة البناءة والسلمية. وأودّ أن أشدد على أن جورجيا ملتزمة بالسعي جاهدة إلى تحقيق السلام في المنطقة. ومن هذا المنطلق، تعهدت جورجيا بعدم استخدام القوة من جانب واحد، وهو التزام لم يُقابَل بالمثل قط. ومنذ عام ٢٠١٢، تسعى حكومة جورجيا إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات مع الاتحاد الروسي باتخاذ خطوات بناءة وعملية. ولهذا الغرض، أقمنا حوارا بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والنقل وعلاقات الاتصال الشخصي. وقد أسفر ذلك عن بعض النتائج الإيجابية. وعملنا بصورة بناءة في صيغة مباحثات جنيف الدولية، ونحن منفتحون على إجراء مفاوضات بناءة.

وشهد العام الماضي استعادة آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها. وفيما يخص العلاقات مع مواطنينا الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، فإن الأشخاص من أصول أبخازية وأوسيتية جزء لا يتجزأ من تاريخنا المشترك ومستقبلنا، على الرغم من هذه الحواجز المصطنعة، ولا يوجد بديل عن عودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم وإعادة الإدماج الكامل لجميع الأعراق في مجتمع نشط تمثل فيه حقوق الإنسان والحريات الفردية، فضلاً عن التنوع الثقافي واللغوي للمجتمعات المختلفة، أولويات عليا. ونواصل بقوة تنفيذ عملية الانخراط والمصالحة وبناء الثقة مع السكان الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. ونحن نوفر لهم جميع المنافع، المتاحة للمواطنين الجورجيين. ونحن على استعداد لإتاحة كل التقدم الذي سنحققه على طول مسار تنميتنا.

وعلى الرغم من كل ذلك، يواصل الاتحاد الروسي انتهاج سياسات ترمي إلى ما يسمى بالضم الفعلي لمنطقة أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين، من خلال اتفاقات التكامل غير القانونية الموقعة مع سلطات الأمر الواقع في المنطقتين. وقرار نظام الاحتلال إجراء ما يسمى بالاستفتاء في منطقة تسخينفالي لتغيير اسمها ليصبح ”جمهورية أوسيتيا الجنوبية – دولة آلانيا“، وهو اسم مماثل لأحد أقاليم الاتحاد الروسي، شاهد آخر على تلك السياسة. وفي موازاة ذلك، اتخذ نظام الاحتلال في منطقة أبخازيا قرار إغلاق ما يسمى بنقاط التفتيش على خط الاحتلال، مما عرقل بصورة أكبر حرية تنقل السكان المحليين.

وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الأفعال ومكافحتها. ولذلك، ندعو الاتحاد الروسي إلى العدول عن سياسته غير القانونية والامتثال للالتزامات الدولية، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ومنح إمكانية الوصول لآليات الرصد الدولية، وفي مقدمتها آلية

الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، على النحو المنصوص عليه في ولايتها، وتيسير إنشاء الترتيبات الأمنية الدولية والسماح بعودة مئات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين الذين طردوا من ديارهم قسراً.

وإن جورجيا تقف على أهبة الاستعداد لتسوية النزاع مع الاتحاد الروسي بالوسائل السلمية حصراً، وفقاً للاتفاقات الدولية ذات الصلة ومع الاحترام الكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وسيشكل انسحاب قوات الاحتلال الروسية من جورجيا المرحلة الأهم نحو تسوية شاملة للنزاع الجورجي – الروسي.

وأخيراً، أودّ أن أؤكد مجددا على مدى أهمية إعادة تأكيد المجتمع الدولي بالإجماع تقيده بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية وقواعد القانون الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد دعم جورجيا القوي للسيادة والسلامة الإقليمية لبلدكم، سيدي الرئيس، وللدول الأوروبية الأخرى. ومن المهم بشكل حيوي ألا ندّخر جميعاً أي جهد في إيجاد حلول فعالة للنزاعات التي تؤثر على حياة الملايين من الناس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كرواتيا.

السيدة بوشيتش (كرواتيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقدّم أحرّ تعازي حكومة كرواتيا إلى الاتحاد الروسي في وفاة سعادة السفير فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر أوكرانيا على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وسأدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد قطعت أوروبا شوطاً طويلاً في التغلب على تركة الحربين العالميتين المروعة اللتين انطلقت شرارتهما على الأرض الأوروبية. واليوم، تحولت ساحات القتال السابقة إلى مناطق للتعاون الوثيق والسلام والرخاء. ومع ذلك، فإن بعض أجزاء القارة الأوروبية ليست محصنة بعد من الصراع والنزاع، وهذا يؤدي إلى المعاناة الإنسانية وعدم الاستقرار. وبينما نواجه تحديات جديدة مثل تغير المناخ والهجرة الجماعية، تُعيق المنازعات القائمة أو النزاعات التي لم تُحل أو تلك التي طال أمدها تنمية أوروبا وتهدد استقرارها.

ويبرز هنا أيضاً السؤال الجلي الذي يجري طرحه كثيرا: ما الذي في استطاعتنا، نحن الدول والمجتمع الدولي ممثلا في هذه المنظمة، أن نقوم به لمنع وقوع هذه الحالات والحوادث والتخفيف منها وحلّها، استناداً إلى الممارسات الماضية وتطبيق الدروس المستفادة؟ ربما توجد إجابات كثيرة، ولكن أودّ أن أشاطر المجلس آراء كرواتيا وتجربتها في هذا الصدد.

خلال تسعينيات القرن العشرين، كان جنوب شرق أوروبا للأسف مسرحاً لنزاعات مسلحة لم تشهد القارّة مثلها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي نفس الوقت، كان ذلك الجزء من أوروبا أيضاً مسرح أكبر عمليات لحفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة. ويمكن تلخيص العديد من الدروس الرئيسية المستفادة من تلك الفترة على النحو التالي. أولاً، إن الولاية الواضحة والمحددة شرط أساسي لنجاح أي عملية. ثانياً، إن التقيد الصارم بالقانون الدولي أمر بالغ الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بحرمة الحدود المعترف بها دولياً. ثالثاً، إن الدبلوماسية الوقائية الفعالة والاستجابة الحسنة التوقيت للإنذارات المبكرة – وهي أمور فشلنا فيها تماماً في حالة يوغوسلافيا السابقة – أمر أساسي. رابعاً وأخيراً، يمكن أن يترافق نهج مصمم خصيصاً لنظم الجزاءات المعقدة وتنفيذها القائم على المبادئ مع العناصر المذكورة أعلاه للمعادلة.

وما فتئ شبح الإخفاقات في رواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك يطارد الأمم المتحدة، عندما عجزت قواتها لحفظ السلام عن منع فظائع الإبادة الجماعية للسكان المدنيين الذين تدّعي حمايتهم. واتضح أن الأمم المتحدة لم تعد قادرة على أن تتبع المفهوم التقليدي للحماية وأن الحاجة تدعو إلى قيام قوات الأمم المتحدة بالدفاع الفعلي عن المدنيين من الهجمات المسلحة عند الضرورة.

ومع ذلك، يمكن رؤية مثال جيد للدبلوماسية الخلاقة وولاية حفظ السلام المصممة جيداً في بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كرواتيا، والتي أدت إلى إعادة الإدماج السلمي لمنطقة سلافونيا الشرقية الكرواتية المحتلة في كرواتيا. وهي تظل حتى يومنا هذا واحدة من أنجح العمليات في تاريخ الأمم المتحدة.

وكرواتيا مستعدة لتبادل خبراتها بشأن جميع جوانب هذا المسعى المثمر، إلى جانب درايتها في بناء الثقة، وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع، والتعمير والمصالحة.

وتبين التجارب الأوروبية بعد انتهاء النزاع أهمية بناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون والإطار الإداري للدولة. وهذا أمر ضروري لتعزيز السلام وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الازدهار الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وعندئذ فقط يمكن الاستعاضة بشكل كامل عن العداوات القديمة بالتعاون عبر الحدود والمصالحة الحقيقية. إن تاريخ الاتحاد الأوروبي، الذي أصبحت كرواتيا دولة عضوا فيه عام ٢٠١٣، يشكل مثالا ساطعا في هذا الصدد.

وفي حين أن تجربة جنوب شرق أوروبا تبين بوضوح مدى تكلفة عدم التصرف بطريقة حاسمة وفي الوقت المناسب، فإنها تظهر في الوقت نفسه أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام في تحقيق الاستقرار أثناء مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وهذه هي، على سبيل المثال، مشاركة الاتحاد الأوروبي وتعاونه مع الأمم المتحدة في تقاسم أعباء مدروس وفعال في البوسنة والهرسك من خلال عملية ألثيا التي تنفذها قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي.

وبوصف كرواتيا إحدى الدول الموقعة على اتفاق دايتون للسلام، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة عن تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك. إن المساواة المؤسسية الحقيقية للشعوب المؤسِّسة الثلاثة وجميع مواطنيها أمر بالغ الأهمية للاستقرار الطويل الأجل في البوسنة والهرسك، مما سيسهم في تحقيق الأمن في جنوب شرق أوروبا. وفي هذا الصدد، ستواصل كرواتيا أيضا تأييدها القوي للمنظور الأوروبي والأوروبي – الأطلسي في البوسنة والهرسك وجنوب شرق أوروبا بصفة عامة، باعتباره أفضل قوة دفع من أجل الحفاظ على السلام المستدام والتنمية وتعزيز المؤسسات.

وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل ألا يدخرا جهدا لإنهاء النزاعات الحالية الدائرة في أوروبا، ولا سيما بغرض التخفيف من حدة الحالة الخطيرة في أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نعمل على إيجاد حل لجميع النزاعات الأخرى القائمة أو تلك التي طال أمدها في أوروبا، ولا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين في المستقبل المنظور. والأدوات اللازمة لذلك متاحة ومعروفة والخبرات واسعة، ولذا يجب ألا نسمح بتكرار التاريخ، وذلك لأنه على الأرجح، لم يكن أحد يستمع في المرة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مولدوفا.

السيد داري (مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الوفود السابقة في تقديم تعازينا إلى أسرة وأصدقاء وزملاء السفير تشوركين، الذي توفي فجأة بالأمس.

أما بخصوص المناقشة المواضيعية اليوم، فأود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة

الوزارية المكرسة للتراعات في أوروبا. وهذه المبادرة ليست حسنة التوقيت فحسب، بل ضرورية للغاية، نظرا لهشاشة الحالة الأمنية العامة في منطقتنا.

نحن نتشاطر تماما تقييمكم، سيدي الرئيس، الذي مفاده أن التراعات التي لم تحل، والتي اندلعت في نهاية القرن العشرين، والتراعات التي برزت في أوروبا في القرن الحادي والعشرين قد وصلت إلى نقطة حاسمة وتشكل تحديا خطيرا للأمن الأوروبي وتهديدا للسلم الدولي. ولا زالت بعض هذه التراعات التي لم يتم إيجاد حل لها لأكثر من ٢٥ سنة – كما هو الحال في بلدي – تؤثر سلبا على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية. إنني أتكلم باسم بلد متضرر بصورة مباشرة من التراع المجمد الذي طال أمده دون حل. بالإضافة إلى ذلك، تم تقويض السلامة الإقليمية لبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – في أوروبا، وهي أذربيجان، وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا – وتم انتهاك سيادتها مرارا وتكرارا.

وما تقوم إليه الحاجة بوضوح لتحقيق السلام والأمن على الصعيدين الأوروبي والعالمي في هذا المنعطف الحاسم هو إعادة التأكيد بقوة من جانب الجمعية العامة، والتنفيذ الفعلي من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لقواعد ومبادئ القانون الدولي الأساسية. ونتوقع من أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، ألا يكتفوا برد الفعل وأن يعملوا بصورة فورية ونزيهة أينما تعرّض السلام والأمن للخطر، أو حيثما – وأشدد مرة أخرى – يتم تجاهل مبادئ القانون الدولي ولا سيما سيادة الدول الأعضاء وسلامتها.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على ضرورة التوصل إلى فهم مشترك فيما يتعلق بالكيانات الانفصالية خارج نطاق القانون الوطني والدولي. وينبغي التأكيد على أن بعض تلك الكيانات الانفصالية ليست مجرد ما يسمى أطرافا في التراع فحسب، بل هي أيضا النواتج الجانبية للمناورات الجيوسياسية الأوسع نطاقا – مما يفسر السبب في أنها غير مستعدة للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وفي هذا الصدد، فإن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية والمالية المرتبطة بها التي تهدف إلى تدعيمها، لن تكون كافية فيما يتعلق ببعض التراعات التي طال أمدها إلا إذا جرى نزع فتيل المسببات الجيوسياسية التي بدأت هذه التراعات في المقام الأول.

وعلى الرغم من التصور شبه الإجماعي بأن التراع في ترانسنيستريا، بالمقارنة مع غيره من التراعات في منطقتنا الجغرافية، سيكون الأسهل على الحل، فإننا لم ننجح بعد في الاقتراب من التوصل إلى حل بعد ما يقرب من ٢٥ عاماً من الجهود السياسية. وفي هذا الصدد، ومع الأخذ في الاعتبار أن جميع الجهات الفاعلة الدولية في صيغة ٥+٢ ممثلة هنا في هذه القاعة، أود أن أشكر الوسطاء وأوكرانيا والاتحاد الروسي، والمراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لما يبذلونه من جهود دؤوبة للإسهام في المضي قدما نحو تحديد حل سياسي للتراع في الإطار الذي وصفه جميع المتكلمين الذين أشاروا إلى تسوية نزاع ترانسنيستريا عن طريق حل سياسي يستند إلى سيادة مولدوفا وسلامتها الإقليمية، مع مركز خاص لترانسنيستريا. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشدد على أن انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية مولدوفا يمكن أن يكون عنصرا إضافيا للنهوض بعملية التسوية.

وقدرة المجلس على احترام القانون الدولي بدلا من المصالح الجيوسياسية، أمر بالغ الأهمية بالنسبة للدول الصغيرة التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الحاجة المُفترضة إلى إصلاح مجلس الأمن سوف تزيد مع كل مسألة عالقة. ولذلك، أود أن أعرب عن أملنا في أن تسهم مناقشة اليوم في إحراز تقدم في تسوية التراعات في أوروبا، على الرغم من التحديات التي تنتظرنا، وكذلك في النهوض بالأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد بيلس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أقدم التعازي إلى البعثة الدائمة للاتحاد الروسي في الموت المفاجئ للممثل الدائم، السفير فيتالي تشوركين.

وأود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على تنظيم مناقشة اليوم بشأن النزاعات في أوروبا. وأود أيضا أن أشكر الأمناء العامين لجميع المنظمات الثلاث – الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودائرة الاتحاد الأوروبي للعمل الخارجي – على الملاحظات التي أدلوا بها.

وفي العديد من الجوانب، تنعم أوروبا بالسلام والاستقرار والازدهار. بيد أن أوروبا ليست بمأمن من التحديات المتعلقة بالأمن والاستقرار. فمنذ بداية القرن، شهدنا انتهاكات خطيرة لقواعد الأمن الدولي. ويشكل النزاع المستمر في الجزء الشرقي من أوكرانيا أحدث تهديد لأمن أوروبا. وتذكرنا النزاعات التي طال أمدها في ناغورنو كاراباخ، وترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بأن هذا ليس وقتا للتقاعس الدولي.

إن الاحترام الشامل للسلامة الإقليمية والسيادة مجسد في مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ ويجب أن يلتزم به الجميع. والتزمت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنبذ الاستخدام غير القانوني للقوة أو التهديد باستخدامها، واتفق الجميع على تسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية. وتشكل أعمال روسيا في أوكرانيا انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتحديا خطيرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقبل ثلاث سنوات، احتلت روسيا القرم. وشهد المجتمع الدولي أعمال العدوان نفسها التي ارتكبتها روسيا وجورجيا قبل وقت قريب في عام ٢٠٠٨.

ولا بد أن نعود إلى النظام الأمني القائم على القواعد في أوروبا. ولا يوجد حل شامل حينما يتعلق الأمر بتسوية النزاعات النشطة والمطولة، ولكن يمكن لتحمل عواقب واضحة المعتدي ولممارسة الضغوط الدولية الحازمة والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي أن تكون مفيدة للغاية لتيسير وقف التصعيد وللتسوية السياسية للنزاعات.

وتضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي باعتبارهما منظمتين إقليميتين بدور طبيعي في تسوية النزاعات في أوروبا، ونتوقع من هاتين المنظمتين، بالترافق مع الأمم المتحدة، أن ينخرطا بفعالية في تسوية النزاعات. ويجب على جميع الأطراف أن تظل ملتزمة بالصكوك الدولية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، التي تشمل دعم وتيسير النشر بدون عوائق للبعثات الدولية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. ومن غير المقبول الحيلولة دون إمكانية وصول آليات الرصد الدولية إلى مناطق النزاع.

وبغية منع التصعيد، على مجلس الأمن إيلاء مزيد من الاهتمام للنزاعات القائمة في أوروبا. ولا يحظى أعضاء مجلس الأمن المتمتعون بحق النقض (الفيتو) بالامتيازا فحسب بل يتحملون أيضا، وبصورة رئيسية، المسؤولية عن العمل من أجل تحقيق السلام والأمن المشترك. ويجب ألا تعوق مصالحهم الوطنية بذل الجهود البناءة للاضطلاع بدورهم بوصفهم أعضاء دائمين. ونقدر مشاركة الأمين العام للأمم المتحدةاليوم، ونداءه المستمر من أجل إحلال السلام ومن أجل تسوية جميع النزاعات. ونناشده أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة للحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد ولرأبه حيثما تصدع.

ويجب أن يظل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في أوكرانيا تحترم استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها مدرجا في جدول الأعمال الدولي. وسيظل صوت لاتفيا عاليا فيما يتعلق بسياساتنا التي لا جدال فيها لعدم الاعتراف بالضم غير القانوني للقرم.

وللأسف، لم يحرز أي تقدم نحو تسوية التراع. ويؤدي أحدث تصعيد لأعمال العنف من جانب الإنفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا وقرار روسيا بالاعتراف بما يسمى جوازات السفر التي يصدرها الانفصاليون في لوهانسك ودونيتسك إلى تقويض اتفاقات مينسك.

وتجدد لاتفيا التأكيد على أن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك لا يزال معيار قياسنا بدون تغيير. وعلى بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تواصل رصد التقدم المحرز في التنفيذ والمساعدة عليه. ويجب منح موظفي الرصد إمكانية الوصول الكاملة والمأمونة وبدون قيود إلى جميع المناطق المتضررة من التراع، بما في ذلك مناطق فض الاشتباك، ومواقع تخزين الأسلحة الثقيلة والحدود الأوكرانية – الروسية. ونعتقد أيضا أن على صيغة نورماندي أن تواصل جهودها لوضع حد للدمار في شرق أوكرانيا.

وأود أن أقول في الختام إن تسوية التراعات التي طال أمدها في أوروبا الواسعة لا تزال تكتسي أهمية قصوى. وسيلزم بذل المزيد من الجهود، وبشكل رئيسي، توافر الإرادة السياسية للتوصل إلى تسوية سلمية للتراع في جورجيا، والتراع في ترانسنيستريا والتراع في ناغورنو كاراباخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أفنديف.

السيد أفنديف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – جوام، وهي مبادرة إقليمية لجمهورية أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

وفي البداية، أود أن أشكر وفد أوكرانيا على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن ”صون السلم والأمن الدوليين: التراعات في أوروبا“ وعلى إتاحة فرصة لنا للمشاركة وتبادل رؤيتنا بشأن هذا الموضوع الهام من المنظور الخاص لمنطقتنا.

وهذا العام تحتفل منظمة غوام بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. ومنذ إنشائها، ظلت أنشطة المنظمة تهدف إلى تعزيز الاستقرار والتعاون الإقليمي في منطقة البحر الأسود وبحر قزوين بتشجيع الديمقراطية والتجارة والتنمية الاقتصادية والطاقة وطرق النقل، فضلا عن السياحة والثقافة فيما بين الدول الأعضاء في مجموعة غوام وشركائها. وهذا المسعى، بالإضافة إلى المبادرات المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، سيسهم في نهاية المطاف في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

واعترفت بالدور الذي تضطلع به منظمة غوام باعتبارها منظمة مراقبة ومكاتنها في شبكة التعاون الإقليمي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تتخذ كل سنتين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية – غوام. وأود أن أؤكد للمجلس على أننا لا نزال منفتحين للتعاون المتعدد الأوجه القائم على المبادئ والقيم المشتركة.

إن الإنجازات والنجاحات المسجلة في مجالات الأنشطة الرئيسية للمنظمة قد طغت عليها إلى حد كبير التراعات التي لم تحل في منطقة غوام، على السواء التراعات المطولة والحديثة النشأة، مما يؤدي إلى تأكل نظام الأمن والاستقرار في جميع أنحاء أوروبا وخارجها. وربما أفضل من كثيرين آخرين في هذه القاعة، يمكن للدول الأعضاء في مجموعة غوام، بعدد سكان يبلغ ٦٠ مليون نسمة، أن تشهد على التهديدات والتحديات التي ترافق التراعات. وتؤدي التراعات القائمة في أراضي جمهورية أذربيجان وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا إلى تقويض سيادة هذه الدول وسلامتها الإقليمية وأحدثت آثارا سلبية على السلام والأمن والتعاون على الصعيدين الإقليمي والأوروبي الواسع. وأثرت هذه التراعات على حياة الملايين من الناس في بلدان مجموعة غوام – سواء كانوا مشردين قسرا أو غير قادرين على العودة إلى أماكن إقامتهم أو مقيمين

في الأراضي المتضررة من النزاع – وهم بحاجة إلى الحماية والمساعدة والدعم.

إن الدول الأعضاء في منظمة غوام على اقتناع بأن التسوية السلمية لتلك الصراعات ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن الشامل والدائم في أوروبا. ولذلك يصبح أكثر أهمية دور آليات الوساطة الدولية في منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية. وتعتقد الدول الأعضاء في منظمة غوام اعتقادا راسخا بأن من الأمور الحيوية والضرورية لاستدامة السلام والاستقرار في المنطقة تسوية النزاعات في أقاليمها، حسب الاقتضاء، في إطار مناقشات جنيف الدولية، ومجموعة الاتصال الثلاثية، ومجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومحادثات ٢+٥ بشأن التسوية في ترانسنيستريا، وبشكل حصري على أساس قواعد القانون الدولي ومبادئه، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود المعترف بها دوليا للدول.

وفي غضون ذلك، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مجهرا برأيه ومتحدا لاستعادة السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في مجموعة غوام وضمان إزالة الاحتلال من الأراضي المحتلة مؤقتا، فضلا عن حماية الحقوق الأساسية للمشردين داخليا واللاجئين في عودة آمنة وكريمة إلى أماكن إقامتهم، باعتبارها حلا دائما للمشردين قسرا ولا يزال تحديا رئيسيا يتعين التصدي له في جميع أنحاء منطقة غوام.

كما أن تسوية النزاعات المسلحة شرط مسبق رئيسي لنجاح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشدد على أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام، ولا إلى إرساء السلام بدون تنمية مستدامة.

وفي مواجهة العقبات الكأداء، لا تزال الأمم المتحدة محفلا لا غنى عنه لمواجهة التحديات المعقدة على الدوام التي نواجهها. وبالنسبة لنا، من المهم للغاية الحصول على دعم لمبادرات مجموعة غوام في إطار بند جدول أعمال الجمعية العامة بشأن ”لصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“.

ونؤيد تأييدا كاملا النداء من أجل السلام الذي وجهه الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ونعتقد أنه يمكننا، من خلال التعاون وبذل الجهود المشتركة والإرادة السياسية، التغلب على التحديات الحالية العديدة وتمهيد الطريق لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أفنديف على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد إرلر (ألمانيا): أولا، أود أن أعرب، باسم ألمانيا، عن خالص التعازي لأسرة وأصدقاء وزملاء السفير تشوركين، ممثل الاتحاد الروسي.

إننا ممتنون للرئاسة الأوكرانية على عقد مناقشة اليوم. بالنسبة للسياسيين من جيلي، فإن مصطلح ”النزاعات في أوروبا“ مُحمل بصبغة تاريخية. وفي الحقيقة أن الأمم المتحدة قد أُنشئت كرد فعل على الحرب العالمية الثانية التي بدأت بعدوان ألمانيا على جيرانها في أوروبا.

وفي البداية، لم تتحقق الآمال التي ترمز إليها الأمم المتحدة في أوروبا. فخلال الحرب الباردة، كانت أوروبا مقسمة وكان مجلس الأمن مشلولا في أغلب الأحيان، فيما استمرت العديد من الصراعات في جميع أنحاء العالم. بيد أن الانقسامات في أوروبا ظلت مجمدة. ولكن من المفارقات، أنه في نفس اللحظة التي انتهت فيها الحرب الباردة، عاد النزاع إلى أوروبا، مع اندلاع حروب جراء تفكك يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي.

وكانت ردود فعلنا الأولية بطيئة جدا. وكان علينا أن نتعلم من جديد كيفية التعامل مع أزمات اللاجئين والتحديات الإنسانية وجرائم الحرب والكراهية العرقية وتبدل خطوط

التراع. وفي غرب البلقان، بدأنا في نهاية المطاف في تحقيق النجاح بفضل الجهود المنسقة التي بذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وبطبيعة الحال، الأمم المتحدة، ومجلس الأمن التابع لها، والذين عملوا مجتمعين. وتتجه المنطقة الآن نحو مستقبل أفضل. ولدى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الآن أدوات أفضل بكثير للتعامل مع أزمات من هذا النوع.

ولكن في أجزاء أخرى من أوروبا، تستمر نزاعات كثيرة جدا: في أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وناغورني كاراباخ، ويجب أن تكون الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون هناك في طليعة جهود تسوية التراعات.

وتولت ألمانيا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٦، حيث ركزت بوجه خاص على تسوية التراعات. وسعينا إلى تعزيز الأشكال القائمة لحل التراعات والإسهام في بناء الثقة وتحسين حياة السكان المتضررين من التراعات. وبصفتنا عضوا في المجلس الرئاسي الثلاثي لمنظمة الأمن والتعاون حاليا، سنواصل تقديم دعمنا الكامل للرئاسة النمساوية للمنظمة. وبعد مرور سنة على رئاستنا لأكبر ترتيب إقليمي بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمكنني أن أؤكد، إن كان ثمة حاجة لتأكيد، أن المنظمة مهيأة جيدا وبشكل خاص لدعم تسوية التراعات في أوروبا. ولكن تجربتنا تشير أيضا إلى أننا بحاجة إلى مواصلة تطوير قدرات منظمة الأمن والتعاون طوال دورة التراع بأكملها، ومنح مركز قانوني دولي للمنظمة وتمكينها من استيفاء إمكاناتها. ونحن أيضا بحاجة إلى مواصلة تعميق التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة.

وقد صبغ عام ٢٠١٤ مصطلح ”التراعات في أوروبا“ بسمة جديدة، ألقت بظلال من الشك على المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، ولا سيما حظر استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إنه يجري انتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا، ولا سيما وبشكل لافت نتيجة الضم غير الشرعي للقرم. وفي شرق أوكرانيا، تستمر انتهاكات عديدة لوقف إطلاق النار بشكل يومي. وتوجد بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان، لكنها تواجه عقبات كثيرة. ومن الضروري أن تتمتع البعثة بحرية كاملة في الحركة في أنحاء منطقة العمليات المقررة لها.

وفي يوم السبت الماضي، في إطار مؤتمر ميونيخ الأمني وإلى جانب أصدقائنا وزملائنا الفرنسيين والروس والأوكرانيين، اجتمعنا مرة أخرى بصيغة نورماندي لمناقشة كيفية تعزيز خطة مينسك. وفرنسا وألمانيا لا تزالان ملتزمتين تماما ببذل جهود دبلوماسية وبدعم العملية الجارية في إطار صيغة نورماندي.

فعلى الرغم من جميع الصعوبات، توفر اتفاقات مينسك خارطة الطريق الوحيدة للتوصل إلى حل سلمي للصراع. ويتجلى الهدف النهائي في استعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستعادة سيطرتها على حدودها الخارجية، مع الاحترام الكامل لحقوق الأقليات. وعلى جميع الأطراف الالتزام بالاتفاقات، والأهم من ذلك، يتعين على جميع الأطراف وقف التصعيد العسكري.

إنه ينبغي حل التراعات الأخرى في أوروبا، في جورجيا وفي مولدوفا وناغورني كاراباخ، على أساس القانون الدولي والتزامات منظمة الأمن والتعاون. وفي جورجيا وناغورني كاراباخ بوجه خاص، فإن تلك التراعات ليست مجمدة ولكنها تواصل حصد الأرواح وتهديد أمننا وحرمان السكان المتضررين من فوائد التنمية السلمية.

وعلى وجه الخصوص، نحن نحترم تماما وندعم السيادة والسلامة الإقليمية غير المجزأتين لجورجيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. كما نشجع جميع أصحاب المصلحة في مباحثات جنيف الدولية، وهي جهد حقيقي للعمل بروح

الفريق من جانب منظمة الأمن والتعاون والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، على تقديم تنازلات ورفع مستوى الثقة من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة. ويجب ألا نتوانى في جهودنا الرامية لحل تلك الأزمات. وألمانيا على أهبة الاستعداد للإسهام في الوصول إلى تلك الغاية.

أود أن أختتم كلمتي بثلاث نقاط. أولا، فيما يتعلق بالعمل الشاق والدؤوب لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار والتعمير بعد انتهاء النزاع، فإن التعاون الوثيق بين جميع الأطراف الفاعلة، ومن بينها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أمر جوهري. وتتصدر منظمة الأمن والتعاون، بما لديها من خبرة ومصداقية، حاليا الجهود المبذولة لحل النزاعات في أوروبا. ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل بروح التعاون والوحدة، وذلك شرط أساسي للعمل الفعال وهو المبرر الوحيد للثقة التي يضعها ميثاق الأمم المتحدة فيه. ثالثا، نحن بحاجة إلى العودة إلى المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. ونحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى، في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم، إلى صون وتعزيز النظام الدولي المتعدد الأطراف القائم على القواعد والذي تجسده الأمم المتحدة. وستواصل ألمانيا العمل بلا كلل من أجل هذه القيم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أبدأ بالتعبير عن خالص التعازي للاتحاد الروسي بعد الوفاة المفاجئة للسفير تشوركين يوم أمس.

ونشكر أوكرانيا على عقد جلسة اليوم. إن النزاعات المستمرة أو التي طال أمدها في أوروبا تحول دون إيجاد مجال مشترك للأمن والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء القارة. وفي ضوء هذه الحالة، فإننا نقدّر التعاون المثمر القائم في سياقات مختلفة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمعالجة النزاعات التي لم تُحل وما خلفته من آثار.

لقد أدى الضم غير الشرعي للقرم من جانب الاتحاد الروسي والنزاع في شرق أوكرانيا إلى حدوث أزمة كبيرة في أوروبا. وشهدنا خلال الأسابيع الأخيرة تصاعدا في انتهاكات وقف إطلاق النار. وأدى الصراع في الجزء الشرقي من البلد إلى مقتل قرابة ١٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم العديد من المدنيين.

وتحيط سويسرا علما بقلق بعدم احترام الأطراف حتى الآن لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتؤدي الأساليب المتبعة في القتال إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين وتدمير المرافق اللازمة لبقائهم على قيد الحياة. والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في منطقة الصراع محفوفتان بالمخاطر. وترى سويسرا أن إظهار مزيد من الإرادة السياسية أمر لا غنى عنه لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في إطار مجموعة الاتصال الثلاثية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي إطار صيغة نورماندي، بما في ذلك التفاهم الذي تم التوصل إليه في ١٨ شباط/فبراير في ميونيخ. وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بوقف إطلاق النار والالتزامات الأخرى الواردة في اتفاقات مينسك.

فيما يتعلق بجورجيا، تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون المشاركة في تيسير مباحثات جنيف الدولية، التي تشكل مثالا جيدا للتعاون الفعال بين هذه المنظمات الثلاث. وفي الواقع، أتاحت المناقشات مؤخرا استئناف آلية غالي لمنع الحوادث ومواجهتها بعد أربع سنوات من الانقطاع.

لقد شهدت ناغورنو كاراباخ تصاعدا في العنف في نيسان/أبريل من العام الماضي. وقد ساعدت دبلوماسية ما بعد

الأزمة على عدم استخدام القوة على نطاق واسع. غير أنه لا تزال هناك انتهاكات متواترة جدا لوقف إطلاق النار. ويواصل الرئيسان المشاركان لمجموعة مينسك بذل قصارى جهودهما لمنع تفاقم الحالة. وتعتقد سويسرا أن تكثيف وتنظيم مفاوضات للتوصل إلى تسوية شاملة يمكن أن يمهد السبيل للتوصل إلى حل سلمي.

وفيما يتعلق بعملية حل نزاع ترانسنيستريا، تمكنت الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حزيران/يونيه الماضي من استئناف مفاوضات ٥ +٢ الرسمية بعد انقطاع دام عامين. وقد أعادت الأطراف تأكيد استعدادها لعقد اجتماعات منتظمة، ونحن نشيد بالتزامها.

وفي غرب البلقان، أثر عدد من الحوادث الأخيرة في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، مثل تشغيل قطار من بلغراد إلى شمال كوسوفو. وهذه التوترات تثير القلق. وترحب سويسرا بالالتزام الذي أبدته السلطات في بلغراد وبريشتينا، بغية مواصلة المحادثات في بروكسل في إطار الحوار الرفيع المستوى لتطبيع العلاقات، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة لسويسرا، فإن تكثيف الحوار بين الأطراف بشأن مسألة قبرص أمر مشجع. ونشكر الأمم المتحدة على التزامها بالمساعدة في إيجاد حل لتلك المسألة. وقد استضافت سويسرا، حتى الآن، عدة جولات من المفاوضات في مون بيليرن وجنيف، ونحن مستعدون لمواصلة جهودنا لدعم العملية.

وأود أن أشدد على أربع سبل يمكن بها للأمم المتحدة الاستجابة للتراعات في أوروبا.

أولا، ينطبق المفهوم المتمثل في أن الحفاظ على السلام يوفر نهجا شاملا جديدا لمعالجة التراعات على أوروبا كذلك. وعلى الرغم من أن المفهوم التقليدي يرتبط ببناء السلام، وقبل كل شيء، بحالات ما بعد انتهاء التراع فإن السلام الدائم يشمل الدورة الكاملة للتراعات.

ثانيا، إن الأمم المتحدة أقدر على توفير الخبرات العالمية المتصلة بالحفاظ على السلام العالمي التي يمكن أن تكون مفيدة لأوروبا. وقد أصدر الأمين العام تقريرا (A/70/328)، في ٢٠١٥، لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لبناء قدرات الوساطة. وفي أوروبا وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحدتها الخاصة لدعم الوساطة، بدعم كبير من سويسرا.

ثالثا، تملك الأمم المتحدة خبرة هائلة في مساعدة الناس المتضررين من التراعات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي لا تزال تضطلع بدور رئيسي. فيجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحد من معاناة السكان المتضررين من التراع.

رابعا، ظلت الأمم المتحدة تعمل للعديد من السنوات مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. وستكون خبرتها مفيدة في مجالات الإنذار المبكر ونشر البعثات السياسية الخاصة. وتعتقد سويسرا أنه يجب تعزيز الدبلوماسية الوقائية، ويجب أن تستفيد منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من تجربة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أعرب عن حزن الحكومة البرازيلية على وفاة السفير فيتالي تشوركين. ونتقدم بتعازينا إلى أسرته وإلى حكومة وشعب الاتحاد الروسي، وكذلك لموظفي البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. إننا جميعا سنفتقد كثيرا السفير تشوركين، الذي كان دبلوماسيا مرموقا، وصديقا حميما.

وأشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وأشكر الأمين العام، السيد زانيير والسيدة شميد على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن النزاعات التي تطاول أمدها في أوروبا مؤخرا تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره. إنها تهدد الاستقرار الإقليمي والسلام والأمن الدوليين. بدأت حربان مدمرتان باشتباكات طفيفة في القارة الأوروبية، وسرعان ما أصبحتا اختلالات نظمية. وقد أنشئ هذا المجلس وهذه المنظمة تحديدا لتفادي مأساة أخرى بهذه الأبعاد.

وكما يبين لنا التاريخ، فإن الاستقرار في البلقان يظل تحديا وهدفا هاما. وتلتزم البرازيل التزاما قويا بالمحافظة على الاستقرار في البوسنة والهرسك وقد أيدت جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الدولة على الصعيد الوطني، مع الحفاظ على حقوق وامتيازات جميع الكيانات الطائفية. يجب معالجة التوترات الأخيرة المتعلقة بجمهورية صربسكا في سياق التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام في البلد، بدعم كامل من المجتمع الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

كما تعيد البرازيل تأكيد اعتقادها بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر الإطار المناسب لتسوية تفاوضية يمكن أن تعالج التوترات في كوسوفو. إننا على ثقة من إمكانية التوصل إلى حل عادل ومشروع تحت رعاية مجلس الأمن من خلال دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمنظمات الإقليمية، ونشجع استمرار الحوار بين بلغراد وبريشتينا، واضعين في الاعتبار أكثر التهديدات إلحاحا التي وردت في تقرير الأمين العام الأخير عن البعثة (S/2016/901).

وقد أعربت البرازيل عن قلقها البالغ إزاء خطورة الحالة في أوكرانيا منذ المراحل المبكرة للأزمة. ونشعر بانزعاج خاص إزاء تصاعد الأعمال العدائية منذ كانون الثاني/يناير، بالنظر إلى آثارها الإنسانية وعواقبها المحتملة. وتجدد البرازيل دعمها للحل السلمي الذي تمثله ترتيبات مينسك، كما أيدها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) وتحث جميع الأطراف على تنفيذها تنفيذا كاملا، علاوة على مواصلة المشاركة في محادثات بناءة تأخذ التنوع في الحسبان وتحترم حقوق جميع الأوكرانيين، بمن فيهم الأقليات. كما ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

وتتوقع البرازيل إمكانية حل الأزمة في جورجيا سلميا في أقرب وقت ممكن. ونعتقد، في ذلك الصدد، أنه ينبغي لجميع الأطراف اتخاذ تدابير لبناء الثقة ومبادرات لتعزيز التعاون، لا سيما في إطار عملية جنيف.

وفيما يتعلق بالنزاع في ناغورنو كاراباخ، نكرر تأييدنا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولعملية السلام التي تجريها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونحث جميع الأطراف على تعزيز الحوار من أجل التوصل إلى تسوية.

وفي قبرص، ترحب البرازيل بتجديد الجهود من جانب كلا الطرفين لتكثيف المفاوضات الدبلوماسية في السعي إلى حل دائم. وقد رحبنا بعقد مؤتمر جنيف في كانون الثاني/يناير، بمشاركة الأمين العام، وكذلك اجتماع السيد نيكوس أناستاسياديس والسيد مصطفى أكنسي بالمستشار الخاص إسبن بارث إيدي. ويحدونا الأمل في أن تمهد تلك الروح البناءة الطريق إلى سلام مستدام بعد عقود من الجمود. وفي هذه المرحلة المتقدمة والواعدة من الحوار السياسي، ينبغي لكلا الجانبين إظهار المرونة والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تصبح عقبات في طريق العملية ككل.

لقد صمم ميثاق الأمم المتحدة خصيصا لتوفير أدوات لتفادي تكرار الحروب. وقد دأبت البرازيل على احترام الميثاق، بما في ذلك مبادئه المتمثلة في التسوية السلمية للنزاعات

واحترام السلامة الإقليمية للدول. وينبغي لنا أن نحترم ذكرى جميع الذين قضوا في النزاعات المروعة قبل إنشاء الأمم المتحدة، في أوروبا وفي أماكن أخرى. ولهذا المجلس دور محوري في مساعدة جميع الدول الأعضاء على ألا تنسى الدروس التي علمنا إياها التاريخ منذ وقت ليس بالبعيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): بالأمس توفي فيتالي إيفانوفيتش تشوركين. لقد كان دبلوماسيا روسيا قياديا ورمزا كبيرا في مجلس الأمن، مثل بلده بطريقة ناضجة لأكثر من عقد من الزمن. إننا ننعى فقدان زميل وصديق. ونقدم تعازينا إلى أسرته وأصدقائه. ونحن ممتنون لأعضاء مجلس الأمن على عبارات التعازي التي أعربوا عنها فيما هو خسارة لنا جميعا. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن رئيس مجلس الأمن لم يغتنم هذه الفرصة لإحياء ذكرى عميد سلك دبلوماسيي مجلس الأمن ببيان من الرئيس، على النحو الذي كان يمكن أن يكون مناسبا.

واليوم قد يعتقد المرء أن موضوع النزاعات في أوروبا ينبغي أن يكون قد أصبح أمرا سخيفا باليا منذ وقت طويل، ولكن الحقيقة أنه ما زال واقعا مشؤوما. ويبدو أننا قد نسينا الدروس المروعة للحربين العالميتين اللتين اندلعتا في القارة الأوروبية تحديدا. ويحدونا خالص الأمل في ألا يكون هناك أعضاء في الأمم المتحدة يتوقون إلى الحرب، وأن نكون جميعا معنيين بتعزيز الحوار الدولي وتحسين التفاهم بين الأمم. ولطالما كان الأمر كذلك، فلماذا أخفقنا في جعل مناقشات المجلس المتعلقة بسبل إيجاد السلام أكثر من مجرد فرصة أخرى لممارسة الضغط العلني وإطلاق الاتهامات المتبادلة المحرجة؟ وفي رأينا أن السبب وراء ذلك هو أننا فقدنا اليوم كما يبدو واضحا بعد مضي سبعة عقود على الحرب العالمية الأخيرة، الشعور بإمكانية حدوث كارثة عالمية عسكرية أخرى. ولا ريب أنها إن حدثت في هذا الوقت ستكون الأخيرة في تاريخ البشرية. ولطالما تقاعسنا كثيرا بثقتنا المفرطة في التعويل على الآليات الرامية إلى منع حدوث الكارثة الكبرى من صنع الإنسان، وتقاعسنا أيضا بثقتنا المفرطة في سلامة الحس وغريزة حفظ النوع. ولكن للأسف، فإن التاريخ يعلمنا أن هذه الآليات لا تجدي نفعا في ظروف الاغتراب المتبادل والافتقار حتى إلى الحد الأدنى من الثقة أو الاستعداد للتنازل، وحيثما كان هناك اتجاه إلى شيطنة خصومنا. ولن تستطيع تلك الآليات منعنا من الانزلاق إلى نزاع عالمي ما دمنا نؤمن باحتكار الحقيقة والإحقاق، وهو احتكار لا بد أن يكون لنا وحدنا وليس لخصومنا أبدا بحكم تعريفه. ولن تكون تلك الآليات فعالة ما لم تتحل القوى العالمية الكبرى وقادتها بالشجاعة الأدبية للشروع في محادثات مباشرة ة فيما بينهم بشأن مسؤوليتهم المشتركة عن منع حدوث مواجهة عالمية جديدة سواء كانت باردة أم خلاف ذلك. وإن لم تكن مسؤولية عن إلغاء حق الطرف الأقوى في السياسة العالمية، فإننا مسؤولون على الأقل عن تكييف ذلك الحق المزعوم بطريقة تتسق مع الاعتبارات الإنسانية وقيم التضامن والتعاطف.

وما أشد حاجة العالم اليوم، بمن في ذلك ممثلوه في الأمم المتحدة – إلى إجراء مناقشات موسعة جديدة بشأن مبادئ مستقبل التعايش بين البلدان والشعوب. ويقينا أنه يجب أن تتطرق مناقشة كهذه إلى النزاعات في أوروبا وإلى تدابير بناء الثقة العسكرية والأمنية. وكما كان الحال قبل ٤٠ عاما عندما كانت هناك حاجة إلى عملية هلسنكي لنزع فتيل التوتر والحد من شدة العداء، فإن هناك حاجة ماسة اليوم إلى اتخاذ إجراءات مماثلة مرة أخرى الآن للتغلب على حالة الاغتراب العالمي. ومن الضروري الآن إجراء محادثات صريحة عالمية جديدة. ونرى أيضا أن هناك حاجة ملحة إلى حوار صريح

موجه نحو تحقيق النتائج – وليس لأغراض شكلية فحسب – في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن أسباب أزمة المسؤولية الدولية وسبل التغلب عليها. ولسنا بحاجة إلى محادثات سرية أو أي من أساليب الدعاية في وسائط الإعلام أو تبادل القرارات أو مؤتمرات القمة الاحتفالية التي تعقد مرة كل خمس سنوات. بل نحن بحاجة إلى اجتماعات منتظمة لأكثر قادة العالم تحليا بالشجاعة والمسؤولية بهدف وضع القواعد الجديدة لعالم متعدد الأقطاب. ويتعين علينا أيضا إيجاد سبل لضمان الاحترام المتبادل لمصالح بعضنا بعضا والتسليم بالتنوع وتباين الطرق المؤدية إلى تطوير الحضارة الإنسانية.

وإن لبيلاروس سجلا محايدا موثوقا به في المشاركة في مثل هذه العمليات. ويرحب بلدنا بالاتصالات الدولية. والبيلاروسيون، بوصفهم دعاة ومنظمين للحوار الدولي غير المنحاز، على استعداد لمواصلة الاضطلاع بهذا الدور بفعالية وحسن نية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لإستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أتقدم بأحر التعازي إلى وفد الاتحاد الروسي في وفاة السفير فيتالي تشوركين.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الأوكرانية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت اليوم بشأن موضوع هام للغاية. وإنه لواقع قاس أن نشهد في كثير من أنحاء العالم إما نزاعات ناشئة أو مستعرة أو خاملة. ويتعين علينا مواجهة ذلك الواقع في أوروبا. وتشكّل النزاعات الدائرة وتلك التي طال أمدها في أوروبا خطرا على الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمناطق، علاوة على الحيلولة دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتسمى هذه النزاعات أحيانا بالنزاعات ''الخاملة'' وهي تسمية خاطئة فيما يبدو. وكما شهدنا للأسف مرارا وتكرارا، فإن من الممكن أن تندلع هذه النزاعات بكل سهولة. غير أن عملية تسوية النزاعات وليست النزاعات بحد ذاتها هي التي تبدو خاملة.

وندرك جميعا أن حظر استخدام القوة واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء يكمنان في صلب ميثاق الأمم المتحدة. وتحظى تلك المبادئ بتأييدنا القوى. وإن للمنظمات الإقليمية الأخرى ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وجه الخصوص، دورا حاسما تضطلع به في دعم النظام الدولي القائم على القواعد في أوروبا. وعلى الرغم من الضعف الذي أصاب نظام الأمن في أوروبا، إلا أنه لم يتفكك بعد. وينص النظام الحالي على أن تتقيد جميع الدول المشاركة بالمبادئ والالتزامات التي يقوم عليها، وينص أيضا على ضرورة أن تفعل جميع الدول ذلك ليس من حيث المبدأ فحسب، بل فعليا أيضا.

ويتعين علينا إيجاد حل للنزاع في أوكرانيا. ونحن على علم تام بما يتعين القيام به هناك. ويجب الوفاء باتفاقات مينسك، فضلا عن إيجاد تسوية مستدامة في إطار أشكال التفاوض القائمة. وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية تم تغيير الحدود في أوروبا بواسطة استخدام القوة. ويجب على روسيا أن تسحب قواتها من أوكرانيا وأن تسمح لأوكرانيا لاستعادة السيطرة على حدودها وإقليمها، فضلا عن إنهاء ضمها غير الشرعي للقرم.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء ضم منطقتي تسخينفالي وأبخازيا في جورجيا. وينبغي سحب القوات الأجنبية من هذه المناطق. ويجب على روسيا أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، علاوة على المشاركة البناءة في مباحثات جنيف الدولية.

ونؤيد جهود عمليات حل النزاعات الجارية: ألا وهي جهود مجموعة مينسك الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ناغورنو – كاراباخ ومحادثات مجموعة ٥ +٢ بشأن عملية التسوية في ترانسنيستريا. وقد كان عدم إحراز تقدم في تلك الصيغ مثيرا لخيبة الأمل. ولذلك السبب فإن هناك ضرورة لإبداء الإرادة السياسية الحقة وحسن النية من قبل جميع الأطراف.

و لم يمكن ممكنا منع نشوب جميع النزاعات التي حدثت في أوروبا. ومع ذلك كان ممكنا تخفيف أثر الكثير منها في حال اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك في أقرب وقت ممكن. ونعلم جميعا أنه تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،. وعليه، يتحمل المجلس المسؤولية العظمى عن منع نشوب النزاعات والقدرة والتأهب للتصدي لها بما يكفي عند حدوثها. ومن المؤسف أنه تعيّن علينا أن نشهد في مناسبات عديدة كيف استخدم بعض أعضاء المجلس حق النقض أو هددوا باستخدامه، ما تسبب في إصابة المجلس بالشلل والعجز عن اتخاذ الإجراءات اللازمة في الحالات التي تشتد فيها الحاجة إلى اتخاذها. وقد تسبب ذلك في خسائر في الأرواح وتشريد الملايين من الأشخاص وأسفر عن معاناة بشرية لم يسبق لها مثيل.

وفي عام ٢٠٠٥ التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمبدأ المسؤولية عن الحماية. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة متى عجزت حكومة بلد ما عن الوفاء بالتزاماتها، أو حين تنتهك القواعد الأساسية للقانون الدولي. ويجب على مجلس الأمن التصدي لذلك. ولذلك السبب أعربت إستونيا عن موقفها وما تزال تؤكده في هذا الصدد. وعليه، يجب على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الالتزام طوعا وبشكل جماعي بعدم استخدام حق النقض لعرقلة إجراءات المجلس الرامية إلى منع أو إنهاء الحالات التي تشمل ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن أصدق تعازي وفد بلدي إلى البعثة الدائمة للاتحاد الروسي في وفاة السفير فيتالي تشوركين.

وبهذا التعقيب يود الكرسي الرسولي إعادة تأكيد قربه وتضامنه مع جميع الشعوب المنكوبة بالنزاعات والاعتداءات من جميع الأشكال، بما في ذلك ما يسمى بالحروب الهجينة والحالات الخاملة.

في الوقت نفسه، من واجب الدول الامتناعُ عن الأعمال التي تزعزع استقرار البلدان المجاورة والعمل معاً لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والمصالحة. وكان الكرسي الرسولي، ولا يزال، يساوره بالغ القلق من أن أوروبا، بعد مآسي الحربين العالميتين والتجربة الإيجابية للتكامل الأوروبي والتعاون الأمني، تظلّ مسرحاً لنزاعات تسبب معاناة شديدة لشعوب بأكملها، مثل تلك الدائرة في قبرص وفي البلقان وفي القوقاز.

وفيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا، الذي لا يزال يسبب قلقاً بالغاً منذ بدايته في عام ٢٠١٤، فإن الكرسي الرسولي يؤكد مرة أخرى ضرورة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنفاذ وقف إطلاق النار وتنفيذ التدابير المتفق عليها. وينبغي أن تقترن هذه الجهود بالالتزام الصادق لجميع الأطراف المعنية باحترام جميع حقوق الإنسان الأساسية واستعادة الاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، لا سيما من خلال احترام الشرعية الدولية فيما يتعلق بإقليم أوكرانيا وحدودها.

والكرسي الرسولي، من خلال تقديم المساعدة الإنسانية المباشرة إلى سكان المناطق المتضررة، يشدد على الحاجة إلى حماية المدنيين وضرورة بذل كل جهد ممكن لتجنب استمرار هذا النزاع وإيجاد حل سياسي له عن طريق الحوار والتفاوض. وفي هذا الصدد، لا يزال الكرسي الرسولي يرحب بكل جهود الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من المنظمات ذات الصلة لتعزيز السلام في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أودّ أن أعرب عن خالص تعازينا للوفد الروسي في الرحيل المفاجئ للممثل الدائم لروسيا، السفير فيتالي تشوركين. وفي هذه الساعة من الحزن والصدمة، نعرب عن خالص المواساة لأسرته وبعثة الاتحاد الروسي في نيويورك.

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم، التي تركز على النزاعات في أوروبا.

تتفق بولندا تماماً مع موقف الاتحاد الأوروبي الذي بيّنته في بداية جلستنا السيدة هيلغا شميد، الأمينة العامة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي. وأود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إننا نتشاطر تماماً التحليلات الواردة في المذكرة المفاهيمية الأوكرانية (S/2017/108، المرفق) والتي أعدت قبل هذه الجلسة. ومن المؤكد أن تحديات وتهديدات جديدة ظهرت في أوروبا في السنوات الأخيرة. والسبب الرئيسي لقلقنا هو أننا نشهد تقويض نوع جديد من التهديدات والنزاعات للهيكل الأمني الأوروبي، وهي تشكل مخاطر جسيمة للنظام القائم على القواعد. لقد طرحتَ الآن، سيدي الرئيس، سؤالاً هاماً: كيف ينبغي لنا التصدي لهذه التحديات والتهديدات؟ وأودّ أن أركز على مسائل ثلاث: المبادئ، ودور المنظمات الإقليمية، ومجلس الأمن.

أولاً، فيما يتعلق بالمبادئ، إننا نؤمن بعالم قائم على سيادة القانون وليس على قانون القوة. وقد أكد رئيس بولندا، أندجي دودا، هذا المفهوم في خطابيه أمام الجمعية العامة خلال المناقشتين العامتين السابقتين (انظر A/71/PV.9 و A/70/PV.13). ويجب علينا أن نرفض رفضاً قاطعاً أي عدوان واستخدام للقوة بين الدول. وليست أوروبا استثناء، بل ينبغي لها – بعد التركة المأساوية لحربين عالميتين – أن تكون مثالاً للتسوية السلمية للمنازعات.

إن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحرمة الحدود هي ركائز ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية. وللأسف، فإننا لم نشهد احترام هذه المبادئ الأساسية في حالات الاستفتاء والضم والاحتلال غير القانونية للقرم الأوكرانية، ولا في الأجزاء الشرقية من أوكرانيا التي تواجه العدوان والحرب المفروضة من الخارج على يد روسيا المجاورة. ونتيجة لذلك، ومنذ بداية الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤، شهدنا وقوع ١٠ ٠٠٠ قتيل وتضرر اللاجئين والمشردين داخلياً والسكان المدنيين من العمليات العسكرية. واليوم، لا يزال هناك ٣,٨ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، وفقاً لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. إن السلامة الإقليمية والسيادة الكاملة لأوكرانيا أمران أساسيان للأمن الأوروبي ومن المؤكد أننا بحاجة إلى الوقوف إلى جانبها. ولا يمكن قبول استخدام الضغوط العسكرية على طاولة المفاوضات. ويتعين تنفيذ ترتيبات مينسك تنفيذاً كاملاً وتتحمل روسيا مسؤولية خاصة في هذا الصدد. كما أننا ندعو روسيا إلى استخدام نفوذها لدى الانفصاليين لكفالة التنفيذ الكامل لالتزاماتهم.

إن منطقة أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية الجورجيتين، اللتين لا تزالا خاضعتين للاحتلال غير القانوني الروسي، هما من المناطق الأخرى التي تعاني من نزاعات طال أمدها والتي تستدعي اهتمامنا. ويجب ألا يعترف المجتمع الدولي مطلقا بأي محاولات لتغيير الحدود المعترف بها دولياً من خلال ما يسمى الاستفتاءات أو المعاهدات غير القانونية.

وهناك مبدأ آخر نرى أنه هام من المنظور الأوروبي ونود أن نبرزه اليوم، وهو حماية أفراد الأقليات العرقية والدينية. إن أوروبا تملك في آن معاً تراثاً غنياً يتمثل في التعاون وتاريخاً مأساوياً من النزاعات والتوترات القائمة على أسس عرقية ودينية. والتعايش السلمي بين مختلف الدول والأديان أمر حيوي بصورة خاصة لتحقيق الاستقرار في منطقة البلقان.

وأود الآن أن أنتقل إلى دور المنظمات الإقليمية. لقد أنشأنا في أوروبا على مدار عقود شبكة واسعة من المنظمات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، حيث يمثّل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا أبرز الأمثلة عليها. ولديها أدوات مختلفة للتسوية السلمية للمنازعات، من المشاورات والحوار والوساطة وتدابير بناء الثقة إلى بعثات المراقبين والإطار القضائي. وعندما تنشأ حالة أو نزاع، ينبغي للأعضاء أن يبذلوا كل جهد للاستخدام الفعال لهذه الآليات. وينبغي لمجلس الأمن مواصلة تعزيز علاقاته مع هذه المنظمات، ولا سيما بشأن المسائل التي يناقشها كل من المجلس والمنظمات الإقليمية.

فعلى سبيل المثال، في حالة النزاع في أوكرانيا، كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عن طريق بعثة الرصد الخاصة التابعة لها، هي المنظمة الدولية الوحيدة الموجودة في منطقة النزاع. ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها تلك المنظمة. ومن الواضح أن زيادة الوجود الدولي في دونباس الأوكرانية قد يساعد على تهدئة الحالة. ويجب أن يحظى مراقبو تلك المنظمة بإمكانية الوصول الكاملة دون عوائق كي يتمكنوا من تنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك إلى المناطق المتروعة السلاح والحدود الأوكرانية – الروسية. وتضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً بدور هام في حل نزاعات أخرى طال أمدها في ترانسنيستريا وناغورني كاراباخ.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أقول بضع كلمات عن مجلس الأمن. تعتقد بولندا أنه يمكن منع نشوب النزاعات أو تخفيف آثارها، بل ينبغي ذلك، عن طريق المشاركة السياسية والدبلوماسية المناسبة. وحيثما يظهر مجلس الأمن الإرادة السياسية ويعمل بالإجماع، يتمخّض عن ذلك نتائج جيدة. ولكن عندما يعرقل عمله استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، تبقى النزاعات دون حلّ وتستمر سنوات.

وينبغي أن نذكر مرة تلو أخرى أن امتياز العضوية الدائمة في المجلس مرتبط بحكم طبيعته بالالتزام باتخاذ إجراءات ترمي إلى تحقيق مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. ويجب ألا يؤدي حق النقض إلى جمود في المجلس بشأن المسائل الأمنية الأكثر إلحاحاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لأذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن خالص تعازينا لزملائنا في بعثة الاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة ولأسرة السيد تشوركين، الذي وافته المنية.

(تكلم بالإنكليزية)

يشكر وفد بلدي الرئاسة الأوكرانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع المهم والملح للغاية وهو النزاعات في أوروبا. نحن ممتنون أيضا للأمين العام على ملاحظاته. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تأييد بلدي الكامل لندائه من أجل السلام المؤرخ ١ كانون الثاني/يناير، وعلى

تصميمنا على المساهمة الحقيقية في الجهود المشتركة من أجل جعل هذه السنة، ٢٠١٧، سنة للسلام.

إن الامتثال الصارم لقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما التي توجه العلاقات بين الدول، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول، هما أمران ضروريان لتحقيق تلك الغاية. بيد أن هذا الهدف بالكاد يمكن تحقيقه إذا جرى تفسير تلك القواعد والمبادئ تفسيرا خاطئا، أو كانت مشروطة أو تم تنفيذها مع إبداء بعض التحفظات، هذا إن لم تهمل بشكل كامل، في حين يشار إلى بعضها للتستر على الاعتداءات والأعمال الوحشية والتطهير العرقي.

وفي نهاية عام ١٩٩١ وبداية ١٩٩٢، نالت كل من أرمينيا وأذربيجان استقلالها وحظيت باعتراف دولي. وقد تصاعدت المطالب الإقليمية الأرمنية الباطلة في بلدي لتصبح حربا كاملة بين الدولتين. ونتيجة لذلك، احتلت أرمينيا جزءا كبيرا من أراضي بلدي، بما في ذلك منطقة ناغورنو كاراباخ في جمهورية أذربيجان – هي منطقة في جمهورية أذربيجان، وليست منطقة في جنوب القوقاز، وليست في القوقاز أو في أي مكان آخر – والمقاطعات السبع المجاورة لها وهي لاتشين، كالباجار، زانجيلان، كوبادلي، جبراييل، فيزولي، أغدام، وأجزاء أخرى من البلد تفصله عنها أراض أجنبية. وارتُكبت في سياق العدوان انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية. وقد أودت الحرب بحياة عشرات الآلاف من الناس ودمرت المدن وسبل كسب العيش وأدت إلى التشريد القسري لأكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم، في حين اعتبر الآلاف من الناس في عداد المفقودين فيما يتصل بالنزاع.

ويصادف هذا الشهر مرور الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للجريمة البشعة التي ارتكبتها القوات المسلحة الأرمينية بحق المدنيين والمدافعين عن بلدة خوجالي الواقعة في منطقة ناغورنو – كاراباخ التابعة لأذربيجان. ويمثل ما حدث في خوجالي ليلة ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ أكبر مجزرة شهدها النزاع الذي دام لما يقرب ٣٠ سنة. ونتيجة للقصف المدفعي الهائل على خوجالي، ثم الهجوم والاستيلاء على البلدة، قُتل المئات من الأذربيجانيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، أو جُرحوا أو أُخذوا رهائن، فيما دُمرت البلدة تدميرا تاما. وكان هذا القتل الجماعي قد ارتكب بعد أقل من شهر من توصية مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بقبول عضوية جمهورية أرمينيا في الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، أشارت مذكرة من الرئيس إلى ”التزام أرمينيا رسمياً بتأييد مقاصد ومبادئ الميثاق التي تتضمن المبادئ المتصلة بالتسوية السلمية للمنازعات وعدم استخدام القوة“. وهذا يرد في الوثيقة S/23496 المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وفي وقت لاحق من عام ١٩٩٣، وفي هذه القاعة تحديدا، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع أربعة قرارات – القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) – حيث أدان فيها احتلال أراضي أذربيجان وأكّد من جديد احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة الحدود الدولية وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وردا على المطالب الإقليمية لأرمينيا والأعمال التي قامت بها في سياق تلك المطالب، أكد المجلس مجددا أن منطقة ناغورنو – كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة. وقد صيغت سلسلة من البيانات الصادرة عن رئاسة مجلس الأمن في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ والوثائق الصادرة عن منظمات دولية رسمية أخرى على نفس المنوال.

ومن الواضح أن قرارات مجلس الأمن تعترف بارتكاب أعمال بالقوة العسكرية ضد أذربيجان؛ وهذه الأعمال غير

قانونية وتتعارض مع حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية بما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده؛ وهي تشكل انتهاكا واضحا لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وتحديدا فيما يتعلق الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق.

وقد كلف مجلس الأمن أيضا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا – المعروفة في ذلك الوقت بالمؤتمر ــ بالقيام بجهود الوساطة من أجل تسوية الصراع، وتنفيذ تلك القرارات. وفي هذا السياق، ذكر رئيس مؤتمر مينسك، السيد ماريو رافائيلي من إيطاليا، أن الانسحاب الفوري من الأراضي المستولى عليها يشكل ”عاملا رئيسيا في ضمان أن تمضي المفاوضات السلمية قدما“. وهذا يرد في تذييل الوثيقة S/26184 المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣.

كما تجدر الإشارة إلى المواقف التي أعرب عنها في ذلك الوقت ثلاثة أعضاء دائمين في مجلس الأمن، هم حاليا الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك. وفي الجلسة ٣٢٥٨ للمجلس، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، في بيانه عقب اتخاذ القرار ٨٥٣ (١٩٩٣)، قال ممثل الاتحاد الروسي على وجه الخصوص إن مدينة أغدام الأذربيجانية تم احتلالها، على الرغم من تأكيدات من قبل ممثلين أرمن رسميين إلى الجانب الروسي بأنه لن يتم الاضطلاع بأي عمليات هجومية برية وإنهم لم ينووا الهجوم على البلدة. وفي الجلسة نفسها، صرح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بأن الاستيلاء على أغدام لا يمكن تبريره بأي ادعاء بالدفاع عن النفس، وأن ذلك العمل قد عرقل عملية السلام. وعقب اعتماد القرار ٨٨٤ (١٩٩٣) بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الذي أدان احتلال منطقة زنغلان ومدينة غوراديز، والهجمات على المدنيين وقصف إقليم أذربيجان، قال ممثل فرنسا، في جملة أمور، إن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر غير مقبول، وإن القيام بذلك لأغراض المفاوضات لا يمكن تأييده (انظر S /PV.3313).

والأمين العام، من جانبه، وضح في عام ١٩٩٤ وضوح الشمس أن

”موقف الأمم المتحدة يقوم على أربعة مبادئ ورد ذكرها في مختلف قرارات مجلس الأمن. المبدأ الأول هو السلامة الإقليمية لأذربيجان. والمبدأ الثاني هو حرمة الحدود الدولية؛ والمبدأ الثالث هو عدم جواز استعمال القوة لحيازة الأراضي؛ والمبدأ الرابع هو الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية من الأراضي المحتلة في أذربيجان.“

وهذا من الوثيقة SG/SM/5460 المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

والمؤسف أن مطالب مجلس الأمن الرئيسية لم تنفذ حتى الآن، وأن جهود الوساطة التي أجريت على مدى أكثر من ٢٠ عاما في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تسفر عن نتائج بعد. ولا شك أن استمرار أرمينيا في احتلالها العسكري لأراضي أذربيجان لن يكون ممكنا دون الشعور بالإفلات من العقاب الذي تتمتع بها على الرغم من استمرار انتهاك القانون الدولي. وكنتيجة مباشرة لذلك، ما فتئت أرمينيا تعرقل عملية تسوية النزاعات، وفي الوقت نفسه ترفض بدء مفاوضات ينصب محور تركيزها على إحراز النتائج، بينما تلجأ بانتظام إلى مختلف الاستفزازات لتصعيد الوضع على خط الجبهة، وتسعى إلى توطيد الوضع الراهن من خلال تعزيز الحشد العسكري في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها لتغيير الطابع الديموغرافي والثقافي والمادي.

إن محاولة أرمينيا الاستفزازية الأخرى يوم أمس تنظيم ما يسمى الاستفتاء الدستوري في منطقة ناغورنو كاراباخ في أذربيجان، وتغيير الاسم الجغرافي لجزء من الإقليم المعترف بها دوليا لبلدي في انتهاك للقانون الدولي، والدستور والتشريعات في أذربيجان، والمبادئ والإجراءات الدولية لتوحيد الأسماء

الجغرافية المعمول بها في إطار الأمم المتحدة، يشهدان بوضوح على سياستها لضم أراضي أذربيجان وعدم رغبتها في السعي لتحقيق السلام.

واتحد المجتمع الدولي مرة أخرى من أذربيجان رفضا لهذا الإجراء ونتائجه باعتبارها باطلة ولاغية.

ويشكل وجود القوات المسلحة لأرمينيا في الأراضي المحتلة في بلدي السبب الرئيسي للتوترات ووقوع الحوادث على الخط الأمامي والعقبة الرئيسية أمام التوصل إلى تسوية سياسية للتراع. وأظهر التصعيد الذي أثارته أرمينيا في نيسان/أبريل ٢٠١٦ أنه لا يمكن استدامة الوضع الراهن. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنه، منذ اليوم الأول ذاته للتراع، تنفذ عمليات قتالية حصرا داخل أراضي بلدي، ومعظمها في وسط أذربيجان، مما أثر على السكان المدنيين والهياكل الأساسية.

وفي إعلانها المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الصادر ردا على الاستيلاء على الأراضي الأذربيجانية، فإن البلدان التسعة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

> ”تدين أعمال النهب والحرق وتدمير القرى والبلدات، التي لا يمكن تبريرها تحت أي معايير للسلوك المتحضر“ (S/26718، صفحة ٣).

ولا تزال السياسة نفسها متبعة حتى الآن. ونتيجة لهجمات أرمينيا في نيسان/أبريل الماضي، تعرضت للقصف ٣٤ بلدة وقرية في أذربيجان على طول الخط الأمامي، مما أدى إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين والجنود وإلى تدمير الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك المساكن والمدارس ورياض الأطفال، أو إلحاق أضرار كبيرة بها.

وفي تقريرها للتقييم المقدم في أيار/مايو ٢٠١٦ عقب زيارة إلى المناطق المتضررة في أذربيجان، خلصت بعثة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن القرى الأذربيجانية على طول خط التماس ظلت تتعامل مع الانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار على مدى الأعوام الـ ٢٠ الماضية، ومنذ بداية نيسان/أبريل ٢٠١٦، تغير الوضع بشكل أساسي بسبب استخدام أنواع جديدة وثقيلة من المعدات العسكرية، مما ألحق أضرارا بالمستوطنات الأذربيجانية الواقعة خلف الخطوط الأمامية.

وعلى قيادة حكومة أرمينيا أن تدرك أن الاحتلال العسكري لإقليم دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة لا يمثل حلا، وأن اعتمادها على الوضع الراهن ينم عن سوء تقدير خطير. ومن الواضح أن هذه السياسة لا تخدم المصالح والتطلعات الحقيقية ورفاه الشعب الأرميني وتضر بها. ولن تتنازل أذربيجان إطلاقا عن سلامة أراضيها أو حقوق وحريات مواطنيها التي انتهكت انتهاكا صارخا نتيجة للعدوان.

ولن يكون تحقيق السلام والأمن والاستقرار ممكنا، أولا وقبل كل شيء، إلا بإزالة آثار احتلال أرمينيا، مما يكفل إنسحاب قواتها المسلحة فورا، وبدون شروط وبشكل كامل من أراضي أذربيجان، واستعادة سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وضمان حق الأذربيجانيين المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم وتنفيذ هذا الحق. وهذا ما يطالب به القانون الدولي ومجلس الأمن، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستعاضة عنه بشبه التدابير، التي تتخذ تحت أية ذريعة، وتقدم بوصفها حلا وسطا أو تستخدم كورقة مساومة في عملية تسوية التراع.

إن أذربيجان، بوصفها بلدا يعاني من احتلال أراضيه ومن التشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنيه، هي الطرف الأكثر اهتماما بالتوصل في أقرب وقت إلى تسوية سياسية للتراع، من شأنها أن تضمن تحقيق السلام والعدالة والتنمية في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا): (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر أيضا أشكر الأمناء العامين على إبدائهم، من خلال مشاركتهم، التزاما قويا بالمسألة قيد النظر.

وفيما يلي صيغة مختصرة لملاحظاتنا. وسيجري تعميم النص الكامل.

وليس سرا أن هذا ليس هو العالم والحالة الراهنة التي كنا نأمل أن نواجهها بعد ٢٥ عاما من انتهاء الحرب الباردة. وتهدد النزاعات في أوروبا وحولها السلام والاستقرار الدوليين. وينبغي أن يعالج هذا الأمر مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف بصون السلام والأمن الدوليين. ونؤيد أية مناقشة للتحديات الماثلة أمام القيام بذلك، بما في ذلك في إطار هذه الصيغة. ولكن أولا، وكما فعلت الوفود التي تكلمت قبلنا، أود أن أسجل بإيجاز موقفنا إزاء هذه النزاعات.

وتؤيد تركيا بيان منظمة التعاون الإسلامي الذي سيدلي به ممثل أوزبكستان بشأن نزاع ناغورني كاراباخ. ولا يزال النزاع يمثل أهم عقبة أمام تحقيق السلام والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب القوقاز. وستواصل تركيا، بوصفها عضوا في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل وعملي للنزاع بالوسائل السلمية وباحترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية.

ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للحالة في أوكرانيا، بما في ذلك القرم، على أساس سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والقانون الدولي. ولا يزال التقيد التام لجميع الأطراف باتفاقات مينسك السبيل الوحيد للمضي قدما. وتركيا لا تعترف بالضم غير المشروع للقرم ولن تعترف به. ونولي اهتماما خاصا لتحقيق الأمن والتنمية لتتار القرم.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل يقظا إزاء التحديات المحتملة التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن في منطقة البلقان.

وتؤيد تركيا تأييدا تاما سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وسنسهم في أي مسعى يؤدي إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية. ومن الناحية الأخرى، فإن أي خطوة من شأنها عرقلة سلامة أراضي جورجيا وسيادتها لن تكون موضع ترحيب.

وبطبيعة الحال، فإن لكل نزاع خاصيته الفريدة، ولذلك السبب كثيرا ما تكون الآراء وأوجه التشبيه فيما بينها مضللة، ولكنها ليست مفيدة إطلاقا. وبالرغم من ذلك، كانت هناك عبارات وافية للتشجيع والدعم من الوفود لعملية تسوية المسألة القبرصية. ويسعدنا للغاية أن نحيط علما بهذه العبارات. وغني عن القول إن تركيا، بوصفها الوطن الأم والضامن، ملتزمة تماما بالجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للمسألة القبرصية من شأنها أن تحقق قيام اتحاد ذي مجلسين وذي طائفتين، على أساس المساواة السياسية بين الجانبين. ونأمل أن تغتنم أحدث فرصة لإقامة دولة شراكة جديدة في الجزيرة، وأن تختتم مسألة قبرص بدون مزيد من التأخير. ونعتقد أن من شأن التوصل إلى تسوية في قبرص أن يسهم أيضا في تحقيق السلام والاستقرار والتعاون في شرق البحر الأبيض المتوسط والمنطقة الواسعة.

كما نود أن نسهم في المناقشة بتبادل الآراء والتوصيات بشأن المسألة الواردة في المذكرة المفاهيمية للرئيس (S/2017/108، المرفق). وفي معظم الحالات، تستمر النزاعات المزمنة بسبب انعدام الإرادة على الأقل من جانب أحد أطراف النزاع. ولكن مشكلة الافتقار إلى الإرادة السياسية لا تقتصر على أطراف النزاع؛ وهي تمتد لتشمل كل عضو من أعضاء مجلس الأمن. ويحظى المجلس بالولاية اللازمة وبمعظم الأدوات لمنع نشوب النزاعات وإدارتها. ومع ذلك، وفي معظم الحالات،

ينشأ العجز عن اتخاذ إجراء من تهديد أحد الأعضاء باستخدام حق النقض (الفيتو) أو استخدامه.

ولذلك السبب فإن مجلس الأمن بحاجة إلى الإصلاح. وتؤيد تركيا، بوصفها عضوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، وضع نموذج يتوخى زيادة عدد أعضاء المجلس المنتخبين وحدهم. ولكن التهديد باستخدام حق الفيتو مسألة ملحة على نحو يتجاوز مناقشة الإصلاح. وهي وثيقة الصلة بأساليب عمل المجلس بشكله الحالي. ونؤيد المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق الفيتو أو الفيتو السلبي، كما هو الحال في حالات الفظائع الجماعية.

ويسهم تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في صون السلام والأمن. إن التدابير الأخرى التي بوسعها أن تساعد المجلس على تحسين الاستجابة للتراعات يمكن أن تشمل، في جملة أمور، المحافظة على التوازن السليم بين المناقشات المواضيعية والحالات الخاصة بتراعات محددة؛ وإعادة النظر في نظام القائم بالصياغة بغية زيادة التفاعل فيما بين أعضاء المجلس، ولا سيما مع الأعضاء غير الدائمين؛ واستخدام الأدوات المتاحة، مثل البعثات الزائرة، بمزيد من الكفاءة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتشكل معالجة العقبات التي تعوق قدرة المجلس على أداء أهم مهامه الأساسية ضرورة ملحة. ونعتقد أن مناقشة اليوم كانت مثمرة في مساعدتنا على فهم طابع هذه العقبات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر خالص تعازينا لوفد الاتحاد الروسي في وفاة السفير تشوركين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن التعازي القلبية لأسرة السفير فيتالي تشوركين وأصدقائه وزملائه في البعثة الروسية في وفاته. لقد كان السفير تشوركين زميلا يحظى باحترام كبير وكان يسعى لإيجاد حلول عبر التوافق باستخدام حنكته الدبلوماسية الكبيرة. وكنت أقدر دائما محادثاتنا. لقد فقدنا صديقا ودبلوماسيا استثنائيا. فلترقد روحه في سلام.

يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي: أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج.

شهدت أوروبا الكثير من التراعات، ولكنها شهدت أيضا تعاونا غير مسبوق. وكان مما كفل استتباب السلام في معظم أنحاء أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وجود هيكل أمني قوي وشامل وجامع، يضم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومجلس أوروبا. ويجب على الأمم المتحدة التعاون بصورة وثيقة مع جميع أولئك الشركاء من أجل معالجة التراعات الجارية ومنع نشوب نزاعات أخرى في المستقبل. ومع ذلك، فإن أوروبا تواجه الآن تحديات خطيرة ومحاولات لتقويض هذا النظام القائم على القواعد. وعدوان روسيا على أوكرانيا، كما يتضح في انتهاكاتها المستمرة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والضم غير الشرعي للقرم وسيفاستوبول، يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

وباستثناء الدور الفريد الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، فإن الجهود الدولية غير كافية. ونحن ندعو مجلس الأمن والأمين العام والأمم المتحدة بأسرها إلى تقييم ما يمكن القيام به من عمل إضافي لاستعادة أمن أوكرانيا واحترام سيادتها ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. إننا يجب أن نرى اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ اتفاقات

مينسك. ونثني على الجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي وندعمها تماما.

إن سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية تواجهان تهديدا خطيرا، وذلك في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وندعو إلى السماح للآليات الدولية لحقوق الإنسان بدخول منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الانفصاليتين في جورجيا. وفي العديد من النزاعات، يجري عرقلة قيام المنظمات المتعددة الأطراف بدورها. وفي أبخازيا، تم إنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا و لم تُتح للمؤسسات الأخرى إمكانية الوصول بشكل مُجد. ولا بد أن مباحثات جنيف الدولية أن تستمر، ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ناغورني كاراباخ.

تشارك الأمم المتحدة مشاركة مباشرة في قبرص منذ بداية النزاع. وأسفرت المساعي الحميدة للأمين العام ودعمه الراسخ الآن عن إيجاد آفاق حقيقية لإحراز تقدم فعلي. ونحن نشيد بتركيزه على الدبلوماسية من أجل إحلال السلام. وما زلنا مقتنعين بأنه عندما يُسمح لمجس الأمن بالوفاء بولايته، فإنه يمكن أن يؤدي دورا هاما في منع نشوب النزاعات وفي تعزيز نظام دولي قائم على القواعد.

كما تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور فريد في مولدوفا. ويبرهن استئناف مفاوضات ٥ +٢ بشأن ترانسنيستريا على قيمة نهج الخطوات الصغيرة الذي تقوده المنظمة. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تدخل المجتمع الدولي بنجاح لمساعدة السلطات الوطنية بعد إنذار مبكر من المفوض السامي للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون، الأمر الذي حال ربما دون نشوب نزاع أوسع. إن درهم وقاية خير من قنطار علاج. وفي كوسوفو والبوسنة والهرسك، يوفر الوجود النشط للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون والناتو وغيرهم الأمن وييسر المصالحة بين الشعوب. فالتعاون الإقليمي هو مفتاح التنمية والازدهار.

ستواصل بلدان الشمال الأوروبي الترويج للمشاركة الفعالة للمرأة ولخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أينما عُقدت مناقشات بشأن السلام والأمن. ونحث المجلس على العمل لضمان أن تشكل المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من عمله، لأنها تزيد من الشرعية ومن إمكانات تحقيق السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق مواساة ليختنشتاين للوفد الروسي في وفاة السفير تشوركين. وقلوبنا مع زوجته وأسرته وكذلك مع أصدقائه وزملائه في البعثة الروسية.

ترحب ليختنشتاين بالمناقشة المفتوحة اليوم بشأن النزاعات في أوروبا، وتود أن تشكر وزير الخارجية بافلو كليمكن على حضوره هنا في وقت سابق اليوم.

بعد الحرب العالمية الثانية، التي اشتعلت شرارتها في أوروبا، شهدت منطقتنا نجاح التكامل السياسي والاقتصادي ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشكل عنصرا هاما من عناصر الاستقرار وجهة فاعلة من أجل السلام. وللأسف، منذ التسعينات من القرن الماضي، شهدنا أيضا انتشار النزاعات في أوروبا، ونحن نواجه اليوم تدهورا في الحالة الأمنية العامة. فقد عاد النزاع المسلح للظهور في أوروبا في ظل الأزمة في أوكرانيا ومحيطها، فيما تتأجج حالات النزاع التي طال أمدها في جورجيا ومولدوفا وناغورني كاراباخ منذ سنوات دون أن نقترب من إيجاد حلول لها. إن عدم القدرة على تحقيق المصالحة في أجزاء من البلقان يشكل خطرا آخر على السلام المستدام في منطقتنا. وفي الوقت نفسه، تتعرض ضمانات هامة للسلام والأمن، مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية، لضغوط ويجري تقويض ترتيبات أمنية قائمة منذ زمن بعيد. وتتزايد

الشكوك الجيوسياسية وتساهم بالفعل في نشوب سباق تسلح جديد وفي تصلب المواقف الأمنية الوطنية وتصاعد الخطاب القومي والشعبوي.

وليختنشتاين تشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف في شرق أوكرانيا، مما يعرض السكان المحليين للمزيد من المصاعب غير المقبولة في أيام الشتاء القاسية هذه. وتشكل مستويات العنف التي شهدنا مؤخرا انتهاكا صارخا لالتزامات الأطراف الموقعة على اتفاقات مينسك. ومن ثم، فإن كفالة التقيد التام بالاتفاقات يجب أن تكون أولوية للمجتمع الدولي، بدءا بوقف فوري لإطلاق النار قابل للتحقق ويمكن لبعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا رصده بصورة كاملة. وفي ظل وجود بعثة الرصد الخاصة ومجموعة الاتصال الثلاثية، تواصل المنظمة قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والتوسط من أجل إيجاد حل للأزمة.

وفي وقت يتراجع فيه الالتزام بخطاب سياسي يستند إلى الوقائع، فإن المنظمة تَبرز أيضا بفضل تقاريرها الموضوعية ومقاومتها للتسييس. وهي تسهم، من خلال أعمالها على أرض الواقع، إسهاما هاما في تعزيز السلام والأمن في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ونأمل أن يعترف مجلس الأمن بهذا الدور بالإعراب عن الدعم السياسي القوي للمنظمة والإصرار على التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك عندما يتحاور غدا مع السيد سباستيان كورتس، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية النمسا. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعم ليختنشتاين الكامل لرئاسة النمسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٧.

إن الأزمات الأمنية الأخيرة في أوروبا ما برحت ترافقها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي والمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، بما في ذلك انتهاكات للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وجورجيا. وهذه الانتهاكات هي علامات إنذار بأن الالتزام بتحقيق الاستقرار والتعاون في أوروبا قد فقد أساسه التوافقي. كما أنها تشير إلى ضرورة اتخاذ خطوات تدريجية لإعادة بناء الأمن والثقة، قبل كل شيء في المجال العسكري، فيما لا يزال التلاقي حول رؤية مشتركة للأمن الأوروبي أمرا بعيد المنال.

غير أن الأهم من ذلك هو أن الوقت قد حان لكي تنظر أوروبا إلى دروس ماضيها الذي مزقته النزاعات، وأهمها ضرورة تقديم سيادة القانون والديمقراطية والتكامل الاقتصادي على الاستبداد والغوغائية والانعزالية. والأمم المتحدة نفسها، بميثاقها ومجموعة القوانين الدولية التي يجسدها، هي نتاج لهذا الدرس القاسي. إن أولوية القانون ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية المساءلة، ولا سيما عن أخطر الجرائم. وأوروبا نفسها قد خبرت قيمة العدالة في تحقيق المصالحة والسلام المستدام. وفي وقت لاحق من هذا العام، نترقب رؤية خطوة هامة إلى الأمام في مجال العدالة الجنائية الدولية حيث يُنتظر تفعيل حظر جريمة العدوان في إطار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأوروبا، استنادا إلى تاريخها، ينبغي أن تكون في صدارة المجتمع الدولي في تحريم جريمة العدوان، ونحن ممتنون لأن الدول الأوروبية صدقت بأعداد كبيرة على تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان.

والنزاعات في أوروبا، رغم أنها عرضة للاستغلال الجيوسياسي، فإنها كثيرا ما تنطوي على بعد داخلي هام يرتبط بعدم توفير حماية كافية للأقليات أو بمظالم الطوائف في ظل هياكل الحوكمة الشديدة المركزية.

لقد دأبت ليختنشتاين على النهوض بحق الشعوب في تقرير المصير بوصفه وسيلة لمنع نشوب الصراعات الداخلية وحلها، عندما يطبق وفقا للقانون الدولي ودون المساس بمبدأ السلامة الإقليمية. وبتلك الطريقة، يمكن أن يؤدي الحق في تقرير المصير إلى مستويات مناسبة من الإدارة الذاتية للكيانات داخل الحدود

القائمة، واستنادا إلى عمليات التشاور والتفاوض، بمساعدة أطراف ثالثة عند الاقتضاء. وبموجب نموذج ليختنشتاين، سيتم التوصل إلى المستوى المناسب للحكم الذاتي دائما بعد اتفاق بين الأطراف المعنية. وتعد أحكام اتفاقات مينسك بشأن اللامركزية والإصلاح الدستوري متوافقة مع المبادئ الأساسية لنموذج ليختنشتاين، وتظهر بذلك أهمية تلك المناقشات. وستواصل ليختنشتاين التواصل بشأن هذه المسألة مع جميع المهتمين في المحافل الأكاديمية والدبلوماسية المناسبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): فليأذن لي مجلس الأمن أن أبدأ بياني بتكرار التعازي الصادقة في وفاة صديقنا السفير فيتالي تشوركين. إن رحيله المفاجئ خسارة لا تعوض ليس لأسرته فحسب، التي نعبر لها عن مواساتنا وتضامننا، بل أيضا للاتحاد الروسي، الذي عمل السفير تشوركين في خدمته بتفان وحب للوطن، والأمم المتحدة، التي فقدت شخصية استثنائية ملتزمة بتعددية الأطراف، وشمول الجميع، واحترام القانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات. ونعرب عن إعجابنا وتعاطفنا للسفير إليتشيف، على العمل الذي اضطلع به السفير تشوركين في الأمم المتحدة والأثر الذي تركه فينا جميعا، كدبلوماسي متميز ومعلم وإنسان. ونأسف لعدم تمكن المجلس من إصدار نعي للسفير تشوركين. وهي مسألة إنسانية، بالنظر إلى حياته الوظيفية المتميزة كدبلوماسي.

وبغية تيسير التطور الدينامي لتبادل الآراء أثناء الدورة، وبعد التعبير عن بعض الآراء بصفتي الوطنية، سأشرع في قراءة نسخة موجزة من بيان جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ونشكر وزير خارجية أوكرانيا، السيد بافلو كليمكن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الصراعات في أوروبا، التي هي الأولى من نوعها. كما نرحب بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمين العام للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

وعلى مدى الـ ٧٠ عاما الماضية، تمتعت أوروبا بفترة سلام واستقرار نسبيين أتاحت لها الوصول إلى مستويات عالية من التنمية الاقتصادية وتعزيز التكامل، وإنشاء وتعزيز المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف، التي اضطلعت بدور رئيسي في مجال صون السلام. وعلى الرغم من تحقيق ذلك التقدم، عانت القارة الأوروبية من النزاعات في أقاليم يوغوسلافيا السابقة، على سبيل المثال. واليوم، تواجه أوروبا كغيرها من مناطق العالم، المخاطر والتحديات، على غرار خطر الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف؛ والصراعات المسلحة التي لا تزال دون حل؛ والتمييز والإقصاء الاجتماعي، مما يتطلب استجابات إقليمية شاملة ودعم الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، من المشجع التزام أوروبا بتحقيق السلام وسعيها إلى النأي بنفسها عن المفاهيم البالية لتفشي الإمبريالية، والاستعمار المجرم، والغزو الإقليمي، ونهب الموارد وفرض النماذج السياسية والاقتصادية والثقافية التي تخدم مصالحها، للأسف، والتي تشكل في بعض الأحيان آثارا لتلك المفاهيم الخاطئة، التي أدت إلى التدخلات العسكرية غير الشرعية التي انتهكت استقلال وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، مثل العراق وليبيا، مع ما ترتب عن ذلك من عواقب مأساوية، تشمل الهجرة غير القانونية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتجريمها الذي نرفضه. وتلك هي نفس آثار السياسات التدخلية لبعض بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي.

ومن ثم، وبعد تحليل الوضع في أوروبا، فإن بلدنا مقتنع بأهمية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بوصفها السبيل الوحيد لحل الصراعات وإقامة علاقات دولية على أساس

الحوار والتعاون، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بدور أساسي في بناء السلام من خلال تعزيز التوافق والإنعاش والتعمير والتنمية في المجتمعات الخارجة من الصراع. ومن الجدير بالذكر أنه في إطار السعي لإحلال السلام الدائم، يتعين على المنتديات الإقليمية أن تعزز أوجه التآزر مع مجلس الأمن، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتتجنب بذلك ازدواجية العمل والجهد في مختلف مجالات العمل. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن، بموجب ولايته المحددة، تنفيذ سياسة مسؤولة شفافة وشاملة لتسوية الصراع، بدون معايير مزدوجة أو تلاعب جيوسياسي، من أجل تعزيز صون السلم والأمن الدوليين بشكل أفضل.

وبعد إجراء استعراض واسع النطاق للصراعات الحالية في أوروبا، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات بشأن بعض الأزمات بعينها.

فيما يتعلق بأوكرانيا، تشيد فنزويلا بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال مختلف مبادرات السلام الرامية إلى حل تلك الحالة الصعبة، التي أسفرت عن وقوع ضحايا من المدنيين بشكل مؤسف. ونكرر تأييدنا لاتفاقات مينسك، التي وقعها رؤساء الاتحاد الروسي وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا، بدعم من مجلس الأمن، من خلال القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، كسبيل وحيد للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وندعو مرة أخرى، الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار، وعدم تصعيد النزاع والسماح على النحو الواجب بتنفيذ الاتفاقات، وتجاوز مصالح الأطراف من خارج المنطقة. وعلاوة على ذلك، تتطلب العملية تيسير الأطراف الفاعلة الرئيسية لتلك العملية والامتناع عن تطبيق تدابير قسرية من جانب واحد، بشكل يقوض المفاوضات، ويؤدي إلى نتائج عكسية فيما يخص الأهداف المشتركة للسلام، والتوصل إلى حل دائم للنزاع المسلح.

وستواصل كوسوفو القيام بدور بارز في خطة السلام في أوروبا، طالما استمر انعدام الثقة بين الأطراف واستبعاد المجتمعات المحلية في عرقلة الحوار والاستقرار. ومع ذلك، فإننا نقدر عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي، ونعتبر القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس القانوني الدولي ذي الصلة، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية دائمة. ونعيد أيضا تأكيد التزامنا باحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وفيما يتعلق بالحالة في قبرص، التي تشكل أحد أطول النزاعات الدائمة في تاريخ الأمم المتحدة، فإننا نقر بالتقدم الذي أحرزته الأطراف من خلال الحوار والتفاوض بخصوص مبادرات التوحيد. ولذلك، فإننا نشجع ممثلي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على الحفاظ على روح الإرادة السياسية بغية إنهاء هذا النزاع من خلال إبرام اتفاق متبادل ومفيد.

وباسم حركة بلدان عدم الانحياز، فإنني أشير إلى أننا نعيش في عالم يواجه العديد من التهديدات الجديدة والمعقدة والناشئة للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والحروب والنزاعات التي طال أمدها. ومن بين هذه النزاعات التي طال أمدها، النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، الذي يؤسفنا القول بأنه لم يسو بعد، على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن. وفي مؤتمر القمة السابع عشر لحركة عدم الانحياز في جزيرة مارغاريتا، في فنزويلا، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، شجع رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الأطراف على مواصلة السعي إلى التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع، مع احترام السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وسيادتها وحدودها المعترف بها دوليا.

وفي الختام، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز من جديد، تمشيا مع مبادئها الأساسية، التزامها بتشجيع التسوية السلمية

للمنازعات، وفقا للمادة ٣٣ من الفصل السادس من الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، ككل، بهدف الإسهام في توطيد السلام والأمن الدوليين وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد فُجعنا بشدة وشعرنا بحزن وأسى كبيرين، شأننا شأن الآخرين، إزاء نبأ وفاة السفير فيتالي تشوركين، وهو رجل عظيم وصديق عظيم ومهني عظيم.

(تكلم بالروسية)

ونعرب عن خالص تعازينا لأسرة السفير فيتالي وزوجته، إيرينا، ولأبنائه ولزملائنا وأصدقائنا في البعثة الروسية. إن هذه خسارة كبيرة للجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد كان فيتالي رجلا حكيما؛ وسنفتقد كثيرا فطنته ومهنيته. غير أن ذكراه ستظل معنا.

أشكر الأمين العام، ومقدمي الإحاطتين الإعلاميتين الآخرين على إسهامهم في هذه المناقشة. إننا نتشاطر القلق المُعبر عنه في الورقة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2017/108) والمتمثل في أنه على الرغم من التوقعات الكبيرة بأن أوروبا ستصبح قارة مستقرة استراتيجيا في أعقاب نهاية الحرب الباردة، برزت تحديات وتهديدات جديدة في القارة في تسعينات القرن الماضي.

غير أنه فضلا عن العمليات الجيوسياسية الواسعة والنزاعات الدينية والعرقية والإقليمية، فإن أسباب هذه التحديات تنبع كذلك من الإنكار الصارخ والعنيف لحق الشعوب في تحقيق تطلعاتها إلى الحرية وتقرير المصير.

ويمثل النزاع في إقليم ناغورني كاراباخ مثالا على ذلك. إن هذا النزاع هو في الواقع كفاح شعب ناغورني كاراباخ من أجل الحرية وتقرير المصير، وهو كفاح ضد الظلم التاريخي الذي وقع عليهم في العشرينات من القرن الماضي واستمرار التمييز على مدار ٧٠ عاما من خضوعهم للحكم الأذربيجاني. إنه كفاح شهد مذابح همجية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين ضد الأرمن في باكو وسومغيت وكيروف آباد وغيرها من أنحاء أذربيجان، كرد فعل على التطلعات المشروعة لشعب ناغورني كاراباخ إلى تقرير مستقبلهم بحرية. إنه كفاح للدفاع عن النفس والبقاء المادي لشعب ناغورني كاراباخ نتيجة للعدوان السافر والحرب والتطهير العرقي ضدهم من جانب أذربيجان المستقلة حديثا في بداية التسعينات من القرن الماضي.

إن نزاع ناغورني كاراباخ يتعلق بكفاح شعب ناغورني كاراباخ ضد ادعاء السيادة عليهم من قبل نظام استبدادي في أذربيجان ذي سجل مروع في مجال حقوق الإنسان، وهو نظام يقمع ويخنق أي معارضة وأي تطلع إلى الحرية والحقوق داخل منطقة ولايته. إنه كفاح ضد وحشية نظام يمجد راميل سافاروف، ذلك القاتل الوحشي الذي قتل ضابطا أرمنيا بفأس أثناء نومه خلال دورة تدريبية عسكرية في عام ٢٠٠٤. إنه كفاح ضد ادعاء بالولاية من قبل سلطة في أذربيجان تواصل غرس بذور كراهية الأرمن والبغض والتعصب ضد الأرمن، والتحريض على ذلك. إنه نضال من أجل الحرية والبقاء. إنه كفاح شعب ناغورني كاراباخ لتقرير وضعهم السياسي بحرية والسعي بحرية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إنه، بعبارة أخرى، كفاح من أجل حق تقرير المصير.

وكانت محاولة العدوان الجديدة من جانب أذربيجان على ناغورني كاراباخ في بداية نيسان/أبريل ٢٠١٦، وما

تلاها من ارتكاب فظائع وأعمال همجية سافرة ما فتئ هذا الوفد يبلغ المجلس بها، تذكرة صارخة بالحاجة الملحة إلى دعم عملية السلام في إطار الصيغة المتفق عليها دوليا والتي اعتمدها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لا يوجد بديل عن التسوية السلمية للنزاع. فالحرب ليست خياراً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض بشدة استخدام القوة وأي محاولة لإيجاد حل عسكري لهذا النزاع.

وتشكل اتفاقات ١٩٩٤-١٩٩٥ لوقف إطلاق النار التي وقعتها ناغورني كاراباخ وأذربيجان وأرمينيا الأساس لوقف الأعمال العدائية. وتحث أرمينيا أذربيجان على اتخاذ خطوات فورية ومخلصة من أجل تنفيذ الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما في مؤتمري قمة فيينا وسان بطرسبرغ في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦ بغية تهيئة ظروف تفضي إلى النهوض بعملية السلام. وينبغي لأذربيجان وضع حد دون تأخير لقرعها المستمر لطبول الحرب وغرس بذور الحقد والتعصب ضد الأرمن، وبدلاً من ذلك بذل جهود حقيقية لتعزيز ثقافة السلام، فضلا عن احترام حقوق الإنسان.

وتحث أرمينيا أذربيجان على إظهار إرادة سياسية حقيقية وأن تبذل جهودا في النهوض بعملية السلام على أساس جميع المبادئ والعناصر التي قدمتها روسيا وفرنسا والولايات المتحدة، الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، والتي أعيد تأكيدها في بياناتهم العديدة على جميع المستويات، بما فيها تلك الصادرة عن رؤساء الدول المشاركة في رئاسة المجموعة.

وأخيرا، تعرب أرمينيا عن تقديرها العميق للمجتمع الدولي وللمجلس وللأمين العام للأمم المتحدة على دعمهم المتواصل والثابت للجهود التي يبذلها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الصيغة الوحيدة المتفق عليها دوليا للمفاوضات من أجل تسوية نزاع ناغورني كاراباخ بالوسائل السلمية، للتوصل إلى تسوية دائمة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة دينكوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب في البداية عن خالص تعازينا للوفد الروسي في الرحيل المبكر والمفاجئ للسفير فيتالي تشوركين.

تشيد رومانيا بأوكرانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت لمجلس الأمن. فهذه الجلسة تأتي بعد مؤتمر ميونيخ الأمني، الذي نوقشت فيه باستفاضة المسائل الحاسمة بالنسبة للسلم والأمن العالميين.

لطالما كانت أوروبا منارة للاستقرار والازدهار، ونحن واثقون بأنها ستظل كذلك. بيد أنه لم يكن بإمكاننا التنبؤ قبل بضع سنوات بأن نناقش النزاعات في أوروبا، وبالتأكيد ليس في مجلس الأمن. وللأسف، فإن أوروبا اليوم تواجه طائفة واسعة من التحديات، بدءا بأكثرها أهمية بالنسبة للأمم المتحدة: احترام القانون الدولي.

وأغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة لأذكر بعض المسائل بشأن النزاعات التي طال أمدها على مقربة شديدة من رومانيا، والتي ما زالت تشكل تحديات للأمن والاستقرار الإقليميين، كما أنها تؤثر على القارة الأوروبية برمتها.

إن من المؤسف أن عقودا من المفاوضات لم تسفر عن الحلول المرجوة. ونتيجة لذلك، تضررت بلدان وتعرقلت التجارة ولا توجد سوى فرصة ضئيلة للشعوب لتقاسم رخاء واستقرار المناطق المجاورة. فإلى جانب ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا أو أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في جورجيا

أو ناغورني كاراباخ، تظل مخاطر رؤية نزاع آخر يطول أمده حول منطقة دونباس في أوكرانيا كبيرة.

ورومانيا على اقتناع بأنه على الرغم من النكسات والتأخيرات، فإن التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك هو الأداة العملية الوحيدة المتاحة لإيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض وتحقيق السلام الدائم. وسنظل ملتزمين بدعم سلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها واستقلالها.

وكما ذُكر من قبل، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن احترام القانون الدولي والامتثال الكامل له هو العنصر الرئيسي كذلك في معالجة النزاعات التي طال أمدها في عموم منطقة البحر الأسود: في جمهورية مولدوفا وفي جورجيا وفي غيرهما من الأماكن. ولا يمكن توخي تسوية سلمية إلا من خلال المفاوضات والاحترام المتبادل.

ويظل النزاع في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة لنا. وتنظر رومانيا إلى محادثات ٥ +٢ باعتبارها الصيغة الوحيدة القادرة على تعزيز إيجاد حل سياسي تفاوضي ودائم لنزاع ترانسنيستريا، مع الاحترام الكامل لسيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتعرب رومانيا عن أملها في أن تواصل جميع الأطراف المعنية دعم هذه الصيغة للتفاوض والعمل من أجل التوصل إلى حل أثناء الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن رومانيا نشطة في المنظمات الإقليمية، وقد ساعدت الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على زيادة التعاون مع شركائنا وأصدقائنا، بهدف توسيع رقعة الاستقرار والأمن. وسنواصل القيام بذلك بلا كلل.

وفي الوقت ذاته، نتوقع من جميع الجهات الفاعلة أن تبذل أقصى الجهود وأن تظهر إرادة سياسية للإسهام في إيجاد حلول سياسية دائمة، على أساس القواعد والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة، مع احترام الالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة سلوفينيا.

السيدة دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا للوفد الروسي في وفاة السفير تشوركين.

ونرحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وعلى الرغم من أن معظم النزاعات في أوروبا قد لا تكون على رأس جدول أعمال مجلس الأمن، فإن ذلك لا يعني أنها أقل أهمية أو حتى غير وجيهة. وتنطوي العديد منها على احتمال التصعيد على نحو خطير إلى تهديد للسلام والاستقرار في المنطقة برمتها.

ومن المهم جدا أن ندرك الآثار السلبية لبعض هذه النزاعات، لا سيما فيما يتعلق بمبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. وينبغي الاستمرار في توضيح أن تجاهل النظام الدولي الذي تم بناؤه طيلة عقود أمر غير مقبول. ومن الضروري أيضا معالجة النزاعات الجارية، لكن الأهم هو منع نشوبها. ومنع تصاعد المنازعات إلى نزاعات يجب أن يقترن بمساع أخرى لتهيئة بيئة تتسم بعلاقة تعاونية. ومن الأهمية بمكان أن يتم حل النزاعات من خلال الحوار، وباستخدام الأدوات والصكوك الدبلوماسية والسياسية.

وينبغي أن يستخدم مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الفصلين السادس والثامن من الميثاق على نحو أفضل. ومنع نشوب النزاعات المحتملة وتسويتها بالوسائل السلمية هي السبيل الأكثر فعالية من حيث التكلفة والموارد. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ينبغي أن تستخدم من

أجل الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وقد كانت سلوفينيا على الدوام مؤيدا قويا لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، لا سيما من خلال الحوار والتعاون والوساطة. ونود أن نشدد على أن أهم شرط مسبق لحل النزاعات هو احترام القانون الدولي وتنفيذ الاتفاقات الدولية بحسن نية.

وأود الآن أن أنتقل إلى بعض المسائل المحددة. يساورنا بالغ القلق إزاء تفاقم الحالة في شرقي أوكرانيا. إن الحل السلمي للنزاع في أوكرانيا هو الحد الأقصى المراد بلوغه. والمحادثات في إطار صيغة نورماندي وجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يجب أن تستمر، ونحن نقدر الأدوار البناءة التي تقوم بها ألمانيا وفرنسا في حل الأزمة عن طريق حوار مفتوح. وينبغي أن يكون واضحا أن تجميد البحث عن حل ليس خيارا. فهو لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع ومعاناة السكان المحليين.

وسلوفينيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد الموقف المشترك للاتحاد بشأن ضرورة التوصل إلى حل سلمي للنزاع الأرمني – الأذربيجاني على ناغورني كاراباخ في إطار مجموعة مينسك التابع لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا ومن خلال احترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن ننوه بالمحادثات المباشرة بين أرمينيا وأذربيجان وندعمها، فضلا عن الأنشطة التي يقوم بها جميع أعضاء المجتمع الدولي الأخرى التي قد تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق والإسهام في إيجاد تسوية سلمية للنزاع.

وفيما يتعلق بحل النزاعين في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، فإن سلوفينيا تولي أهمية كبيرة للصيغة المنشأة في إطار محادثات جنيف. ولا بد من مواصلتها لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. ونعتقد أن جورجيا ينبغي أن تواصل التعاون مع المجتمع المدني في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

كما ترحب سلوفينيا بمواصلة محادثات ٢+٥ في عملية تسوية مسألة إقليم ترانسنيستريا، تسوية، حيث أننا نقيم تقييما إيجابيا الالتزام البناء لكلا الجانبين بالمشاركة في الحوار. وإنه لأمر جيد أن تكون هناك استمرارية في جهود الأطراف المشاركة في جهود المجتمع الدولي.

و الالتزام والحوار البناءين هما أفضل السبل التي ينبغي انتهاجها، كما شهدنا في التقدم المحرز بشأن مسألة قبرص وفي الحوار بين صربيا وكوسوفو.

وما زلنا نواجه العديد من التحديات المتغيرة باطراد للسلم والأمن الدوليين. وعلى مر التاريخ، ولكن بصفة خاصة في السنوات ال ٧٠ الماضية، اتفق المجتمع الدولي على العديد من الصكوك والأدوات لمعالجة التحديات ومنع تصعيدها. ولذلك، من مسؤوليتنا أن نستخدمها، بصورة فردية وجماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تعازينا القلبية إلى زملاء وأسرة وأصدقاء السفير تشوركين في أعقاب وفاته المحزنة والمبكرة. وكما لاحظ الكثيرون، فإن السفير تشوركين كان دبلوماسيا وممثلا محنكا. وسنفتقد كثيرا حضوره في الأمم المتحدة وخاصة في مجلس الأمن، حيث قام بدور قوي وتكويني للغاية على مدى سنوات عديدة.

وبينما ينفق مجلس الأمن الكثير من وقته في الحالات في أفريقيا، فإن مناقشة اليوم تذكرنا بأن ما من منطقة في مأمن من النزاعات. إن السلم والأمن الدوليين أمر يجب أن نعمل من أجله بشكل جماعي.

لقد أنشئت الأمم المتحدة قبل أكثر من ٧٠ عاما لهذا الغرض، في أعقاب الحربين العالميتين اللتين بدأتا في أوروبا.

ومنذ عام ١٩٤٥، أثبتت أوروبا أن البديل ممكن. وأثبتت أن التفاوض أكثر فعالية من التراع. وأثبتت أن التعاون يثمر أكثر من القومية. وأثبتت أن حتى أشد المعارضين عنادا يمكن أن يتكلموا ويتفاوضوا ويتعاونوا ويتوحدوا إذا كانت الإرادة السياسية قوية بما فيه الكفاية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يعتبر من المسلمات الاستقرار والازدهار اللذين تمتعت بهما أوروبا لعقود. ويجب أن نعمل بجد لحماية هذه الإنجازات.

ونحن الآن نواجه فترة من عدم الاستقرار، تتعرض فيها للتهديد المبادئ الأساسية للقانون الدولي – أسبقية سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

ولا تزال أستراليا تشعر بقلق عميق لأن العدوان على أوكرانيا أدى إلى ضم القرم بصورة غير مشروعة والصراع في شرقي أوكرانيا، مما تسبب في مقتل نحو ١٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم أكثر من ٢ ٠٠٠ مدني. وتنفيذ اتفاقات مينسك يظل أولوية أساسية.

وقد فر أكثر من مليوني شخص من المنطقة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ ولا يزال أكثر من مليون شخص يعيشون في ظروف قاسية بالقرب من خط المواجهة. وهذا الصراع أوجد الظروف التي أدت إلى إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 في تموز/يوليه ٢٠١٤، التي تابعتها أستراليا بصورة مباشرة إلى جانب عدة بلدان أخرى. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينسى هذه المأساة، ويجب علينا ضمان مساءلة المسؤولين عنها. وتواصل أستراليا العمل عن كثب مع البلدان الأعضاء في فرقة العمل المشتركة المعنية بالتحقيقات لتحقيق هذه الغاية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأخطار التي تهدد السلامة الإقليمية لجورجيا. ومن الأهمية بمكان أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات للتصدي لأعمال العدوان وانتهاكات السلامة الإقليمية وعدم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن واجب الأعضاء الدائمين في المجلس على نحو خاص القيادة على نحو يحتذى به عند التمسك بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وتهديد للسلم والأمن الدوليين في أي جزء من العالم تهديد للمجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، نرحب بالتزام الأمين العام الجديد باستخدام سلطاته بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. ونرحب أيضا باستمرار التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن المنظمات الإقليمية الأخرى. وقد قدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعما حاسما في أوكرانيا وفي أماكن أخرى، بما في ذلك المساعدة على التفاوض بشأن وقف إطلاق النار وتيسير وصول المحققين إلى موقع تحطم الطائرة MH -17.

وتدعو أستراليا الأطراف في التراعات في أوروبا إلى إعادة التفكير في المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة – السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتقدم الاجتماعي، واحترام السيادة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتعاون بين الدول.

وفي جوهرها، نشدد على أهمية احترام سيادة نظام دولي قائم على القواعد. وهذا يصدق على أوروبا بقدر ما يصدق في أماكن أخرى في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): في أعقاب وفاة زميلنا، السفير تشوركين، أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي إلى زوجته، السيدة إيرينا، وأسرته، وكامل أعضاء البعثة الروسية والشعب الروسي في هذه الخسارة الفادحة. وبالإضافة إلى التركة الاستثنائية لفيتالي تشوركين هنا في الأمم المتحدة،

فقد ترك الكثير من الذكريات الطيبة خلال فترة ولايته بصفته سفيرا في كندا بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣. وقبل بضعة أسابيع، أجريت مناقشة مع رئيس الوزراء كريتيان الذي كان رئيس الوزراء خلال تلك الفترة. وقال لي رئيس الوزراء كريتيان أن يحتفظ بذكريات جميلة عن علاقته مع السفير تشوركين.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. والحقيقة البسيطة هي أن الأمن والاستقرار في أوروبا من مصلحتنا جميعا.

لقد تحدد تاريخ كندا كأمة بالكفاح من أجل السلام والأمن والديمقراطية في أوروبا. وشاركنا مؤخرا بفخر في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة، وما نزال نشارك في هذه الجهود عبر تولينا المرتقب لقيادة كتيبة متعددة الجنسيات تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في لاتفيا، فضلا عن بناء القدرات العسكرية الثنائية في أوكرانيا. ويتعين علي الإدلاء بثلاث نقاط رئيسية.

أولا، إن لدينا جميعا مصلحة في أوروبا تنعم بالاستقرار والسلام والرخاء. وما تزال كندا ملتزمة التزاما راسخا بالأمن الأوروبي، كما يدل عليه التزامنا الثابت بالمشاركة في المؤسسات الرئيسية، مثل الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي.

وعلى النحو الذي أكده وزير خارجية كندا في الأسبوع الماضي خلال مؤتمر ميونيخ الأمني السنوي، فقد أصبحت البيئة الأمنية الدولية أكثر تعقيدا وصعوبة من ذي قبل، وصارت لها ديناميات يصعب التنبؤ بها بشكل متزايد بين الدول الكبرى والمؤسسات المنشأة التي تعاني من الضغط المستمر. وفي ذلك السياق، أصبحت التحالفات والنظام الدولي القائم على القواعد أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكما قال رئيس الوزراء نرودو للبرلمان الأوروبي فإن الأمن الأوروبي يقوم على التجارة والرخاء. ويسعدنا في ذلك الصدد، إبرام الاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة بين كندا والاتحاد الأوروبي.

ثانيا، يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تعمل معا بغية الاستفادة من أفضل خبراتها ومعارفها وقدراتها النسبية في السعي إلى تحقيق السلام في المنطقة. وقد تعلمت الأمم المتحدة الكثير من الدروس في مجالات الوقاية والوساطة والحفاظ على السلام الدائم. وتستطيع الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام أن تكون صوتا قويا للسلام والاستقرار. ولكن لا ينبغي للأمم المتحدة، بل لا يمكنها أن تفعل ذلك لوحدها. وأسهم الاتحاد الأوروبي بنجاح في تحقيق الاستقرار في المنطقة عن طريق تعزيز المؤسسات والنظم والمعايير التي ترحب بالتنوع وتعزيز سيادة القانون.

وبالمثل، تستحق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الاعتراف بدورها ودعمها في منع نشوب النزاعات وإدارتها في أوروبا. وتعرب كندا عن عميق تقديرها للجهود الحالية التي تبذلها المنظمة في أوكرانيا حيث تعمل بعثة الرصد الخاصة التابعة لها بوصفها تدبيرا حاسما من تدابير بناء الثقة. وتتطلع كندا إلى أن تعمل الأمم المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي لتيسير وصول البعثة والمساعدة على حل هذا النزاع المستعر في نهاية المطاف.

ثالثا، يجب ألا يكون الأمن الأوروبي مجرد لعبة خاسرة، وإنما ينبغي احترام الحقوق السيادية للبلدان في تحديد مستقبلها. ولا تعترف كندا بضم روسيا غير الشرعي للقرم. وقد أدى ذلك الانتهاك للقانون الدولي إلى تصاعد التوترات على نطاق أوروبا وما وراءها. وعلاوة على ذلك، يزيد الدعم المادي والسياسي الذي تقدمه روسيا إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة في شرق أوكرانيا من حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وترتبط الجزاءات التي نفرضها – كما هو حال تلك التي يفرضها شركاؤنا – بالتنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وتؤيد كندا سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتين ظلتا تحت الاحتلال العسكري الروسي منذ عام ٢٠٠٨. وفي نهاية المطاف، فلا سبيل إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة إلا باحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول واستعادتهما.

وبعد أن حددتُ التحديات، سأكون مقصرا إن لم أسلط الضوء على النجاحات الأخيرة.

فقد حقق العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة والناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة البلقان نتائج باهرة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله بطبيعة الحال، ولكن من المهم أن نتذكر التقدم الذي أحرزناه. وتقدم الجهود المبذولة مؤخرا نحو إعادة توحيد قبرص مثالا هاما آخر على ذلك. فقد سادت الانقسامات بين طائفتيها لفترة طويلة جدا، وتستحق محادثات السلام الدعم الكامل من المجتمع الدولي. وما زال ممكنا تحقيق السلام الدائم هناك. وترحب كندا بمشاركة الأمين العام غوتيريش الشخصية في العملية، فضلا عن العمل الدؤوب الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الميدان.

ويرتبط أمن كندا ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن في أوروبا. وما يزال تأييدنا للأمم المتحدة والمؤسسات السياسية والأمنية الإقليمية ثابتا. ونؤكد لمجلس الأمن استعداد كندا بالعمل دون كلل لأجل تعزيز الأمن الجماعي في أوروبا وعلى نطاق العالم سواء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد مافروس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن عميق الأسى لوفاة السفير فيتالي تشوركين الذي كان دبلوماسيا لامعا ومحنكا، واستطاع بمهارة تمثيل روسيا في الأمم المتحدة لأكثر من عقد من الزمن، فضلا عن إسهامه في تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة.

ويشرفني أن أشارك في مناقشة اليوم المكرسة للتراعات في أوروبا وأثرها على السلام والاستقرار الدوليين. وأود أن أبدأ بتشاطر المتكلمين السابقين الإعراب عن تمنياتي حكومة بلدي للرئاسة الأوكرانية للمجلس على عقد جلسة اليوم الهامة.

تؤيد قبرص البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود إضافة الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

منذ استقلالها كدولة، ما فتئت قبرص تعوّل كثيرا على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لأجل الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وتلتزم قبرص التزاما تاما بمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبالمثل، تتشاطر قبرص الشواغل التي أُعرب عنها بالفعل فيما يتعلق بالتحديات المتعددة التي تعرّض السلام والاستقرار الدوليين للخطر. وعليه، تؤيد قبرص تماما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي فيما يخص أهمية مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية. ومن شأن التعاون الوثيق والتنسيق الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي أن يؤديا إلى استجابة أكثر فعالية وتوجها نحو تحقيق الأهداف من قبل المجتمع الدولي للتهديدات الحالية والتطورات الخطيرة.

ونود أن نشكر أوكرانيا على إدراج قبرص في المذكرة المفاهيمية التي أُعدّت للمناقشة المفتوحة اليوم (انظر S/2017/108، المرفق). فما فتئت قبرص مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ عام ١٩٦٣. وفي رأينا، فإن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مثال باهر وفعّال من حيث التكلفة على بعثات حفظ السلام، علاوة على ريادتها في مراعاة المساواة بين الجنسين في عمليات السلام. ويشكّل المسار السياسي للبعثة أيضا مثالا على التعاون الإيجابي مع الاتحاد الأوروبي الذي يضطلع بدور محفز في الجهود المبذولة لإيجاد حل من شأنه أن يتسق تماما مع حقوق قبرص والتزاماتها بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي.

وتؤكد قبرص مجددا تقديرها العميق لمجلس الأمن والأمين العام لمواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم للمسألة القبرصية تمشيا مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالإضافة إلى تشريعات الاتحاد الأوروبي. وقد وصلت عملية التفاوض الجارية إلى منعطف هام. ويمثّل عقد مؤتمر بشأن قبرص تحت رعاية الأمين العام، لمعالجة الجوانب الدولية للمشكلة وهي الأمن على وجه التحديد، والذي يشمل أهم العناصر الأساسية للتوصل إلى تسوية نهائية، لا سيما انسحاب القوات الأجنبية وإلغاء نظام الضمانات البالية، أمرا مفصليا في العملية برمتها.

ويحدونا وطيد الأمل في أن تبدي جميع الأطراف المعنية الالتزام والإرادة السياسية المطلوبين كي تثمر هذه الجهود. ونحن ممتنون أشد الامتنان للأمين العام لمشاركته الشخصية ولإشارة الوحدة والتأييد القوية التي بعث بها مجلس الأمن لهذا الجهد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أوكرانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

وأودّ أنا أيضاً، بحزن عميق، أن أشير إلى وفاة السفير فيتالي تشوركين. وقد تشرفت نيوزيلندا بالعمل جنباً إلى جنب مع ذاك الدبلوماسي الفذّ على مدى العامين الماضيين. وأود أن أعرب عن عميق تعازي البعثة الدائمة لنيوزيلندا المقدّمة للاتحاد الروسي، لا سيما أعضاء الوفد الروسي هنا في نيويورك. خدم السفير تشوركين بلده بامتياز بالغ وحظي باحترام جميع الذين عملوا معه. وسيترك فراغاً كبيراً.

في أوروبا، شهدنا الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية في الحد من التوترات وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ويعمل الراصدون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شرق أوكرانيا للمساعدة في الجهود الرامية إلى توطيد وقف إطلاق النار. ييسر الاتحاد الأوروبي الحوار بين بلغراد وبريشتينا في كوسوفو، ويقود قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك.

كما أن دعم الاتحاد الأوروبي لمفاوضات التسوية في قبرص تحت رعاية الأمم المتحدة هو أيضاً موضع ترحيب. ونأمل أن نرى دور المنظمات الإقليمية في أوروبا يتواصل تعزيزه دعماً للسلام، ونرحّب بتعزيز التعاون مع المجلس. وبينما لا يزال هناك الكثير مما يشعر المرء بالتشجيع، يساورنا القلق إزاء حقيقة أن بعض العداوات القديمة تعيد نفسها في أجزاء من أوروبا. وهذه التوترات المستمرة هي دليل آخر على الحاجة إلى أن تزيد منظومة الأمم المتحدة والمجلس من قدراتهما في مجال منع نشوب النزاعات.

وبوصف نيوزيلندا عضواً في مجلس الأمن، فقد كانت ملتزمة بالعمل مع الآخرين من أجل اتخاذ خطوات عملية لتحسين قدرة المجلس على منع نشوب النزاعات. ونأمل أن يواصل جميع أعضاء المجلس الاستفادة من الأدوات المتاحة لهم، مثل الإحاطات المنتظمة للإلمام بالحالة من قبل الأمانة العامة والبعثات الزائرة في الوقت المناسب لمحاولة منع النزاعات قبل نشوبها. إن عدم إعاقة جدول أعمال المجلس المثقل بالبنود هو أحد السبل المساعدة له على التركيز لحل المشاكل والوقاية، بدلاً من مجرد إدارة النزاعات. ونشجع أيضاً الأمين العام على استخدام مساعيه الحميدة بشكل استباقي وغيرها من أدوات الدبلوماسية الوقائية لتجنب نشوب النزاعات، بما في ذلك إحاطة المجلس بمبادرة منه وفقاً لروح المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن منع نشوب النزاع ليس بالأمر السهل. وتدرك نيوزيلندا تماماً كم يمكن أن يكون ذلك حساساً من الناحية

العملية داخل المجلس، لا سيما عندما تجري مناقشة حالات قطرية محددة. وينبغي أن يواصل المجلس تقييم الطريقة التي يمكنه بها اتخاذ خطوات عملية للقيام بعمل أفضل. إن القيام بذلك ينقذ الأرواح ويكفل زيادة فعالية استخدام الموارد. وهناك عدد من التهديدات الراهنة للسلام والأمن في أوروبا تواصل نيوزيلندا الشعور بالقلق إزاءها، على النحو الذي فصله المتكلمون الآخرون اليوم.

وفي أوكرانيا، نحث جميع الأطراف على ضمان تمكن المنظمة من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها من الأطراف بهدف إرساء وقف دائم لإطلاق النار. وعلى جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب ترتيبات مينسك. ونؤكد مجدداً تأييدنا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا، وكذلك السلامة الإقليمية لجورجيا. وفي جورجيا، ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية للنازحين داخلياً دون عوائق وأن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. ونأمل أيضاً أن نرى التزاماً من جميع الأطراف لحل التوترات في ناغورنو كاراباخ.

ومن مصلحتنا جميعاً، وبخاصة الدول الصغيرة، ضمان التقيد بمبادئ الميثاق وبالنظام الدولي القائم على القواعد. وستواصل نيوزيلندا الجهر بأقوالها دعماً لتلك المبادئ، كما فعلنا خلال فترة عضويتنا في المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وأعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أودّ، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن خالص التعازي إلى البعثة الروسية لوفاة السفير تشوركين، الذي كان معروفاً أيضاً في بلجيكا حيث كان يقيم فيها وحيث تم تأبينه هناك هذا الصباح.

وأود أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع السلام والأمن في أوروبا ذي الأهمية.

وتؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية.

دعونا أولاً نُبرز أسباب الشعور بالقلق إزاء العدد المتزايد من النزاعات المسلحة حول العالم. اليوم، يبدو أن الحرب أصبحت مرة أخرى خياراً مقبولاً واستمراراً، لدى البعض، للدبلوماسية العدوانية. وتلك خطوة إلى الوراء وإهانة غير مقبولة للمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نشجب هذه الحالة المحيرة. لا يوفر استخدام الحرب والعنف الحلول الدائمة؛ بل على العكس من ذلك، يفاقم الأزمات ويخلق التهديدات الجديدة.

إن إعادة الإعمار الأوروبية هي واحدة من أنجح الأمثلة على التطوع السياسي، مما أدى إلى المصالحة بين الخصوم التاريخيين. توفر تجربة الاتحاد الأوروبي سبباً للأمل، وكذلك مصدر إلهام لجميع النزاعات الحديثة – التي يتم تصويرها أحياناً على أنها مستعصية على الحل – حيث يُصوّر استخدام الأسلحة كذباً على أنه الحل العملي الوحيد.

وفي حين أن معظم البلدان الأوروبية قد شهدت فترة من السلام لم يسبق لها مثيل في تاريخها الحديث، فقد كان ذلك أيضاً نتيجة لإنشاء مؤسسات فريدة وفعالة متعددة الأطراف. وإلى جانب الاتحاد الأوروبي المذكور سابقاً، دعونا نذكر أيضاً مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والحلف الأطلسي، التي أسهمت جميعها، كل في مجاله، في استقرار قارتنا. وتواصل هذه المؤسسات الآن أكثر من أي وقت مضى القيام بدور مركزي في الإدارة السلمية للنزاعات ومنع نشوبها في أوروبا. فهي جميعها جهات فاعلة يمكنها أن تعمل في تعاون وثيق وجنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة، وتتخذ إجراءات فعالة لتعزيز السلام والاستقرار في القارة الأوروبية.

وقبل خمسين عاماً، اقترحت بلجيكا، من خلال وزير خارجيتها آنذاك بيير هارمل، رؤية مبتكرة للخروج من

الانقسام العالمي الناجم عن منطق الحرب الباردة. وهذه الرؤية، التي تُعرف باسم مبدأ هارمل، تُنادي بالحوار مع المحافظة على موقف ثابت بشأن الحاجة إلى الدفاع عن قيمنا في أوروبا مقسّمة. وساعد هذا المبدأ على تمهيد الطريق للانفراج بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من أن السياق الدولي قد تطور تطوراً كبيراً منذ ذلك الحين، لا يزال هذا المبدأ، في رأينا، صالحاً اليوم. وينبغي أن يعمل الحوار على توضيح سياساتنا ومواقفنا الدفاعية، ويصبح بذلك تدبيراً رئيسياً لبناء الثقة والأمن. ولا يزال هذا النهج صالحاً اليوم تماماً. يبدأ بناء الثقة باحترام آليات الاتصال المتفق عليها من المؤسسات المتعددة الأطراف في أوروبا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم بلجيكا الكامل للأمين العام في هدفه الرامي إلى زيادة فعالية الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات. وبلجيكا مستعدة للاضطلاع بدورها في هذا المجال وقد قدّمت المساهمات. وقمنا في الأسبوع الماضي بتنظيم مؤتمر دولي في بروكسل بشأن الوساطة، ونقترح أن نتبادل الدروس من هذا المؤتمر في وقت لاحق، هنا في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

السيدة عبد الحميد (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية، باسم حكومة ماليزيا، أن أتقدم بأحر التعازي إلى حكومة الاتحاد الروسي والبعثة الدائمة له، وكذلك إلى أسرة السفير فيتالي تشوركين، على وفاته المفاجئة. كان لبعثتنا فرصة العمل معه عن كثب، ولا سيما خلال العامين الماضيين أثناء عضوية ماليزيا في المجلس، وسنفتقد افتقاداً كبيراً حضوره وصداقته.

إن وفد بلدي ممتن لأوكرانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت، ولمقدمي الإحاطات الإعلامية الموقّرين على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

خلال القرن الماضي، شهدنا كيف أن الأمن الأوروبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن في بقية العالم. لقد بدأت الحربان العالميتان، في الواقع، في أوروبا، وكان وجود الأمم المتحدة نتيجة مباشرة للحرب العالمية الثانية.

وبعد أكثر من سبعة عقود، فإننا ولحسن الحظ، لم نشهد نزاعات في أوروبا تصل إلى مستوى وحجم الحربين العالميتين السابقتين. بيد أن النزاعات المجمدة المطولة والأزمات التي ظهرت مؤخرا في المنطقة ليست أقل مدعاة للقلق، لا سيما عندما تتورط فيها دول كبرى.

إن النزاعات في شرق أوكرانيا والقرم، بصفة خاصة، تشكل تحديا مباشرا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في الصميم. ومن الصعب تخيل أنه يمكن للمرء، في هذا اليوم وفي هذا العصر، أن يتجاهل بشكل صارخ المبادئ الأساسية لسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يستولي على مساحات من الأرض باستخدام القوة غير المشروعة دون أي عواقب تذكر. وعلاوة على ذلك، فإن ما بدأ كنزاع في أوروبا تصاعد لاحقا ليلحق الضرر ببلدان بعيدة، بما فيها ماليزيا، متمثلا في الإسقاط المروّع لطائرة الخطوط الجوية الماليزية في أثناء الرحلة MH17 في تموز/يوليه ٢٠١٤ – والذي كان نتيجة مأساوية للأزمة الأوكرانية. وبالمثل، فإن ما يسمى بالنزاعات المجمدة في جنوب القوقاز والنزاع في ترانسنيستريا لا تزال مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة، وقد تشعل أزمات أكبر يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين.

وتعتقد ماليزيا أنه لا يوجد نقص في الآليات الإقليمية أو الدولية للتصدي للنزاعات في أوروبا. وما ينقصنا بالأحرى هو الإرادة السياسية من جانب الأطراف المتنازعة للتقيد بميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية ومختلف قرارات الأمم المتحدة. كما أن النزاعات التي طال أمدها في أوروبا كشفت عن الضعف الهيكلي المتأصل في مجلس الأمن، ولا سيما فيما

يتعلق بحق النقض. وهذا المأزق سيستمر ما لم يتحمل المجلس المسؤولية ويشرع في عملية إصلاح تصب في مصلحة الأمن العالمي والصالح العام، بدلا من المصالح الذاتية الضيقة.

وترى ماليزيا أن المجتمع الدولي يتعين أن يقوم بدور هام لجعل الأطراف المتنازعة في أوروبا تدفع ثمنا باهظا عند استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق غاياتها السياسية. ونحن أيضا بحاجة إلى دعم الأطراف من أجل الدخول في حوار وتخفيف حدة النزاع واتخاذ تدابير لبناء الثقة والوساطة في التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وترحب ماليزيا بدعوة الأمين العام غوتيريش إلى تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل العمل معا بشكل وثيق في منع نشوب الأزمات وإدارتها وحلها في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونشيد بالدور الكبير المُحَقِق للاستقرار الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بالنزاع في أوكرانيا، فإننا ندعو الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك بغية تيسير التوصل إلى حل سياسي نهائي للنزاع. كما نحث جميع الأطراف على التعاون الكامل مع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتمكينها من الاضطلاع بولايتها.

في الوقت نفسه، في غرب البلقان، فإننا نؤيد تماما الدور الحاسم الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مواصلة تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وعملية المصالحة، وخاصة في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو. وماليزيا، التي تعلمت من التجربة الصادمة للحرب العالمية الثانية، تعتقد أن أوروبا يمكنها أن تقدم الكثير إلى البلدان الخارجة من النزاع في غرب البلقان، ولا سيما بشأن الحاجة إلى الاعتراف بالفظائع التي ارتكبت في الماضي وضمان المساءلة، من أجل إحراز تقدم نحو المصالحة.

كما تلاحظ ماليزيا ببالغ القلق تزايد الانعزالية وكره الأجانب ونزعة تحريف التاريخ في أوروبا. واستنادا إلى التجارب السابقة، فإن لدى المجتمع الدولي سببا وجيها للقلق عند انطواء البلدان الأوروبية على الذات. ولذلك، نأمل بإخلاص أن تظل بلدان المنطقة متحدة في قيمها المشتركة التي تقوم على أساس احترام كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون من أجل كفالة السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة وخارجها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أشرع في إلقاء بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤبن واحدا منا. فبالأمس، توفي السفير فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، في مكتبه، وهو الذي عمل بجد ممثلا لبلده ومدافعا عن القضايا الكبرى للأمم المتحدة. لقد كان مقداما في منظمتنا وصديقا، إننا سنفتقده جميعا، ونحن جميعا مدينون له بأسمى آيات الاحترام والامتنان. كما نقدم تعازينا إلى أسرته وزملائه في البعثة الروسية.

بينما يواجه العالم وأوروبا تهديدات وتحديات متعددة ومعقدة، فإن حكومة جمهورية صربيا مستمرة في تقديم أقصى مساهمة ممكنة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لصون السلم والأمن الدوليين. وحكومة بلدي، إذ تقوم بذلك، إنما تنطلق من إيمانها بأن تعددية الأطراف هي أفضل رد على جميع المخاطر التي تؤدي إلى تفاقم العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، فإن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المحدد في الميثاق، لا تزال على نفس القدر من الأهمية كما كانت دائما. وتؤيد صربيا الجهود المشتركة للأمم المتحدة والدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الإقليمية، الرامية إلى

التوصل إلى حلول مقبولة ومستدامة من خلال الحوار والتعاون، للنزاعات والأزمات، بما فيها تلك الناشبة في أوروبا.

ولا تزال الأولوية الوطنية لجمهورية صربيا تتمثل في التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو وميتوهيا. وبهذه الطريقة، يواصل بلدي تمسكه بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والسلطة العليا لمجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويدافع عن هويته الوطنية والتاريخية. ويدعمنا في هذه الجهود العديد من البلدان التي تواصل الوقوف معنا في كفاحها المشترك من أجل احترام القانون الدولي ورفض قبول إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، والذي يشكل تهديدا خطيرا للنظام القانوني الدولي وللمبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة.

ولهذا السبب، فإننا نعلق أهمية قصوى على أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرى أن وجود بعثة الأمم المتحدة، بموقفها المحايد إزاء المركز، بنطاقه غير المنقوص أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار وتهيئة الظروف المفضية إلى حل دائم ومستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبالتالي، فإننا نتوقع من البعثة مواصلة تنفيذ ولايتها بموجب القرار، ولا سيما في المجالات الأساسية للحفاظ على أرواح الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية وكفالة عيشهم حياة طبيعية وكريمة.

إن بلدي ملتزم التزاما ثابتا بالحوار السياسي الجاري بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي وبتنفيذ الاتفاقات الناتجة عنه. وفي سياق قيامنا بذلك، علينا أن نبذل كل جهد ممكن لحماية مصالح جمهورية صربيا ومواطنيها، وكذلك السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، لا يزال إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية مسألة ذات أولوية. وقد كان دافعنا لتوقيع اتفاق بروكسل، أولا وقبل كل شيء، التطلع إلى إيجاد طرائق مناسبة لحماية الصرب في كوسوفو وميتوهيا حماية منهجية ومؤسسية بسبب عدم وجود آليات مؤسسية كافية في هذا المجال. وبموجب الاتفاق، فإن ذلك الأمر ستنفذه الجماعة المذكورة، حيث إنه يرتبط ارتباطا جوهريا بروح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ودعم المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لنجاح هذا الحوار. وتغيير الموقف فيما يتعلق بعدم الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو الأحادي الجانب من شأنه أن يؤثر سلبا على استمرار النهج البناء للأطراف إزاء الحوار وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. إن هذا هو مطلبنا الأساسي: الحوار والاتفاق بدلا من التصرفات الأحادية الجانب.

وستواصل حكومة بلدي تعزيز التعاون الإقليمي وستظل شريكا بناء وملتزما وفاعلا في تعزيز وتعميق العلاقات بطرق من بينها، تجسيد هذا التعاون في كل من نطاقه الثنائي وفي إطار المبادرات والآليات الإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، بذلنا الكثير من الجهود والمساعي لتحقيق استقرار الحالة في المنطقة، وسنواصل القيام بذلك لضمان أفضل مستقبل للمنطقة. إن العمل على تحقيق استقرارها والتعاون هو استثمار لتحقيق حياة أفضل لنا جميعا

إن استعداد صربيا للتغلب على تركة الماضي السلبية والالتزام تجاه مستقبلنا المشترك، استنادا إلى مبادئ الاحترام المتبادل، أمرٌ لا شك فيه. فنحن شركاء وسنظل شركاء مع جميع جيراننا والبلدان الأخرى في المنطقة وخارجها التي هي على استعداد لمقاسمتنا عبء ومسؤولية الاضطلاع بالمهمة التاريخية المشتركة المتمثلة في بناء منطقة متقدمة النمو ومستقرة ومزدهرة بوصفها جزءا لا يتجزأ من أوروبا.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى الأهمية التي يعلقها بلدي على استقرار جارتنا الأولى، البوسنة والهرسك، وازدهارها. لقد مضى أكثر من ٢٠ عاما منذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام، الذي مكن من إنهاء المعاناة وإرساء

السلام بعد النزاع المأساوي في ذلك البلد. ويقف الاتفاق على أعتاب عقده الثالث، وطوال فترة تنفيذه، أسهم إسهاما هاما في تحقيق المصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة بأسرها. ووفر الاتفاق أساسا لإعادة بناء الثقة فيما بين الشعوب التأسيسية الثلاثة والكيانين ولا يزال بالغ الأهمية للبلد. إن صربيا، بوصفها أحد الأطراف الموقعة على اتفاق دايتون للسلام، تؤيد جميع الاتفاقات التي اعتمدها الكيانان والشعوب التأسيسية الثلاثة للبوسنة والهرسك. كما يدعم بلدي التعاون القائم على حسن الجوار استنادا إلى العلاقات الوثيقة مع السلطات المركزية في البوسنة والهرسك. وسيواصل بلدي تعزيز التعاون مع اتحاد البوسنة والهرسك وتكثيفه وتعميق العلاقات الخاصة مع جمهورية صربسكا وإثراءها.

ويعمل المنظور الأوروبي لبلدان منطقة البلقان الغربية بوصفه قاسما مشتركا للتعاون الإقليمي وإسهاما في حل العديد من المسائل المعلقة في المنطقة عن طريق الحوار. ويرى بلدي أن الاتحاد الأوروبي يشكل الإطار الأفضل الذي يمكن ضمنه لجميع بلدان المنطقة أن تحقق مصالحها الفردية. وأثبتت الإصلاحات التي اضطلعنا بها خلال السنوات العديدة الماضية أننا نعتبر أن مستقبلنا يكمن في الاتحاد الأوروبي. ولن تكون عملية التكامل الأوروبي مكتملة حتى تنضم المنطقة بأسرها إلى الاتحاد. فهي مسعى تاريخي، وتستدعي بذل جهود استثنائية وتضحيات ونضجا ورشدا من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل التغلب على تركة الماضي. وأظهر بلدي، في العديد من المناسبات، أنه يتحلى بالشجاعة للتصرف على نحو ديناميكي ومسؤول. وذلك يخولنا الحق في أن نتوقع من جميع جيراننا وشركائنا الآخرين أن يتصرفوا بالطريقة نفسها من أجل تحقيق التقدم والازدهار في المستقبل للمنطقة برمتها ولأوروبا بشكل عام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجبل الأسود.

السيد بيروفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم خالص التعازي لحكومة الاتحاد الروسي وللأسرة والأصدقاء في وفاة زميلنا الموقر، سعادة السيد فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

ويسر الجبل الأسود أن يسهم في هذه المناقشة الهامة ويشيد بأوكرانيا على تنظيم المناقشة.

إننا نعيش في عالم متزايد الانقسام، وممزق من جراء أعمال العنف والنزاعات وحالات التفكك السياسي وغيرها من التطورات المثيرة للقلق التي تهدد مستقبل أجيال بأكملها. كما أن المشهد الأمني الأوروبي يتسم بعدم الاستقرار، وتواجه مثلنا العليا التحدي وستواجهه مرارا وتكرارا. وفضلا عن ذلك، يجد المجتمع الدولي نفسه باستمرار، بما في ذلك الأمم المتحدة، في طريقة لإدارة الأزمات. إننا بتكريس كل طاقتنا لمجرد أزمة واحدة أو لمجرد رد الفعل على الأزمات لن ننجز أعمالا إطلاقا. وينبغي أن ندرك الضرورة الواضحة لاتخاذ إجراءات حاسمة لعكس مسار تلك الاتجاهات، فضلا عن الحاجة إلى سبل جديدة لبناء مجتمعات تنعم بالسلام والمرونة وإلى تجنب التراجع عن إحلال السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان الأساسية وتحقيق التنمية المستدامة.

ونحن جميعا نعلم أن بوسع المنع أن ينجح وهو ينجح وأن منظمتنا يمكن أن تعمل بصورة أفضل. إن ثمن التغاضي عن المنع، من الناحية الأخرى، باهظ ومن السهل للغاية أن نراه. ولذلك السبب نود أن نؤكد على أهمية آليات الأمم المتحدة للكشف المبكر والإنذار المبكر. وعلى مجلس الأمن أن ينظر في الاستفادة على نحو أفضل من النطاق الواسع للخيارات المتاحة له بغية منع نشوب النزاعات. وغني عن القول إن مثل ذلك النهج يتسم بقدر أكبر من الفعالية من حيث التكلفة.

ويجب ألا يعتبر إحراز التقدم وتحقيق السلام في أوروبا أمرا مسلما به. وينبغي أن نعززهما في جميع البلدان وفي كل فرصة،

وعلينا أن نأخذ في الحسبان الدروس المستفادة في قارتنا. ونحن في الجبل الأسود نعلم من التجربة أن السبيل الوحيد الأفضل والمستدام، حقا، لحل الخلافات وتخفيف التوترات وحالات النزاع هو استخدام أدوات الدبلوماسية والحوار. وغالبا ما تتحمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن أعباء فوق طاقتهما في الأزمات المختلفة، وينبغي تعزيز التعاون والشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال بناء السلام. وينبغي لتلك المنظمات أن تضطلع بدور أكثر فعالية في المساعدة في قيادة الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار و، إذا لزم الأمر، قيادة هذه الجهود.

وطورت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية معرفة عميقة وشبكات محلية قوية وهي، بالتالي، في وضع يمكنها من اتخاذ نهج ملائمة لكل حالة بعينها. وبالقدر نفسه من الأهمية كونها تضمن مشاركة البلدان المتضررة مباشرة من الأزمات، على نحو ما شهدنا في العديد من الحالات في أفريقيا. ولتلك الأسباب، لا غنى عن الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الأمن الدولي والنهوض بالسلام في أوروبا.

ومن أحدث الأمثلة على المشاركة التفاعلية للمنظمات الإقليمية من منطقتنا الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو بشأن تطبيع العلاقات. ويرحب الجبل الأسود بمبادرة الاتحاد الأوروبي، التي تتماشى إلى حد كبير مع التزامنا الراسخ بأنه لا بديل للحوار فيما نبحث عن حلول دائمة. ونعلم أن وضع الحوار موضع التنفيذ العملي ليس سهلا دائما وأن أي نجاح لن يكون ممكنا إلا إذا كان هناك دعم سياسي قوي ومستدام من جانب جميع الدول.

ولا يمثل صون السلام والأمن الدوليين مهمة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بمفردها. وهو عملية للتحول الانفرادي والجماعي والمؤسسي وعملية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع. وبدون مؤسسات حكومية الشاملة للجميع، من المرجح ألا نحقق السلام المستدام أو لأي أساس للتنمية الطويلة الأجل. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان إشراك النساء والشباب في عملية بناء السلام باعتبارهم أصحاب المصلحة ومتخذي القرارات، وأن ذلك ينبغي أن يكون بالدرجة الأولى مسؤولية جميع الدول الأعضاء والمناطق. ولكننا بحاجة إلى تعزيز فهمنا لكيفية تمكن للجهات الفاعلة الدولية من دعم العملية.

ويلزم إيجاد استجابة عالمية جماعية وأمم متحدة أقوى وأكثر فعالية لمجابهة تحديات عالمنا الحالي. وينبغي أن نستخدم المجموعة الواسعة النطاق من الأدوات المحتملة المتاحة لنا مع التركيز والتفاني من أجل تحقيق النتائج. إن العمل معاً نحو بناء عالم في سبيله إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية مهمتنا والتحدي الذي يواجهنا وفرصتنا، والجبل الأسود ملتزم بالاضطلاع بدوره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): على شرف رئاستكم للمجلس، سيدي، أود أن أحاول أن أقول هذا باللغة الأوكرانية: ”إنني أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس“. كما أشكركم على وجودكم هنا في هذه الساعة المتأخرة لمداولاتنا.

وأود أن أبدأ بياني بتقديم أعمق تعازينا في وفاة السفير تشوركين المحزنة بالأمس، ومن خلالكم، سيدي، تقديم تعازينا على وجه الخصوص لزوجته وأطفاله. لقد كان محاورا هاما لمملكة هولندا أثناء ولايته في مجلس الأمن، وسيفتقد كثيرا.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن صون السلام والأمن الدوليين، مع التركيز بوجه خاص على النزاعات في أوروبا.

وتعلن هولندا تأييدها للبيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد البيان الذي أدلي به باسم إيطاليا في سياق تجزئة ولاية البلدين في مجلس الأمن لهذا العام والعام المقبل.

وسأدلي بصيغة مختصرة لبياني، وسيكون النص الكامل متاحا في حسابي على موقع تويتر.

ونرى أن هناك ثلاث مسائل أساسية لأية مناقشة بشأن السلام والأمن والاستقرار ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام والتسوية السلمية للمنازعات. وسنضيف إلى مناقشتنا اليوم آراءنا بشأن كيفية ارتباط تلك المسائل بالتجربة الأوروبية.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، المتعلقة بمنع نشوب النزاع، نعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون المتعدد الأطراف يكمن في صميم إحلال السلام والأمن في أوروبا. وعلى مدى الأعوام الـ ٦٠ الماضية، أظهر الاتحاد الأوروبي قدرته على تحقيق السلام حيثما كان النزاع موجودا. ومنذ إنشاء الاتحاد الأوروبي لم يندلع النزاع العنيف ولو مرة واحدة بين أي من الدول الأعضاء في الاتحاد. وترعرعت أجيال في الاتحاد الأوروبي بدون نشوب حروب. وعلى نفس المنوال، لا تزال المنظمات الإقليمية الأخرى مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا تضطلع بدور هام في صون السلام والأمن في أوروبا – وكلها بمعالجة مختلف جوانب منع نشوب النزاع، مثل الحماية العسكرية، والتعاون الاقتصادي والسياسي، والمساعدة في بناء الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون.

وبالطبع كلها تعمل في السياق الأوسع نطاقا للمنظمات العالمية المتعددة الأطراف، وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، بشأن عمليات حفظ السلام، فقد ذكرنا الأمين العام غوتيريش في كانون الثاني/يناير بأن أفضل سبيل لمنع نشوب النزاعات هو وجود دول قوية ذات سيادة تعمل لصالح شعوبها. ولكن أيضا في أوروبا، كان حفظ السلام ضروريا عند انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وفي حين أن بعثات حفظ السلام يمكن أن تكون حاسمة الأهمية في تحقيق الاستقرار في حالات النزاع، لكنها لا تستطيع تسويتها. وفي نهاية المطاف، فإن النزاعات في أوروبا لا يمكن تسويتها إلا سياسيا لا عسكريا. وتؤكد المفاوضات الجارية في قبرص، والتي سمعنا للتو زميلنا يتكلم بشأنها، هذه النقطة.

لقد اضطلعت البعثات التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة بدور بناء في قبرص وكوسوفو، على سبيل المثال. ولا يجب على الأمم المتحدة تحمل عبء تسوية كل وأي نزاع وحدها. فالمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، تضطلع بأدوار أساسية في تحقيق الاستقرار في مناطق النزاع في أوروبا وفي التوصل إلى حلول سياسية. ونعتقد بقوة أنه بموجب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية حيثما يتسنى ذلك. ودعم الأمم المتحدة لعمل منظمة الأمن والتعاون في رصد تنفيذ اتفاقات مينسك، على سبيل المثال، يرسل إشارة واضحة إلى الأطراف المتنازعة.

يقودني هذا إلى النقطة الثالثة، وهي التسوية السلمية للنزاعات. على مر السنوات، شهد العديد من الدول الأوروبية للأسف تحديات لسيادتها وتعرضت سلامتها الإقليمية للخطر. وشهدنا هذا مؤخرا في جورجيا وأوكرانيا. وهذا أمر يجب على الأمم المتحدة ألا تتغاضى عنه أو تقبل به. إن النظام الأمني الأوروبي يستند بقوة إلى مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود والتسوية السلمية للمنازعات وحرية اختيار البلدان لتقرر مستقبلها.

وكثيرا ما نرى إدارة النزاع تحل محل تسوية النزاع. ونشهد نزاعات تتحول من نزاعات ساخنة إلى نزاعات مجمدة. ونشهد حالات جمود بدلا من السلام المستدام. لكن كما أظهرت حروب البلقان في التسعينات من القرن الماضي، يمكن للنزاعات التي تعتمل أن تشتعل مجددا بسهولة. ومن الأفضل تسوية المنازعات سلميا، من خلال نظام المحاكم الدولية، وليس بالوسائل العسكرية. وأود أن أشدد على أهمية محكمة العدل الدولية في لاهاي والمحكمة الدائمة للتحكيم في ذلك الصدد. وتضطلع المحاكم أيضا بدور عندما يتعلق الأمر بتسوية النزاعات والمصالحة والمساءلة. ونحن مقتنعون بأنه في نهاية المطاف لا يمكن إحلال سلام دائم دون تحقيق العدالة.

وتعلمنا التجارب الأوروبية أن الدول عندما تركز على المنافع المتبادلة واحترام القانون الدولي، لا تنشب نزاعات. فالأمم المتحدة لا يقتصر دورها على الإشراف على وقف الأعمال العدائية في مناطق الصراع. بل يجب أن نركز أكثر على منع نشوب النزاعات، كما أشار الأمين العام. وعندما تنشب النزاعات بالفعل، يجب على الأمم المتحدة أن تسعى بقوة إلى إيجاد تسوية سياسية وتهيئة لبيئة المفضية إلى المصالحة.

وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تسعى الأمم المتحدة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية وأن تعززها. وينطبق هذا على أوروبا وعلى أي مكان آخر في العالم، حتى يمكن لجميع الدول جني فوائد السلام والاستقرار بالكامل. وستظل مملكة هولندا شريكاً في السلام والعدالة والتنمية تحقيقاً لذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا.

السيدة قدري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أتقدم بخالص التعازي في وفاة السفير فيتالي تشوركين إلى بعثة وحكومة الاتحاد الروسي وكذلك إلى أسرته.

أشكر وفد أوكرانيا على اختيار هذا الموضوع الهام والشيق للمناقشة المفتوحة الثانية خلال رئاسته. وسأركز في بياني على مسائل الاستقرار والأمن في منطقتي، جنوب شرق أوروبا.

ما برحت ألبانيا تسعى إلى تيسير إحلال السلام والمصالحة والتعاون في منطقتنا من العالم. وقبل عقدين فقط، شهد جنوب شرق أوروبا أحد أكثر النزاعات مأساوية بعد الحرب العالمية الثانية.

واليوم، بفضل مساهمة الناتو والاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أصبحت منطقتنا أكثر سلاما وأمنا مما كانت عليه في أي وقت مضى خلال تاريخها الطويل والمضطرب. وتنخرط جميع بلدان غرب البلقان الآن، وإن كان في مراحل مختلفة، في عملية التكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي. وتتعاون بنشاط مع بعضها بعضا. لقد حل الحوار محل النزاع، حتى عندما نختلف. ومع ذلك، وبالرغم من أن ما تم إحرازه هو تقدم هائل، فإنه لا يزال هشا ويمكن أن يكون عرضة للخطر، كما أظهرت بعض التصرفات غير المسؤولة والاستفزازية في الآونة الأخيرة، إذا لم يتم الانتهاء من الأعمال غير المنجزة في غرب البلقان على نحو سليم.

إذ أنه يجب تسريع الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا وأن يفضي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. ويجب أن يؤدي إلى الاعتراف المتبادل والعضوية الكاملة لكوسوفو في الأمم المتحدة.

إن التكامل الأوروبي هو القاسم المشترك في المنطقة أنجع قوة محركة لإحلال السلام وتحقيق التعاون. والاتحاد الأوروبي، بوصفه عاملا رئيسيا من عوامل تحقيق الاستقرار في المنطقة، يضطلع بدور رئيسي لا غنى عنه كوسيط وقوة لبناء السلام. وفي ذلك السياق، يتعين على الاتحاد الأوروبي تكثيف

مشاركته في البلقان وقيادتنا نحو مقصدنا النهائي والطبيعي، وهو: العضوية في الاتحاد الأوروبي. وأي رؤى بديلة خطيرة على أمن منطقتنا مثلما هي على الاتحاد الأوروبي. والفشل في تحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي ينطوي على خطر تأجيج السياسة القومية والانقسامات العرقية أو الدينية. ويجب ألا ننسى أن السلام والاستقرار الإقليميين يرتبطان بشكل وثيق بهيكل الأمن في أوروبا. وبعبارة أخرى، فإن البلقان بحاجة إلى أوروبا اليوم بقدر ما تحتاج أوروبا إلى البلقان.

ولا يزال هناك العديد من التحديات في منطقتنا، ويجب علينا جميعا العمل معا للاستمرار في المسار الأوروبي – الأطلسي. والتهديدات والاستفزازات والتصريحات المؤججة للمشاعر لا تؤدي لشيء وتجعلنا نتخلف ونرجع إلى فصل مظلم في تاريخ أوروبا. ويجب علينا تشييد الجسور لا إقامة الجدران. وتسهم ألبانيا دائما بنشاط في تعزيز التعاون الإقليمي، على أساس مبادئ حسن الجوار وسياسة الشمول. وهذا أيضا هو ما نسعى إلى تحقيقه من خلال ما يسمى بعملية برلين، اقتناعا منا بأن الارتباط ذو قيمة كبيرة.

وينبغي للأمم المتحدة تعزيز دور الاتحاد الأوروبي في منطقتنا وكذلك تعميق الحوار الاستراتيجي مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من أجل صياغة نهج مشتركة وتقديم استجابات جماعية للنزاعات التي طال أمدها. إن تعزيز الشراكة العالمية – الإقليمية أمر ضروري لكفالة أن يتمكن مجلس الأمن من الاعتماد على شبكة من الجهات الفاعلة أكثر وتنوعا وقدرة على تحمل الصدمات بغية منع نشوب النزاعات وحلها بصورة فعالة.

إن ما تحتاجه أوروبا والعالم اليوم هو بناء جسور التعاون والاحترام المتبادل. ولا يمكن تحقيق الأمن للبشرية إلا بغرس الأمل في مستقبل مشترك أفضل. وكما علمتنا أيقونتنا الوطنية، الأم تريزا، ”إن كنا نفتقد السلام، فذلك لأننا نسينا انتماء بعضنا إلى البعض“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد مدراخيموف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تعازينا في الوفاة المفجعة للممثل الدائم للاتحاد الروسي، السيد فيتالي إيفانوفيتش تشوركين. لقد صدمنا وشعرنا ببالغ الحزن بسبب هذا النبأ. وستظل ذكرى هذا الشخص الرائع ذي الوجه الوضّاء معنا دائما.

ونعرب عن دعمنا وتعازينا لأسرة فيتالي تشوركين وجميع زملائنا في البعثة الدائمة للاتحاد الروسي.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

أود، في البداية، أن أشكر الرئاسة الأوكرانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ”صون السلم والأمن: النزاعات في أوروبا“، وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية عن هذا الموضوع (S/2017/108، المرفق).

إن السلام والأمن الدوليين يواجهان اليوم العديد من التهديدات والتحديات، ومن المهم أن تعزز الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى تعاونها من أجل التصدي لها بصورة شاملة وفعالة. ويكرر ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التأكيد على التزام دولها الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة ويؤكد عزمها على الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين، والتفاهم والحوار فيما بين الحضارات والثقافات والأديان، وتعزيز وتشجيع العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون.

إن منظمة التعاون الإسلامي شريك هام للأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، وتعزيز ثقافة السلام، وتعزيز التعاون في المجال الإنساني وحقوق الإنسان والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/16)، سلم المجلس بالمساهمة الفعالة لمنظمة التعاون الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة لتحقيق المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وزاد من تشجيع هذه المساهمة.

وما فتئت المنظمة تعرب عن موقفها المبدئي بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان. وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف مؤخرا في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في اسطنبول، وخلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في طشقند.

وفي البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي وفي القرار الخاص الذي اعتمده مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، كررت الدول الأعضاء في المنظمة، في جملة أمور، التأكيد على أن الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة أمر غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وحثت على التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، والانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من إقليم ناغورني كاراباخ وغيره من أراضي أذربيجان المحتلة، ودعت إلى حل النزاع على أساس سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا.

وعقب قرار مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عشر، أنشئ داخل منظمة التعاون الإسلامي فريق الاتصال المعني بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان. وفي اجتماعه الوزاري الأول الذي عقد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في نيويورك، على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، شدد فريق الاتصال، في جملة أمور، على أهمية وضع النزاع في صدارة جدول الأعمال الدولي من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وتتطلع المنظمة إلى العمل عن كثب مع الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والشركاء الآخرين في تعزيز إيجاد حل في أقرب وقت ممكن للنزاع، استنادا إلى الموقف المذكور آنفا، وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن التزام منظمة التعاون الإسلامي بأن تظل شريكا قويا ونشطا للأمم المتحدة في معالجة المسائل ذات المصلحة والاهتمام المشتركين، وتعزيز السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تعازي حكومة بلغاريا في رحيل أحد الأشخاص والدبلوماسيين البارزين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، السفير فيتالي إيفانوفيتش تشوركين.

(تكلم بالإنكليزية)

إنه لمن دواعي الشرف والسرور بالنسبة لي أن أكون هنا اليوم للمشاركة في هذه المناقشة. وأود أولا أن أشكر أوكرانيا على عقد مناقشة اليوم بشأن موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، وأن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة.

على نحو ما سبق التشديد عليه، لقد أطلقت نهاية الحرب الباردة العنان لحدوث تحول جيوسياسي عميق في أوروبا

الشرقية ضاعف عدد الدول الموجودة على الخارطة. وحدثت معظم التغييرات الحدودية سلميا، ولكن القارة قد شهدت أيضا مستوى من العنف لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد شاركت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية في أوروبا في إيجاد الحلول السلمية والمستدامة للتراعات. وكانت الأدوات المستخدمة واسعة النطاق، من التدخلات العسكرية الصريحة، مرورا بحفظ السلام والانتشار الوقائي، ووصولا إلى حوافز الحصول على عضوية في المؤسسات الأوروبية والأوروبية الأطلسية. وقد احتفلنا بالنجاح في بعض الحالات؛واستفدنا من دورس مؤلمة في حالات أخرى.

لقد تمكنت كثير من البلدان التي مرت بأوقات صعبة من طي الصفحة وتحقيق الازدهار. بيد أنه لا يزال هناك عدد من التراعات التي طال أمدها و لم تحل في أوروبا تذكرنا بأن المرحلة الانتقالية بعد انتهاء الحرب الباردة لم تنته بعد. وفي ظل حالة الاضطراب العالمية الحالية، من الضروري ألا ندخر أي جهد لحل التراعات في أوروبا. وإذا أريد إيجاد حل لأي نزاع، فمن الأهمية بمكان أن تسترشد جميع الأطراف بالقانون الدولي والمبادئ ذات الصلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وأن تحترمها، لا سيما مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلدان واحترامها، وهو مبدأ أساسي في النظام العالمي لما بعد عام ١٩٤٥.

إلا أنه في السنوات الأخيرة بدأ يضعف التوافق الدولي على مبدأ السلامة الإقليمية، مما يؤثر على جورجيا وأوكرانيا، من بين دول أخرى. وهذا يشكل خطرا كبيرا على الاستقرار والأمن في أوروبا، حيث إنه كلما تعرض مبدأ السلامة الإقليمية للخطر كلما نشأت المواجهات العنيفة وظهرت إراقة الدماء كنتيجة طبيعية، كما شهدنا في عدد من الحالات.

وقد برهنت المنظمات الإقليمية على قدرتها على الاضطلاع بدور بناء في حل التراعات. وفي عالم اليوم المتسم بالتحديات العالمية، يتعين على المنظمات الدولية إيجاد توازن ذكي بين مبدأي التبعية والتكامل، مع مراعاة خصوصية كل نزاع وسياقه.

وتتوق بلغاريا إلى إيجاد مخرج سلمي للأزمة في أوكرانيا، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا. ويبقى الأهم هو ضمان التنفيذ الكامل لمجموعة التدابير المتفق عليها، وأهمها التقيد بوقف إطلاق النار الأخير، وإتمام سحب الأسلحة الثقيلة، ومنح حق وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دون عوائق إلى جميع المواقع. وسيتيح ذلك لصيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية التابعة للمنظمة الإسراع في تنفيذ اتفاقات مينسك.

وتؤكد بلغاريا مجددا دعمها القوي لوحدة جورجيا وسلامة أراضيها وسيادتها ضمن حدودها المعترف بها دوليا. ونؤيد مباحثات جنيف الدولية والاجتماعات التي تتم في إطار آلية منع الحوادث ومواجهتها في غالي إرغنيتي، التي تعد أمرا ضروريا لتحقيق استقرار الوضع على أرض الواقع وإيجاد حل دائم للتراعات في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

وندعم تماما الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك وندعم المفاوضات بشأن تحقيق تسوية شاملة للتراع في ناغورني – كاراباخ دون شروط مسبقة. وتكمن أفضل الآفاق لتحقيق تسوية سلمية في مواصلة جهود الوساطة التي تبذلها مجموعة مينسك، بوصفها الصيغة المتفق عليها التي أقرها مجلس الأمن. ونشدد على أهمية استئناف مفاوضات مجدية وتجاوز الوضع الراهن، حيث إننا نرى أن الوضع الراهن ليس حلا.

ونناشد جميع الأطراف في التراعات السابقة الذكر المشاركة في التوصل إلى نتائج ملموسة بشأن المسائل المعلقة، مثل الالتزام بعدم استخدام القوة وتحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية للسكان المتضررين. ونعتقد أن الأمم المتحدة في وضع جيد يمكنها من رصد التطورات على أرض الواقع، بما في ذلك

تنفيذ الاتفاقات واحترام حقوق الإنسان، مما يوفر لأعضاء مجلس الأمن المعلومات الموضوعية والنوعية في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من أننا جميعا ندرك أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لمعالجة النزاعات في أوروبا، فمن الواضح أن وحدة الجهود داخل مجلس الأمن – تكملها مشاركة الأمين العام ودعم المنظمات الإقليمية ذات الصلة – تمثل قوة هائلة.

ويمكن أن نجد مثالا على الوعد بهذا التكاتف في المرحلة الحالية من عملية السلام في قبرص، حيث اتفق مجلس الأمن على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ويبذل الأمين العام مساعيه الحميدة ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم البناء للجهود الرامية للتوصل إلى حل على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه – بالرغم من النكسات الكبرى مثل التعدي على السلامة الإقليمية لأوكرانيا وجورجيا وبلدان أخرى في أوروبا الشرقية – يمكن للقارة الأوروبية أن تكون خالية من النزاعات، ويمكن تحقيق هذه الرؤية عن طريق إيجاد أوجه التآزر بين جهود المنظمات الدولية ذات الصلة ومن خلال الالتزام بحسن النية من جانب جميع الأطراف المعنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود مرة أخرى أن نتقدم بالشكر لكافة الوفود التي أعربت عن تعازيها في وفاة الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السيد فيتالي إيفانوفيتش تشوركين. إن دعمها في هذا الوقت العصيب أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا.

وفيما يتعلق بجلسة اليوم، كنا نأمل أننا، في ضوء المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة (S/2017/108، المرفق)، سنتمكن من العمل معا للتوصل إلى نهج تكاملية لإيجاد سبل للخروج من الأزمات في المنطقة الأوروبية. وفي حين عزت الفقرة الواردة في المذكرة بشأن عدم استعداد أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات القائمة إلى انعدام الإرادة السياسية، فإن موقفنا كان يتمثل في أننا سنستمع إلى أفكار عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن مساعدتها على تحقيق ذلك. كما كنا نأمل في أن تمكننا جهودنا المشتركة من إقناع كييف بضرورة تنفيذ اتفاقات مينسك، و لم تتكلم العديد من الوفود اليوم عن ذلك. يجب أن تفهم السلطات الأوكرانية أن مجموعة التدابير ليست طريقا مسدودا بل وسيلة لخلاص أوكرانيا ستمكنها من الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية. وللأسف، فإنني متأكد تماما أننا لم نتمكن من المضي قدما في ذلك الاتجاه اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أرمينيا للإدلاء ببيان آخر.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد اختار شعب ناغورني كاراباخ طريقه إلى المستقبل والديمقراطية قبل ربع قرن. وهذا الطريق لا رجعة عنه. واستكمال هذه العملية وإضفاء الطابع الرسمي عليها هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، وهناك شرطان لتحقيق ذلك – التوافق والواقعية.

ولقد وجهت بعض الوفود اتهامات لبلدي، وأود أن أشجعها بقوة على قراءة محضر الجلسة التي أدلى فيها سفير بلدي ببيان حينما يتاح، لأنه يتناول هذه الاتهامات بفعالية كبيرة. لكن ممثل أذربيجان أطلق ادعاء فيما يتعلق بإجراء استفتاء جديد أمس في ناغورني كاراباخ. ومن العجيب أن يطعن أو يشكك بلد صاحب سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان في استفتاء يمثل أعلى ممارسة ممكنة لحقوق الإنسان من جانب شعب ناغورني كاراباخ.

من الواضح أنه لا يمكن لأحد، وخاصة أذربيجان، حرمان شعب ناغورني كاراباخ من حقه في تنظيم استفتاء.

لا أريد أن أخوض في تفاصيل بشأن ذلك، لكنه يتعلق باختلاف في منظورات الديمقراطية. سأقتصر على توجيه انتباه المجلس إلى خبرين رئيسيين من أخبار الأمس واليوم في المنطقة. البحث على محرك غوغل لإرضاء الفضول سيبين أن استفتاء أجري في ناغورنو كاراباخ، الأمر الذي أتاح للسكان فرصة الإعراب عن إرادتهم بخصوص حياتهم وتنميتهم والإصلاحات الدستورية في المستقبل. والخبر الرئيسي في أذربيجان في نفس الوقت كان عن مرسوم وقعه رئيس أذربيجان بتعيين السيدة الأولى في البلد النائب الأول للرئيس.

هذا هو كل ما سأقوله في توجيه انتباه المجلس إلى الاختلافات بيننا في مفاهيمنا للديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان للإدلاء ببيان آخر.

السيد موسييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): تعليقات ممثلي أرمينيا في جلسة اليوم تجسد محاولات تلك الدولة العضو باستمرار لإنكار الحقائق وراء سياسات العدوان والعداء والكراهية التي تنتهجها والأكاذيب والتلفيقات السافرة. وادعاءات الجانب الأرميني وتفسيراته الخاطئة تبدو مذهلة داخل مجلس الأمن، الذي اعتمد في عام ١٩٩٣ سلسلة من أربعة قرارات تدين استخدام أرمينيا للقوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قوات احتلال أرمينيا من أذربيجان. ومن الغريب أن يحاول ممثلو أرمينيا – التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن شن الحرب وارتكاب العدوان على أذربيجان وتقوم بعمليات التطهير العرقي على نطاق واسع وترتكب جرائم خطيرة أخرى أثناء النزاع وتدعو إلى إيديولوجية عنصرية سافرة – انتقاد الآخرين وإلقاء المواعظ عليهم.

لكن جهودهم العقيمة تنهار بسهولة كبيت من ورق على خلفية الحقائق التي تشهد على حالة معاكسة تماما. وفي الحقيقة اتبعت الحكومات المتعاقبة في أرمينيا نمطا شنيعا للازدراء التام لقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما. وأصبح ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ورعاية الإرهاب الدولي، والالتزام بأيديولوجية عرقية – دينية مريبة وإثارة المطالب الإقليمية ضد جميع البلدان المجاورة جزءا من السلوك العادي لتلك الدولة العضو.

وأود أن أستشهد برئيس أرمينيا الحالي، السيد سيرج سرغسيان، بالإشارة إلى كلماته في مقابلة شهيرة أجراها عام ٢٠٠٠ مع الصحفي البريطاني، توماس دي وال، فيما يتعلق بمأساة الإبادة الجماعية التي وقعت في بلدة خوجالي الأذربيجانية. في تلك المقابلة، قال السيد سرغسيان،

”قبل خوجالي، كان الأذربيجانيون يظنون أن .... الأرمينيين لا يستطيعون مهاجمة السكان المدنيين. كان علينا كسر تلك الصورة النمطية. وهذا ما حدث بالفعل“.

وردا على سؤال للصحفي عما إن كانت الأمور كان يمكن أن تحدث بصورة مختلفة، وما إن كان يشعر بالأسف على وفاة الآلاف، أجاب رئيس الدولة الأرمينية بوضوح قائلا، ”لست نادما على الإطلاق، لأن هذه الاضطرابات ضرورية. ولو قدر للآلاف الموت“.

وأعتقد أنه لا حاجة إلى أي تعليقات أخرى في هذا الصدد.

إن موقف أرمينيا يمثل تحديا صريحا لعملية تسوية النزاع وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وكلما بكر مسؤولو ذلك البلد بإدراك عدم وجود أي فرص لجدول الأعمال السياسي الخطير وغير البناء، سيكون بمقدور شعبينا التمتع بالسلام والاستقرار والتعاون في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي الوطنية.

لقد ادعى الممثل الروسي في بيانه، هذا الصباح، أن عدم تنفيذ الاتفاق الذي وقعته المعارضة والرئيس السابق يانوكوفيتش والمراقبون الأوروبيون قبل ثلاث سنوات في مثل هذا اليوم، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، كان السبب في جميع المشاكل التي يواجهها بلدي اليوم. وفاته أن يذكر أن الممثل الروسي في تلك المفاوضات كان هو الوحيد الذي لم يوقع على الوثيقة. كما فاته أن يذكر أنه منذ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، بدأت القوات الروسية عملية عسكرية في القرم فيما كان ممثل موسكو جالسا إلى طاولة المفاوضات في كييف. ولا عجب في أن المبعوث الروسي رفض التوقيع على تلك الوثيقة.

إن سلسلة الأحداث التي أعقبت ذلك معروفة جيدا: احتلال شبه جزيرة القرم ومحاولة ضمها وزعزعة استقرار بعض أنحاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وذلك في ظل تدخل عسكري روسي سافر. ومنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، خلقت روسيا حزاما من عدم الاستقرار على حدودها، وتواصل حالة عدم الاستقرار هذه الامتداد إلى أوروبا وخارجها. ولهذا السبب، عندما تقول روسيا إنها تريد توحيد أوروبا من لشبونة إلى فلاديفوستوك، يجب ألا نأخذ تأكيد بوتين على أن روسيا لا حدود لها باعتباره مجرد مزحة. وفي سياق روسيا المتحدة، فإن الإشارة التي وردت في بيان الممثل الروسي في وقت سابق اليوم لم تكن مجرد زلة لسان.

إن روسيا لا ترى خطأ في الاعتراف بوثائق صادرة عن السلطات في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، اللتين لا تخضعان لسيطرة الحكومة الأوكرانية. غير أن القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بشأن إسقاط طائرة الرحلة MH17 يتضمن إشارة واضحة إلى أن هاتين المنطقتين تسيطر عليهما جماعات مسلحة. ويعترف الاتحاد الروسي الآن بوثائق صادرة عن قادة هذه الجماعات المسلحة. وقد أكد المجلس من جديد في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) احترامه لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ويشكل الاعتراف بالوثائق الصادرة عن السلطات العاملة في بعض أنحاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك انتهاكا واضحا لهذا القرار. وأتساءل: كيف يمكن للمرء أن يعترف بوثائق صادرة عن كيانات غير معترف بها؟

وفيما يتعلق باتفاقات مينسك، فبرغم الاتفاق الأخير على وقف آخر لإطلاق النار الذي تم التوصل إليه في مينسك والذي حظي بالتأييد الكامل للاتحاد الروسي في اجتماع برلين بصيغة نورماندي قبل يومين فقط، واصل المقاتلون الذين تدعمهم روسيا في ١٨ شباط/فبراير قصف الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة الأوكرانية، بما في ذلك المناطق السكنية. ومنذ ١٨ شباط/فبراير، جرى شن أكثر من ٧٠ هجوما من هذا القبيل. إن مسألة من الذي يقوض تنفيذ اتفاقات مينسك واضحة تماما.

وأخيرا، فإن البلد الذي انتهك جميع الاتفاقات الممكنة مع أوكرانيا التي تشير إلى سيادة بلدي وسلامته الإقليمية – من مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام جمهورية بيلاروس إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى معاهدة الصداقة والتعاون والمعاهدة الحدودية ومعاهدة التقسيم المتعلقة بمركز وظروف أسطول البحر الأسود، وغيرها – ليس مؤهلا لإعطاء دروس لأي من كان عن تنفيذ الاتفاقات أو القانون الدولي.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.